العميد الدكتور سامي ريحانا

العالم في مطالع القرن 21

NOBILIS
INTERNATIONAL

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين
(3)

العميد الركن سامي ريحانا
دكتور في التاريخ

العالم
في مطالع
القرن الحادي والعشرين

الجزء الثالث

- الشرق أوسطية والعالم العربي
- روسيا تحاول استعادة دور الاتحاد السوفياتي

نوبليس

اسم الكتاب: العالم في مطالع القرن 21
رقم الجزء: الثالث
المؤلف: الدكتور سامي ريحانا
قياس الكتاب: 14 × 24
عدد الصفحات: 216
عدد صفحات المجموعة: 864
مكان النشر: بيروت
دار النشر والتوزيع: دار نوبليس
تلفاكس: 75 34 58 (1) 961
هاتف: 21 11 58 (3) 961 - 21 11 58 (1) 961
بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى: 2009

EAN 9786144030271

ISBN 978-614-403-027-1

الفصل الخامس

الشرق أوسطية والعالم العربي

لم تعد مشكلة الشرق الأوسط مقتصرة على تحقيق التسوية التاريخية للصراع العربي-الإسرائيلي، إنّما تعدّت ذلك الآن لتأخذ بُعداً سياسيًّا واقتصاديًّا أشمل وأبعد. فهذه التسوية أصبحت مرتبطة عمليًّا بنظام إقليمي جديد كثر الحديث مؤخراً عنه، وهو النظام الشرق أوسطي الذي قد يضم، علاوة على العالم العربي الشرقي، دولاً أخرى تنتمي إلى العالم الإسلامي، كإيران وتركيا، أو لا تنتمي إليه بل تُعتبر عدوّة له وهي إسرائيل. كل ذلك تمشّياً مع مفهوم الإقليمية والتجمّعات الاقتصادية والسياسية الذي يسود عالمنا اليوم والذي لا يعتبر بديلاً للدولة القومية، إنّما مكمّلاً لها.

هذا النظام الذي لم تتوضّح

معالمه بعد ويراه عدد من المفكّرين العرب إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الإسرائيلية، ليس أمنيًّا وعسكريًّا، إنّما اقتصاديًّا واجتماعيًّا، يثير تساؤلات عديدة في صفوف الدول العربية وفي أوساط البحّاثة ورجال الأعمال والقطاعات المثقّفة في العالم العربي. كما عُقدت ندوات ونُظِّمت دراسات عن هذا الموضوع تثير مخاوف عديدة، منها الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في 12 و13 تشرين الثاني 1993 بموضوع «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والعالم العربي»[1].

ومنها قمة الحوار الأوروبي- المتوسطي التي استضافتها برشلونة في 27 و28 تشرين الثاني من العام 2005 بهدف تحقيق منطقة تبادل حرّ متوسطي يجمع بلدان شمالي المتوسط وجنوبه في منظومة واحدة[2]. ومنها مؤتمر السلام الدولي الذي عُقِد في مدينة أنابوليس بولاية ميريلاند الأميركية في 27 و28 تشرين الثاني من العام 2007 وحضره نحو خمسين دولة ومنظّمة دولية واعتُبر الجهد الأحدث لحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين[3]. ومنها الإعلان الأوروبي الثلاثي (فرنسا- إيطاليا- إسبانيا)، في الحادي

(1) التحديات الشرق أوسطية والعالم العربي، كتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في آذار 1994.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، بروكسل، 25 تشرين الثاني 2005.

(3) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن، 26 تشرين الثاني 2007.

والعشرين من كانون الأول من العام 2007، بالدعوة إلى إقامة اتحاد متوسطي يترجم قمّتين في فرنسا خلال صيف العام 2008 تبحثان في كيفية تحقيق هذا الاتحاد[1].

ومن القضايا الشائكة التي تثيرها التساؤلات العربية مسألة علاقة النظام الشرق أوسطي بالعالم العربي ومصير الهوية والمصالح العربية، في وقتٍ بدا العالم العربي في أقصى درجات تفككه وتشرذمه وتفرُّق مصالحه، وأمام إقدام بعض دوله على توقيع اتفاقات منفردة مع إسرائيل مما قد يهدد بالتشرذم النهائي.

ويتساءل البعض: هل سيحلّ النظام الشرق أوسطي مكان العالم العربي الموسّع؟ وهل ستدخل الدول العربية هذا العالم الجديد إفراديًا أو بصورة جماعية؟

كل هذه الهواجس والتساؤلات تدفعنا للاعتقاد بأنّ أهم العوائق المعترضة لإقامة النظام الشرق أوسطي هو الرابطة العربية والقومية العربية التي تطوّرت مع مرور مئات السنين وجمعت العالم العربي في إطار الجامعة التي هي حاليًا في طور التراجع في التأثير.

وهذا ما سنحاول تحليله في هذا الفصل.

* * *

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، باريس، 21 كانون الأول 2007.

أولاً: مفاهيم إقليمية وشرق أوسطية

تساءل بول كنيدي في كتابه «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»:

«كيف يمكن لنا أن نعتقد بأن الدول برمّتها تستطيع أن تنسّق فيما بينها في مواجهة القرن القادم؟». ليخلص إلى القول بأنّ «الدولة القومية في طريقها لأن تغدو من مخلّفات الماضي. فالأهمية تنتقل حاليًا منها إلى التجمّعات الإقليمية القائمة على المصالح المتبادلة بين الدول»[1].

هذه الحقيقة البارزة عرفها حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط منذ فترة طويلة. فقد سادت هذه المنطقة على الزمن مفاهيم جغرافية وإقليمية وقومية جمعت دولها في تنظيمات إقليمية وجغرافية لأهداف سياسية واقتصادية وأمنية وعرقية ولغوية وقومية وغيرها.

هذه البقعة من العالم القديم عرفت مع الزمن تعاريف متنوّعة، من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط إلى المشرق والتي ضمّت مناطق جغرافية، عرفت أعرق الحضارات في العالم القديم،

(1) كنيدي بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، عمان، 1993، ص 167- 168.

من بلاد الرافدين إلى الهلال الخصيب إلى حوض النيل إلى شبه جزيرة العرب.

أ- تحديدات جغرافية

تميّز الشرق الأدنى القديم بموقع جغرافي واستراتيجي هامّ طبع بطابعه المميز مصائر الشعوب التي توطّنته. ففي القرن التاسع عشر كانت الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية تقع ضمن مستطيل غير متوازي الأضلاع، قاعدته خط يمتد من خليج العقبة إلى رأس الخليج العربي. أما رأسه، فخط يمتد من خليج الإسكندرية إلى نقطة لا تبعد كثيراً عن الشاطئ الشرقي لبحيرة أورميا. أما ضلعا المستطيل الجانبيان فهما البحر المتوسط غرباً وإيران شرقاً. مساحة هذه البقعة الجغرافية تقرب من مئتين وواحد وسبعين ألف ميل مربع. أما مصر والعربية السعودية، فعلى الرغم من أنّهما كانتا ضمن السلطنة العثمانية، فإنهما لم تُعتبرا من الممتلكات الآسيوية[1]. والجزيرة العربية أيضاً كانت بنظر العثمانيين مصطلحاً جغرافياً وتقطنها قبائل عديدة، إنما لم يكن لها كيان سياسي مستقل في القرن التاسع عشر.

هذا الشرق الأدنى القديم هو الذي انتشرت فيه الشعوب العربية والتركية والفارسية موضوع بحثنا هذا.

أما الشرق الأوسط الذي توسّع عن مفهوم الشرق الأدنى

(1) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، 1977، ص 9.

ليشمل كامل الجزيرة العربية، وحتى مصر وإيران وربما تركيا، فقد اعتبر منطقة استراتيجية مهمة جدًّا وممرًّا للغزوات الكبرى وملتقى للقارات الثلاث، أوروبا وآسيا وأفريقيا. كما قدّم للغزاة مسالك وممرات وطرقاً بالغة الأهمية. ففي بداية القرن العشرين كانت المنطقة الجبلية التي تمتد بين الحوض الشرقي للبحر المتوسط والصحراء العربية الكبرى، وبين مصر والأناضول، ممرًّا وطريقاً للغزوات[1].

وازدادت أهمية هذا الممر بعد استعمار الهند وشق قناة السويس وبناء سكك الحديد، فغدا نقطة عبور إلزامية بين أوروبا والمحيط الهندي والشرق الأقصى. هذا إضافة إلى السهول الخصبة والمناطق النفطية الغنية ومهد الديانات السماوية الثلاث والمدن المقدّسة.

لهذه المعطيات، عرف الشرق الأوسط منذ منتصف القرن التاسع عشر مسألة سياسية مهمة عُرفت بالمسألة الشرقية التي كانت تتلخّص بأنها «المشكلات الدولية المترتّبة على انحلال السلطنة العثمانية وكيفية توزيع أجزائها بين الدول الأوروبية الكبرى»[2].

وحاليًّا، لا يزال الشرق الأوسط محافظاً على أهميته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ويستقطب اهتمام

(1) العميد الركن سامي ريحانا، تاريخ الجيش اللبناني المعاصر، الجزء الأول، دار الفلسفة، جبيل، 1990، ص 139- 140.

(2) ريحانا، المرجع نفسه، ص 149- 150.

الدول الكبرى التي تتسابق للعب دور بارز في أحداثه. فأزمة الخليج الثانية، التي جمعت دول العالم في تحالف قوي أعاد الأمور إلى نصابها في الخليج العربي، شاهد على هذه الأهمية. أما العملية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل، التي تستقطب اهتمام الولايات المتحدة وأوروبا والعالمين الغربي والشرقي، فلا يمكن فصلها عن الإطار الشرق أوسطي الذي نتكلّم عنه.

ومحاولات إقامة السوق الاقتصادية الشرق أوسطية، والتي بدأت معالمها تتوضّح شيئاً فشيئاً بعد مؤتمر عمان، تدفعنا للتساؤل:

هل إنّ النظام الشرق أوسطي الجديد أصبح حقيقة واقعية؟

وأين هو مركز العالم العربي في هذا النظام؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات نرى من الضروري إلقاء نظرة سريعة على بعض المفاهيم الإقليمية السائدة في هذا الجزء من العالم وأبرزها العالم العربي والعالم المتوسطي.

ب- العالم العربي

يعود مفهوم العالم العربي إلى جذور تاريخ منطقتي الشرق الأدنى والأوسط. فلفظة عرب كانت تطلق قبل الإسلام على سكان بلاد شاسعة يتكلّمون ويكتبون لغة واحدة هي اللغة العربية، وينتمون إلى عرق واحد هو العرق السامي. وجاءت اللفظة في القرآن الكريم لتعني العرب جميعاً الذين يتكلّمون اللغة العربية أو لغة القرآن.

ومنذ منتصف القرن

العشرين، اجتمع العالم العربي في منظّمة إقليمية هي جامعة الدول العربية التي صدر أول قرار بشأنها في مؤتمر الإسكندرية، وهو بروتوكول الإسكندرية التي تم التوقيع عليه في 7 تشرين الأول 1944، وكان أساساً لقيام الجامعة. وفي 22 آذار 1945 انعقد المؤتمر العربي في القاهرة، بحضور كلٍّ من مصر ولبنان وسوريا والعراق والأردن والسعودية الذين وقّعوا على ميثاق جامعة الدول العربية(1).

وتضمّ الجامعة حاليًّا 22 دولة (بعد توحيد اليمن) هي: لبنان، سوريا، الأردن، الإمارات العربية، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، فلسطين، جزر القمر والسودان.

وأبرز أهداف الجامعة(2):

* توثيق العلاقات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* صيانة استقلال الدول الأعضاء.

* حل المنازعات بالطرق السلمية.

* النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة.

---

(1) د. عبد السلام صالح عرفة، المنظّمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، 1993، ص 263- 264.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية- المادة الثانية.

* إقامة علاقات وطيدة مع دول العالم والمنظّمات الدولية.

والمفهوم الذي قامت عليه الجامعة هو مفهوم قومي وعرقي ولغوي، وليس مفهوماً دينيًّا. فالمعادلة القديمة، القائلة بأنّ العروبة هي الإسلام وأن العرب هم فقط من المسلمين، هي معادلة خاطئة، ولو أنّ التاريخ العربي يلتقي في مواضيع كثيرة مع التاريخ الإسلامي. فالنظرة الواقعية للتاريخ العربي تراعي اليوم المعايير العلمية. والعروبة هي رابطة قومية وعرقية ولغوية، بينما الإسلام هو رابط ديني يضمّ، إضافة إلى الدول العربية، دولاً غير عربية كإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان وغيرها. كما أنّ العالم العربي يضمّ، إضافة إلى المسلمين العرب، شعوباً شرق أوسطية غير إسلامية، كمسيحيي لبنان وأقباط مصر، على سبيل المثال.

أما الحركة القومية العربية في العصر الحديث، فقد قامت على رفض الحكم العثماني الإسلامي، حيث طالب تيار كبير من المثقّفين العرب في أوائل القرن العشرين بالعروبة الصافية التي لا يشوبها التعصّب الديني أو المذهبي[1].

وحاليًّا، وفي زمن السلام الشرق أوسطي القادم، تعود

(1) زين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، ط 4، 1986، ص 81-110.

سليمان موسى، الحركة العربية، دار النهار، ط 2، 1977، ص 32-40.

الهوية العربية إلى البروز بأبهى مظاهرها. فالعرب يفتّشون حاليًا على سلام عادل يحفظ لكل مجموعة هويتها. ورغم أنّ الهويـة الإسرائيلية قائمة على رابطة الدين، فإنّ الهوية العربية هي هوية التعددية الحضارية والثقافية والفنية، وليس فقط الهوية الدينية. والتراث والثقافة العربيان هما عمل جماعات وشعوب تنتمي إلى العرق السامي العربي، ولها من التعددية ما يجعل العالم العربي متنوعاً ومنفتحاً على مختلف التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة.

ونحن نرى أنّ الشعوب العربية، حتى التي لا تدين بالدين الإسلامي منها، تعود جذورها وأصولها إلى مد الهجرات السامية التي خرجت من شبه الجزيرة العربية على دفعات بدأت منذ 4500 ق.م. مع السومريين، مروراً بالآراميين والكنعانيين، وصولاً إلى الفتوحات العربية الكبرى التي أعطت العالم العربي أبعاده الحالية وامتداداته بين القارتين الآسيوية والأفريقية[1].

هذا العالم مدعوٌّ اليوم إلى التأكيد أكثر فأكثر على الانتماء القومي والعرقي والثقافي واللغوي الذي يجمع دوله، في وقتٍ بدأت بشائر الشرق أوسطية القائمة على الجغرافيا والمصالح الاقتصادية تلوح في الأفق.

---

(1) فرج الله صالح ديب، المسيحية والمسيحيون العرب وأصول الموارنة، دار نوفل، بيروت، 1897.

صعوبات الدمج الاقتصادي بين الدول العربية

في الوقت الذي تتّجه دول العالم، حتى التي لا تجمعها نفس الأعراق والأصول، وعلى اختلاف نُظمها السياسية والاقتصادية، نحو التكامل مع بعضها تحقيقاً لأهداف عدة أهمها انتقال رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام[1]؛ في هذا الوقت بالذات يرى العالم العربي نفسه مدعوًّا للمزيد من التكامل، كونه يمتلك من مقوّمات وعوامل هذا التكامل ما لا تملكه غيره من الأمم والشعوب.

إلا أنّ الحقيقة هي غير ذلك.

فالعالم العربي لم يتمكّن حتى الآن من اجتياز المراحل الباقية نحو اندماج دوله الاقتصادي. وهذا ما يهدّده بأخذ دوره من قِبل النظام الشرق أوسطي المدعوم عالميًّا بشكلٍ تنتهي معه ستون عاماً من الوحدة العربية داخل منظّمة الدول العربية.

إنّ المحاولات العربية الرامية إلى الوحدة الاقتصادية جاءت نتيجتها متواضعة للغاية، حيث لم تظهر سوى صيغة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال منظور إنمائي تكاملي لم يحس بإنجازاتها المواطن العربي

(1) كمجموعات نافتا (الولايات المتّحدة، كندا، المكسيك)، والغات، ومجموعة دول جنوب آسيا (آسيان)، ومجلس التعاون الخليجي، ودول المغرب العربي، ومنظّمة الدول الأفريقية، وغيرها.

بالقدر الذي يتناسب وطموحاته(1).

فصيغة هذه المشاريع بقيت محدودة الأثر في ما يتعلّق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وفق تصوّر استراتيجي لإعادة هيكلية تقسيم العمل بين هذه الدول على أساس تخصصي.

هذا الفشل في تحقيق التواصل الاقتصادي العربي يدفع إلى التساؤل:

هل إنّ هذا التواصل سيتحقق من خلال السوق الشرق أوسطية؟

وهل يمكن لهذه السوق أن تأخذ الدور العربي الاقتصادي، فيقتصر دور الجامعة على الأمور السياسية والأمنية والثقافية، ولا يتعداها إلى القضايا الاقتصادية؟

فالدول العربية تشكو من اختلالات في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وخير مثال على ذلك هو عدم التبصّر في استخدام أموال النفط وثرواته. كما يشكو العالم العربي من فقر البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، وانخفاض عدد السكان في البلدان الغنية. كذلك يشكو من عدم توافر سياسات تهدف إلى التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية وتحقيق تعاون إقليمي يؤدي لمزيد من التكامل الاقتصادي.

فبالرغم من الاتفاقات التي عُقدت على مستوى الجامعة العربية، ومن خلال

(1) د. عمر كامل، في ضرورة التكامل الاقتصادي العربي، الحياة، العدد 11416، الجمعة 20 أيار 1994، ص 15.

لجانها ومؤسساتها الاقتصادية، فإنّه لم يتحقق حتى الآن تعاون اقتصادي عربي يرقى إلى مستوى الطموحات التي طُرحت منذ منتصف القرن الماضي. ورغم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ما زالت التجارة بين الدول العربية لا تمثّل إلا نسبة متواضعة من حجم تجارتها العالمية[1].

ج- مفهوم عالم البحر المتوسط أو المتوسطية

منذ عقدين من الزمن، اتّجهت السياسة الأوروبية نحو المنطقة المتوسطية من خلال الاهتمام بالتعاون الأوروبي- المتوسطي، ضمن رؤية سياسية لمستقبل العلاقات بين أوروبا ودول جنوب المتوسط.

ضمن هذا الإطار، عقد مؤتمر لندن تحت عنوان: **«أوروبا والعالم العربي كسر الجليد»**، الذي دعت إليه الجامعة العربية ومجلس التفاهم العربي- البريطاني (كابو)، وتكلّم فيه مفكّرون عرب وأوروبيون، أبرزهم الدكاترة عصمت عبد المجيد والياس سابا ومهدي عبد الهادي وتيم نبلوك ووزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية[2].

هذا التحوّل يمكن إعادته

(1) عامر دياب التميمي، المتغيّرات الاقتصادية، كيف يمكن أن تؤثر في المستقبل العربي، مجلة العربي، العدد445، كانون الأول 1995، ص 149.

(2) الحياة، العدد 11621، الاثنين 12 كانون الأول 1994، ص 7.

إلى عوامل عدّة أبرزها[1]:

1- خشية الدول الأوروبية من توسّع الحركة الأصولية في شمال أفريقيا وامتدادها إلى الدول الأوروبية حيث تشكّل الجاليات شمال الأفريقية مجتمعات خاصة بها.

ومعالجة هذه الظواهر تكمن في مساعدة دول الجنوب على تطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها لرفع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.

2- عودة اليمين إلى فرنسا، والرغبة في ردّ الاعتبار للدور الفرنسي عربيًا وأفريقيًا ودوليًا، وإلى تفعيل المجموعة الأوروبية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى، يأتي أيضاً التفكير في تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا، وتحريرها تدريجيًا من الضغوط الأميركية.

3- التناقض الكبير بين المشروع الأميركي والمشروع الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسّط والشرق الأوسط. فالولايات المتّحدة تفرّدت منذ حرب الخليج الثانية بتزعّم حركة السلام، ووضع المشاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام العالمي الجديد الذي تتزعّمه.

وهكذا يبدو أنّ الولايات المتّحدة تعمل على إقصاء أوروبا عن ساحة الشرق

(1) الهاشمي الطرودي، الفضاء الأوروبي المتوسطي: الخلفيات والأهداف الاستراتيجية، الحياة، العدد 11956، الخميس 16 تشرين الثاني 1995، ص 19.

الأوسط والعالم المتوسطي، مرتكزة على دورها في حماية الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى هيمنتها السياسية على دولها.

وضمن هذا الإطار، عُقدت القمة الاقتصادية في عمّان التي أثارت توتّراً واضحاً بين الاتحاد الأوروبي والأردن. وفي الإطار نفسه جاءت التدخّلات الأميركية في أزمة الجزائر، والتي أثارت مشكلات سياسية بين واشنطن وباريس. وكذلك التصلّب الأميركي في أزمة لوكربي. وكلّها مؤشرات على الصراع الأميركي- الأوروبي الذي أفرز مشروعين إقليميين:

* مشروع أميركي لنظام شرق أوسطي.

* مشروع أوروبي لنظام متوسطي.

1- مؤتمر برشلونة

من الأفكار التي طُرِحت للبحث، إقامة سوق متوسطية تضمّ جميع دول البحر الأبيض المتوسط[1]، علاوة على جزره والاتحاد الأوروبي. وبالفعل عقد ممثلون عن الدول الأوروبية الخمس عشرة والدول المتوسطية الاثنتي عشرة اجتماعياً تنسيقيًّا بتاريخ 24 تموز 1995 تمّ خلاله وضع الخطوط العريضة لوثيقة برشلونة[2].

(1) الدول المطلّة على البحر المتوسط هي: إسبانيا- فرنسا- إيطاليا- سلوفانيا- البوسنة والهرسك- صربيا ومتتينغرو- ألبانيا- اليونان- تركيا- قبرص- سوريا- لبنان- فلسطين- إسرائيل- مصر- ليبيا- الجزائر- تونس والمغرب.

(2) ثريا شاهين، مؤتمر الشراكة الأوروبية- المتوسطية في برشلونة، =

ففي الوقت الذي اتّجه الاتحاد الأوروبي إلى مزيدٍ من تعزيز وحدته السياسية والاقتصادية، وصولاً إلى اعتماده العملة الموحّدة والمصرف المركزي الموحّد بشكل عملت أوروبا على إتمام وحدتها في بدايات القرن الواحد والعشرين؛ في هذا الوقت بالذات حاولت الدول الأوروبية، في مؤتمر برشلونة الأوروبي- المتوسطي الأول، وضع الأسس لمستقبل علاقاتها مع دول البحر المتوسّط.

ومنذ هذا المؤتمر تحرّكت الدبلوماسية الأوروبية باتجاه جنوب المتوسط وشرقه، بدءاً بالزيارة التي قام بها وزير خارجية إيرلندا رئيس المجلس الوزراي الأوروبي خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول 1996 إلى الشرق الأوسط، مروراً بجولة الرئيس شيراك خلال الأسبوع الأخير من الشهر نفسه، وصولاً إلى مؤتمر الشراكة الأوروبية- المتوسّطية في مالطا الذي عُقِد في 16 نيسان 1997، وحضرته 15 دولة أوروبية و12 دولة متوسطية، والهادف إلى إيجاد منطقة تجارة حرة سنة 2010 بين الدول المنتسبة[1].

بالمقابل، ظهرت البلدان العربية في مؤتمر برشلونة

= الحياة 11869، الاثنين 21 آب 1995، ص 18.

(1) هشام شيشكلي، الخلافات العربية الإسرائيلية تلقي بظلالها على مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية، الحياة 12473، الخميس 24/ 4/ 1997، ص 18.

منقسمة على بعضها، وكأنّ العرب قد فقدوا الموقف الجماعي الذي جابهوا به الأوروبيين، وبأيديهم أوراق الضغط الاقتصادية والسياسية المهمة. هذا الجو أتاح لإسرائيل، التي كانت تتعرّض للمقاطعة العربية، لأن تصبح لاعباً في الرقعة المتوسطية، وذلك من خلال حضور وزير خارجيتها إيهودا باراك الذي التقى عرفات ووزير خارجية تونس، ووقّع اتفاقاً مع موريتانيا على هامش المؤتمر.

وهكذا أنهى مؤتمر برشلونة الحوار العربي- الأوربي وأقام مكانه الحوار الأوروبي- المتوسطي، مع ما يرتب ذلك ربما من تفكيك للنظام الإقليمي العربي ودمجه في هوية كبرى غير واضحة عنوانها «المتوسّطية».

فما هو المفهوم الجديد للعالم المتوسطي؟

من دراسة البيان الختامي الذي أصدره المؤتمرون، يتضح أنّ المؤتمر لم يحقق النجاح الذي كان مرجوًّا منه، رغم أن القائمين على تنظيمه حققوا نجاحاً في جمع شمل العديد من الدول[1].

أما الأهداف غير المعلَنة للمؤتمر فهي:

1- الحدّ من الهجرة من بلاد المغرب العربي إلى أوروبا.

2- التعاون على الحدّ

---

(1) الدكتور ستيفن كاليا، ما الذي تمخّض عنه مؤتمر برشلونة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 6216، الثلاثاء 5 كانون الأول 1995، ص 10.

من انتشار التطرّف الإسلامي، والجانب العنيف فيه خاصة.

3- إيجاد توازن بالنفوذ بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

ومن أهم الأفكار التي طُرحت في المؤتمر نذكر[1]:

أ- التعاهد على العمل لتحقيق منطقة من السلام والاستقرار والازدهار.

ب- إقامة منطقة تجارة حرّة في المتوسط بحلول العام 2010.

ج- دفع التجارة الحرة إلى اتساع في حجم التبادل بين دول شمال المتوسط من جهة وأقطار الساحل الجنوبي له من جهة ثانية، رغم التباين الاقتصادي لهاتين المجموعتين.

د- تخصيص 4,7 مليار إيكو (ECU)[2] من قِبل الاتحاد الأوروبي لإنفاقها خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف تقليص الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الشمال والجنوب.

هـ- عقد مؤتمرات لاحقة في فترات منتظمة لملاحقة الموضوع.

لقد أبدى وزير خارجية فرنسا دي شاريت تفاؤلاً كبيراً من اجتماع برشلونة، مؤكّداً أنّها «المرّة الأولى منذ نصف قرن التي تجتمع فيها هذه

(1) تقرير الاتحاد الأوروبي إثر الاجتماع التنسيقي في 24 تموز 1995 للاتحاد مع الدول المتوسطية، الحياة، العدد 11869، الاثنين 21 آب 1995، ص 18.

(2) العملة الأوروبية قبل اعتماد اليورو.

الدول (15 أوروبية و12 جنوبية)، في مؤتمر وزاري أورو- متوسّطي حول طاولة واحدة»[1].

وأوجزت مجلة لوبوان الفرنسية الأهداف الأوروبية للمشروع برغبة أوروبا في التخفيف من التوتّرات في المنطقة الجنوبية المجاورة لهما، ممّا يخفّف العنف السياسي والتزايد السكاني[2].

من جهة أخرى، تحاول فرنسا وإسبانيا تحقيق توازن في التوجّه الأوروبي نحو الشمال الغني ونحو الشرق الأوروبي، وبتوجّه مماثل نحو الجنوب النامي، وذلك بهدف الإبقاء على التوازن الأوروبي الحالي بين دوله الجنوبية ودوله الشمالية الغنية.

أمّا البيان الختامي للمؤتمر، الذي وقّعه المشاركون، فقد أكّد على احترامهم لحقوق الإنسان، وللديمقراطية، ومحاربة التعصّب، ومعاداة الأجانب، وإقرار دور المرأة في التنمية، ومحاربة الزراعة الممنوعة، وتحقيق منطقة تبادل تجاري حرّ بين جهتي المتوسّط حتى عام 2010[3].

وتنفيذاً لمقررات مؤتمر برشلونة الأول، عقدت في 27 و28 تشرين الثاني من العام 2005 قمّة الحوار الأوروبي- المتوسطي حيث

(1) الدول الجنوبية هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا وفلسطين.

(2) Le Point, N° 1211, 2 Décembre 1995, p. 16.

(3) المرجع نفسه.

التقى الاتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون العشرة[1] لاستئناف الحوار حول الشراكة. فالتعاون بين الجانبين أصبح يتمحور حول مواضيع ردود فعل، وليست استباقية للأحداث، خاصة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية[2].

وفي العام 2007، طرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فكرة الاتحاد المتوسطي التي «لا تتناقض مع مسيرة برشلونة أو سياسة الجوار، بل هي مكمّلة لها وليست بديلاً منها». وأضاف الرئيس ساركوزي أن «المنهج هو الشراكة بين ضفّتي المتوسط، عبر مشاريع ملموسة تساهم فيها شركات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني».

وفي العشرين من كانون الأول من العام 2007 عقد الرؤساء الفرنسي نيكولا ساركوزي والإيطالي رومانو برودي والإسباني خوسيه ثاباتيرو اجتماع عمل مشترك بحثوا خلاله في تنسيق السياسات حول المتوسط ومنها الاتحاد المتوسطي. وإثر اللقاء قال الرئيس ساركوزي: «على رجال الدولة والسياسة في المتوسط أن يديروا ظهورهم للحروب والدمار ويسعوا للتعاون سوية في المنطقة. وإن الاتحاد المتوسطي هو الحلم الكبير الذي سنحقّقه، لأنه مشروع لبناء السلام والتنمية والحفاظ

(1) الشركاء المتوسطيون هم: لبنان- سوريا- الأردن- فلسطين- مصر- تونس- المغرب- الجزائر- تركيا وإسرائيل.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، بروكسل، 27 تشرين الثاني 2005.

على البيئة». وذكر الرئيس برودي أن «إيطاليا كانت تشدد دائماً على أن يظل المتوسط مركزاً لسياساتنا الأوروبية». أما الرئيس ثاباتيرو، فأكّد أن غاية الاجتماع الثلاثي هي «بعث الحياة في اتحاد متوسطي ينشأ من داخل الاتحاد الأوروبي ويقوّي الاتحاد الأوروبي بنفسه، فضلاً عن تعزيز السلم والاستقرار في المتوسط ومحاولة حلّ مشكلة الهجرة من دول الجنوب إلى الضفة الشمالية من المتوسط»[1].

وعلى الصعيد المصرفي، كانت قد عُقدت قمة مصرفية عربية- دولية في روما في الثامن والعشرين من حزيران من العام 2006 تحت عنوان «الحوار العربي- الأوروبي حول التمويل والاستثمار»، بالتعاون مع جمعية المصارف الإيطالية ومنتدى المصرفيين الدوليين ومشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية في القطاعين العام والخاص في الميادين الاقتصادية والمالية والمصرفية، من الدول العربية والأوروبية.

وأكّد المشاركون على أن تطوير التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي، وزيادة فوائد الشراكة الاستراتيجية التي تجمعهما، يعتمد بالدرجة الأولى على سعي المجموعة الأوروبية لإقامة علاقات مع الدول العربية كمجموعة وليس علاقات متوازنة معها كلٌ على حدة، وعدم الفصل بين الدول المتوسطية والدول العربية الأخرى، وإعطاء الأهمية للعلاقات متعددة الأطراف

(1) وكالات الأنباء العالمية، 20 كانون الأول 2007.

على حساب العلاقات الثنائية.

كما تمّ التأكيد على أهمية تحقيق الأهداف كافة لاتفاق برشلونة، والمتفق عليها في برنامج «ميدا MEDA» الذي يهدف إلى تنمية منطقة البحر المتوسط من خلال إقامة منطقة تجارة حرة يورو- متوسطية، ودعم الإصلاحات الشاملة في الدول المتوسطية وتعزيز التعاون بين المجتمعات المدنية.

ورحّب المجتمعون بدعوة رئيس حكومة إيطاليا رومانو برودي إلى إنشاء بنك تنموي أوروبي- عربي، وبدعم أساسي من المجموعة الأوروبية، بحيث يلعب دوراً محوريًا في تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطية، ومشروعات البنية التحتية وتحديث الأسواق المالية في الدول العربية.

كما شدّدوا على أن أبعاد الشراكة الأوروبية- المتوسطية تتطلّب بشكل أكيد زيادة الدول العربية تعاونها الاقتصادي على الصعد كافة، من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حقيقية وفعالة، وسوق مالية متكاملة ذات سيولة عالية، ومنطقة استثمارية حرة، حيث لا توجد قيود أمام حركة التجارة والأموال والأشخاص بين الدول العربية. وأكّد المشاركون على أهمية زيادة دور القطاع الخاص في تصميم ورسم السياسات الاقتصادية التي تستهدف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية- المتوسطية.

كما أكّدوا على أهمية قيام الحكومات العربية بإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية، وإغناء مناخات الاستثمار في دولها من أجل

تحسين آفاق التصنيفات السيادية.

وشدّد المشاركون على أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أثبتت قدراتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل أو الخارج، وذلك من خلال صيغ استثمار وادخار متنوعة وفعالة. كما قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها. كما شددوا على أن تطوير النظام المصرفي الإسلامي يتطلب بالضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية تتوافر فيها رؤوس أموال باحثة عن الاستثمار، ومجالات توظيف واستثمار وتحرير الأسواق المالية الإسلامية من القيود لتأمين حرية الاستثمار وتنقل الرساميل[1].

2- الصعوبات المعترضة

ويتساءل المراقب:

هل بإمكان الأفكار التي يطرحها الشماليون أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ؟

وهل بالإمكان تحقيق أهداف أهل الشمال في بلدان الجنوب، لا سيما لجهة حرية المرأة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومنع الزراعات الضارّة، وتحسين الأداء الاقتصادي، تمهيداً للاقتراب من المستوى الأوروبي؟

وهل إنّ الولايات المتّحدة ستقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات استبدال مفهوم الشرق أوسطية الذي تنادي به بمفهوم متوسطي لا دور لها به؟

من المسلَّم به أنه ليس ثمة ما يضمن أن التباين في

(1) وكالات الأنباء العالمية، 28 حزيران 2006

المستوى الاقتصادي بين المجموعتين المعنيّتين سيتقلّص، لأن المجموعة الأوروبية تتجه نحو المزيد من الإداء والوحدة والتحسّن، فيما بلدان الجنوب تسير بالاتجاه المعاكس. أما مبلغ الـ4,7 مليار إيكو الذي خصّصته أوروبا للإنفاق خلال سنوات خمس، فلم يكن له تأثير يذكر، إذ إن الفائض التجاري بين دول الاتحاد بلغ عام 1993 مبلغ 12,1 مليار إيكو، و9,3 مليار عام 1994. لذلك فإنّ أوروبا خصصت نصف أرباح 1994 لصرفها خلال خمس سنوات، الأمر الذي لم يبشّر بنتيجة فعّالة[1].

علاوة على ذلك، إنّ الشراكة المتوسطية هي شراكة اقتصادية غير متكافئة إذ إنها ترسي علاقة تعاون بين عملاق اقتصادي متماسك وكيانات منعزلة ما زالت في طريقها نحو التنمية. كما أنّ هذه الشراكة الجديدة تميّز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص، فترفع الحواجز أمام الأولى لتضعها أمام الثانية خوفاً من زحف المهاجرين الجنوبيين.

ومن الطبيعي أن يتساءل الجانب العربي: كيف يمكن أن يكون البحر المتوسط ميدان تعاوني مع أوروبا، في وقت تعمل دولها على إقامة جدار عازل بينهما بحجة مقاومة الهجرة، وخاصة بعد توقيع معاهدة «شينجن» الأوروبية؟ كما تشكو فكرة المتوسطية من عجز مزدوج: نقص التطور الاقتصادي لدول الجنوب ونقص في إحساس دول الشمال بمسؤولياتها

(1) د. ستيفن كاليا، مرجع سابق، ص 10.

التاريخية. يضاف إلى هذه الصعوبات العقبة الإسرائيلية التي لا يمكن دمجها في شراكة تتمثّل فيها الدول العربية، قبل توقيع السلام العادل والدائم والشامل، الأمر الذي أصبح حاليًا بعيداً بسبب التشدّد الإسرائيلي.

أمّا التحديات الأمنية التي تواجه منطقة المتوسط، فإنّ وضع الحلول لها دون الإقرار بدور الولايات المتحدة هو أمر غير واقعي. كما أنّ مقاربة مشاكل حوض البحر المتوسط على اعتبار أنّه يمثل وحدة أو كياناً واحداً هي مقاربة بعيدة عن الواقع. فقد ثبت أنّ هذا الحوض يشمل مناطق متعددة، لكلٍّ منها مشاكلها السياسية والأمنية والاجتماعية، وخاصة الاقتصادية، والتي تتميّز عن مشاكل المناطق الأخرى.

لذلك، فإنّ أفضل نهج للتعامل الأوروبي مع بلدان المتوسط هو أن يعتبر أنّ لكل جزء من حوض هذا البحر احتياجات خاصة ومشكلات ينبغي معالجتها منفردة. وإذا كانت أوروبا تسعى إلى خلق نظام أورو- متوسطي دائم ومستقر وثابت، عليها أن تضع برامج اقتصادية وأمنية واجتماعية، وحتى سياسية تكون قادرة على إنهاء التوترات الشديدة التي تشهدها ضفاف المتوسط. فهذه المعالجات ينبغي أن تسبق الاجتماعات والمؤتمرات المخصّصة لإقامة النظام المتوسطي.

أخيراً، ونظراً للهوّة التي تفصل بين العالمين، خاصة حول موضوعي مفهوم الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فإن توصل الذين اجتمعوا في قمة الحوار الأوروبي المتوسطي في برشلونة في 27 و28 تشرين

الثاني من العام 2005 إلى تحقيق منطقة تبادل حر متوسطي يجمع بلدان شمالي المتوسط وجنوبه في منظومة وحدة يبدو بعيداً حاليًّا ومؤجّلاً إلى زمنٍ لاحق، رغم وضع مخطط أوروبي- متوسطي لتحقيقه بحلول العام 2010.

ورغم قيام كل من الجزائر ومصر ولبنان والأردن والمغرب وسوريا والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وتونس وتركيا بالتأكيد على التفاوض حول اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يضع أسس تحرير التبادلات التجارية، فمنطقة التبادل الحر لا يمكن إقامتها قبل أن تقوم هذه الدول العشر بتحرير التبادل في ما بينها، الأمر الذي لم يحصل. فإثر اجتماع برشلونة، صرّحت المفوّضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر بالتالي[1]:

«أنجزنا الكثير، لكن بالتأكيد علينا مواصلة العمل، كونه لا يزال هناك الكثير للقيام به. فالنجاح الرئيسي لبرشلونة هو التجارة».

ومن صعوبات الاندماج الاقتصادي الأوروبي- المتوسطي، أن الهوّة الاقتصادية والاجتماعية بين ضفّتي المتوسط تزداد اتساعاً بدلاً من أن تضيق تدريجيًّا. فقد أكّد أستاذ الاقتصاد في جامعة اكس- مرسيليا جان لوي ريفير، في تقرير للشبكة الأوروبية- المتوسطية للعام 2005، بأن «الفارق في العائدات للفرد بين دول

(1) وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة رويترز، بروكسل، 28 تشرين الثاني 2005.

الاتحاد الأوروبي من جهة والدول الأخرى في المتوسط من جهة ثانية، ارتفع إلى حدٍّ كبير. فالدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد وقوانينها الأوروبية تجتذب الاستثمارات الأجنبية أكثر من الدول العشر المتوسطية. والتسعة مليارات يورو التي قدّمتها الآلية الأوروبية لتمويل عملية برشلونة «ميدا»، عن الفترة الممتدة بين 1995 و2006، لا يمكن مقارنتها مع الأموال الهائلة التي منحها الاتحاد الأوروبي لأعضائه الأكثر فقراً»[1].

إضافة إلى ذلك، إن الفروقات في الأفضليات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية العشرة كبيرة جداً، إذ إن الدول الأوروبية تصرّ على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية، فيما ترى الدول الجنوبية ضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

ومن صعوبات الاندماج، بين العالمين الأوروبي والمتوسطي، مفهوم كل منهما لحقوق الإنسان وحرية المرأة. فعلى سبيل المثال، كانت كتل برلمانية أوروبية قد تقدّمت، مع بداية العام 2008، بمشروع إلى البرلمان الأوروبي يطالب الحكومة المصرية باحترام حقوق الإنسان، ويدعو إلى إلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ العام 1981، واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب. وينص مشروع القرار الأوروبي على رفض ممارسة التعذيب في السجون والمعتقلات المصرية

(1) وكالة رويترز، 25 تشرين الثاني 2005.

والتأكيد على حرية المعتقد. كما يطالب الأجهزة الأمنية المصرية بوقف التدخل في أنشطة المنظّمات الأهلية، وبالإفراج عن المرشح الرئاسي السابق وزعيم حزب «الغد» المعارض أيمن نور الذي قضت محكمة مصرية بسجنه لمدة خمسة أعوام في العام 2005 بتهمة تزوير توكيلات مؤسسي حزبه[1].

ردًا على هذا المشروع، استدعت وزارة الخارجية المصرية، في السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008، سفراء الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإبلاغهم رفض القاهرة «القاطع» لمشروع القرار حول حالة حقوق الإنسان في مصر. وأكّدت الخارجية المصرية للسفراء الأوروبيين أن هذا القرار، في حال صدوره، سيكون له آثار سلبية على العلاقات المصرية- الأوروبية، وسيلقي بظلاله على مسيرة التعاون بين الجانبين. كما هدّد رئيس مجلس الشعب المصري فتحي سرور «بمقاطعة البرلماني الأوروبي، إذ أصدر قراره»[2].

لكلّ ذلك، يبدو مشروع المتوسطية خطوة جريئة، لكنّها صعبة التحقيق.

* * *

(1) وكالات الأنباء العالمية، القاهرة، الخميس 17/ 1/ 2008.

(2) المرجع نفسه.

ثانياً: النظام الشرق أوسطي الجديد

منذ انهيار القطبية الثنائية للعالم وانتصار الحلفاء في حرب الخليج الثانية، وظّفت الولايات المتّحدة زعامتها للعالم للتفرّد في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط ووضع المشاريع والترتيبات لإعادة تركيب خريطة هذا الجزء من العالم. وتعمل حاليًّا على إرساء أسس نظام إقليمي جديد ينطلق من المفاهيم الاستراتيجية التي صاغها شيمون بيريس في كتابه «الشرق الأوسط الجديد».

هذا النظام الإقليمي، الذي قد يطبع الشرق الأوسط بطابعه مقابل مفهوم العالم العربي الذي ساد هذا الجزء من العالم منذ الحرب العالمية الأولى، ومقابل مفهوم المتوسطية التي تسعى أوروبا لتسويقه، سيضم، إضافة إلى الدول العربية، كلاً من إسرائيل وتركيا وإيران.

فما هي مقوّمات هذا النظام الجديد؟

وكيف تجسّدت المحاولات الحاليّة لإقامته؟

وما هي صورة مستقبله؟

أ- جغرافية الشرق الأوسط الجديد

لم تتوضّح بعد جغرافية الشرق الأوسط الذي يعنيه النظام الجديد. فخلال شهر تموز 1990 عقد مؤتمر علمي

في **«جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية»** في أنقرة لبحث موضوع **«الحدود الجديدة لأمن الشرق الأوسط»**، حيث اختلف المؤتمرون على تعريف الشرق الأوسط نفسه، لأنّ هذا التعريف مشبع بالتوجّهات السياسية للدول المعنية[1].

واشنطن، من جهتها، تعتبر أنّ هناك منطقتي شرق أوسط متداخلتين، إحداهما تضمّ منطقة خارجة عن القانون الدولي تجمع سوريا وإيران من الصعب الارتباط معها بمعاهدات. والمنطقة الثانية تضم شرق أوسط سلميّ تهدف واشنطن لإقامة كيان اقتصادي موحّد لها.

أمّا إسرائيل، فتعمل على خرائط شرق أوسطية عدة، بحيث تتّسع منطقة منع التسلّح لتشمل إيران وباكستان بسبب قدراتهما النووية، وتنحسر منطقة توزيع المياه لتشمل تركيا وسوريا والعراق ومصر والسودان وأثيوبيا، علاوة على لبنان وإسرائيل والأردن.

بالنسبة للدول العربية، يشمل الشرق الأوسط العالم العربي بكامله. وبالنسبة لروسيا يضمّ، علاوة على دول المشرق العربي، الدول العربية شمال الأفريقية، وذلك ضمن مفهومه للوحدة الاقتصادية المتوسطية التي تطرّق إليها مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني 1995.

هذه المعطيات تدفع

(1) روجرز أوين، الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط في كلية سانت أنطوني- أوكسفورد، جغرافية متفاوتة للشرق الأوسط، الحياة، العدد 11827، الاثنين 10/ 7/ 1995، ص 17.

البحّاثة للانتظار لمعرفة مدى انتشار الشرق الأوسط الجديد الذي سترتبط دوله بمعاهدات أمنية واقتصادية، برعاية دولية على رأسها الولايات المتّحدة.

ب- مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد

الشرق أوسطية الجديدة تهدف إلى تحقيق علاقات شراكة بين دول الشرق الأوسط، تمهيداً لبناء «**سوق شرق أوسطية مشتركة**» على غرار السوق الأوروبية المشتركة[1]. ومن خلال هذا المشروع، لا تعد عملية السلام مقتصرة على وقف الحرب، بل تتعدّاها لتشمل الجوانب السياسية والأمنية، وتمتزج ببعد اقتصادي ذي طابع إقليمي تسوده المصالح المتبادلة بين دول الشرق الأوسط، ويخلو من أسباب الصراع الذي يحل مكانه التنافس المشروع. وهكذا يسود الرخاء والازدهار والمنافع المتبادلة مكان الفقر والبؤس والتخلّف.

وضمن هذا الإطار، طُرحت وما تزال أفكار شتّى عن مشروعات شرق أوسطية تستهدف عامة تحقيق درجة عليا من التداخل قابلة للنمو بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات الدول العربية، برعاية دولية مالية وتقنية، أبرزها:

* المفهوم الأميركي للنظام الإقليمي.

* المفهوم الإسرائيلي الذي رسمه بيريس، مستأنساً بدراسات مؤسسة أرماند

(1) الهاشمي الطرودي، المرجع نفسه، ص 19.

هامر، والذي يرتكز على تكامل البُنى التحتية الاقتصادية والمالية كمدخل لإقامة نظام أمني يدعم العلاقات الإقليمية.

* مفاهيم عربية، لا سيما أردنية، هي أقل اكتمالاً.

* مفاهيم أوروبية تؤكّد على أولوية التماسك الأمني والإقليمي.

والسمة الجامعة لغالبية هذه المفاهيم، هي عدم اعتبار العالم العربي وحدة قائمة، بل مجرّد جماعات ناطقة باللغة العربية صدف تواجدها في مناطق جغرافية متجاورة.

وتلخّص الدكتورة نيفين مسعد الأستاذة المساعِدة للعلوم السياسية في جامعة القاهرة أهداف السوق بالآتي[1]:

1- تمتين النظام العالمي الجديد وتدعيمه.

2- تأمين تدفّق النفط إلى الدول الصناعية وتجنّب تذبذب أسعاره.

3- الحيلولة دون تفجّر الحروب الإقليمية بسبب بعض الدول كالعراق، وإيران، أو بسبب استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي.

4- تحرير دول الشمال من التورّط المباشر والمنتظم في قضايا المنطقة العربية، من دون الإخلال بمصالحها الاستراتيجية.

(1) مداخلة د. نيفين مسعد خلال ندوة العلاقات العربية في قطر في محور «العلاقات الدولية للدائرتين العربية والإيرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما»، السفير، العدد7190، الأربعاء 20/ 9/ 1995، ص 19.

المفهوم الأميركي للنظام الشرق أوسطي لا يتغير عن مفهوم النظام العالمي الجديد، بمعنى أنّ الأولوية الاقتصادية تطغى على الباقي وتشكّل عنصراً أساسيًا في لعبة توازن القوى. أمّا خلفيّة المشروع الأميركي، فهي دمج إسرائيل في محيطها الإقليمي والذي يقوم على الهوية الجغرافية بدلاً من الهوية القومية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية أو العرقية. كما يهدف المشروع إلى محاربة النفوذ الأوروبي المتزايد في العالم العربي، وتغيير التوازنات فيه لصالح الولايات المتّحدة التي توظّف ورقة مفاوضات السلام لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي مقابل المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا.

إلا أنّ المشروع الأكثر اكتمالاً وتحضيراً يبقى مشروع بيريس. فقد توصّلت إسرائيل، بعد حروبٍ عديدة مع العرب، إلى اقتناع بأنّ اعتمادها على التفوق العسكري واحتلال المزيد من الأراضي العربية لن يكونا كافيين لضمان أمنها وتحقيق غايتها في التميّز. لذلك لا بد لها من أن تلجأ إلى السياسة الاقتصادية وإلى المشاركة في الموارد الاقتصادية في المنطقة لتؤمّن الاستمرارية والازدهار والسيطرة. وهذا ما دفع برئيس حكومتها الأسبق شيمون بيريس إلى تضمين رؤيته للنظام الشرق أوسطي في كتاب **«الشرق الأوسط الجديد»**[1]،

(1) شيمون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الدار الأهلية، عمان، 1994.

مطلقاً المشروع بالتنسيق مع واشنطن.

ويترافق إطلاق فكرة النظام الجديد مع محاولات تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، ولا سيما الاقتصادية منها، ورفع الحواجز والقيود أمام حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمؤسسات ورؤوس الأموال بين دول الشرق الأوسط. هذا علاوة على تنسيق سياسات الإعمار والاستثمار وإنشاء الصناديق والمصارف الإقليمية المشتركة.

لقد رسم بيريس الصورة الأولى للشرق الأوسط الجديد إذ كتب[1]:

«وخلال محادثاتي العديدة مع الشخصيات الأوروبية خلال السنة الأولى من حكومة العمل، رسمنا برنامجاً خاصًّا بشرق أوسط جديد يقوم على التعاون الاقتصادي أولاً، يتلوه تفهّم سياسي متواصل إلى حين تحقيق الاستقرار...

وكنتيجة لذلك، فقد بدأت الشركات الأوروبية الرئيسية في تطوير خطط لتوسيع النشاط التجاري في الشرق الأوسط، كما وبدأ البنك الدولي نشاطه حيث تمّ وضع الأسس اللازمة لأنشطة مختلفة...

وفي حين عرض اليابانيون تولّي أمر القطاع السياحي، اختار الفرنسيون والألمان قطاعَي النقل والمواصلات، والإيطاليون

(1) بيريس، المرجع نفسه، ص 14- 15.

المشروع المحتمَل لقناة البحرين الميّت والأحمر، والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه. أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة، والدانماركيون قطاع الزراعة، والأميركيون المصادر البشرية، والكنديون قطاع اللاجئين».

ج- مرتكزات النظام الإقليمي

ويرتكز النظام الإقليمي للشرق الأوسط على العوامل الجوهرية التالية[1]:

1 - الاستقرار السياسي.

- ضرورة الوصول إلى الاستقرار السياسي وإنهاء التطرّف الديني والأصولي.

2- الاقتصاد

تنمية اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط للتخفيف من التوتّرات فيها، وذلك بمساعدات خارجية تؤهّلها للدخول في النظام الإقليمي الواسع. مع اقتراح إنشاء منظّمة تعاون إقليمية تتحرّك على قاعدة فوق قوميّة تُعتبر الردّ الوحيد على الأصولية.

وتنمية الاقتصاد تفرض:

* تخفيض موازنات الحرب.

* زيادة الاستثمار في التعليم.

* استخدام الاحتياطات الطبيعية المتاحة بصورة إقليمية وخلق بدائل عنها.

* تحضير خطط للطاقة المطلوبة.

* إنشاء بنية تحتية للاتصالات والمواصلات.

---

(1) بيريس، المرجع نفسه.

* تطوير الصناعة والزراعة والسياحة.

* فتح الحدود وتشجيع المنافسة.

* إقامة منظومة ريّ مشتركة عالية التطوّر لكبح زحف الصحراء، وإنتاج ما يكفي من الغذاء، وتوفير فرص العمل للسكان.

3- الأمن القومي

إنّ السبيل الوحيد لضمان الأمن القومي هو إقامة نظام إقليمي للرصد والرقابة. فمفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى أمام الصواريخ بعيدة المدى. كما أنّه، وبغية التغلّب على الخطر النووي، يتعيّن على القائمين في الشرق الأوسط أن يباشروا المقاربة الرصينة للقوى العظمى. فالإطار الأمني الإقليمي المتبادل النفع سيبرز محدودية القدرة النووية وسيساعد على منع طرف ما من الضغط على الزِرّ المهلِك.

4- إشاعة الديمقراطية

يحتاج الشرق الأوسط إلى الأنظمة الديمقراطية التي تتيح تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي البعيد المدى، علاوة على الأمن القومي والشخصي، في وقتٍ أثبتت الأنظمة الشمولية أنّها مكلفة وغير كفوءة.

5- عملية السلام

إنّ إرساء النظام الإقليمي مرهون بنجاح عملية السلام العربية- الإسرائيلية، كما أنّ هذا النظام المقترح سيتطور بموازاة سير عملية السلام. والأمن سيكون القضية المهيمنة في الطور الأول الانتقالي وستعكس الخطوط الجغرافية الاعتبارات الأمنية

إلى جانب العوامل الديمغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية. ويتوافق ذلك مع اعتماد حدود معينة للدول في الشرق الأوسط، مع التركيز على اعتبارات بعيدة المدى مثل:

* تطبيع العلاقات.

* إقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية.

* تقرير الحدود المعقولة الدائمة التي تتقرّر بموجب التطلّعات القومية والتاريخ والديمغرافيا، وليس وفقاً للمعطيات الأمنية.

6- الأمن الإقليمي

يساعد الأمن الإقليمي على فرض السلام لأنّ الإطار الإقليمي وحده يسمح بتفكيك هياكل القوّة، ويوفّر نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف. لهذه الغاية، تستخدم الأقمار الاصطناعية للمراقبة مع القوى العظمى بهدف منع نشوب حرب قد تشنّ لخلل في الاتصالات. والهدف النهائي هو زرع النظام السياسي الجديد في تربة راسخة.

7- الاقتصاد الإقليمي

ينطوي مفهوم الاقتصاد الإقليمي على اعتماد خطوات تمهيدية لإقامة مجموعة شرق أوسطية مشابهة للمجموعة الأوروبية. فدول الشرق الأوسط تواجه حاليًّا عدوًّا مشتركاً هو الفقر، وهو أبو الأصولية، والخطر الداهم على التقدم والتنمية والحرية والازدهار. لذلك ينبغي تأسيس إطار إقليمي يهزم الفقر، وذلك بالبدء بتنفيذ بعض المشروعات، حتى قبل توطيد السلم الدائم.

والهدف النهائي هو الانتقال من اقتصاد النزاع إلى اقتصاد السلام. فالاستثمارات الهائلة في أعمال البحث والتطور باتت ضرورية للنجاة في عالم قوامه المنافسة المشروعة. ويصعب على الاقتصاد الصغير حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات جديدة وتحسين القديم منها.

المرحلة الثانية لمشاريع الاقتصاد الإقليمي تتضمّن اتفاقات دولية تتولّى تنفيذها رساميل هائلة وأبرزها:

- قناة البحر الأحمر- البحر الميت.

- إنشاء ميناء مشترك أردني- إسرائيلي- سعودي.

- تطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه.

- تطوير صناعات البحر الميت وتطوير صحراء النقب.

المرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الإقليمية مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية، بهدف سيادة التطور فوق القومي للجماعات الإقليمية.

فمنطقة الشرق الأوسط مشدودة حاليًا بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية:

* حزام نزع السلاح.

* حزام المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء.

* حزام الهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات.

* حزام السياحة.

8- المساعدة الدولية

سيرحّب العالم أجمع بشرق أوسط سلمي جديد يحظى بدعم وتأييد من كلٍّ من

الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، أي المناطق الثلاث المستقرة حاليًّا في العالم. فقد أظهرت هذه القوى اهتماماً متزايداً في تطوير تجارة الشرق الأوسط وطرق المواصلات فيه، في سبيل إيجاد بيئة متجانسة فيه تكون بمثابة حصن ضدّ الأسلحة البيولوجية، والنووية، والرعب، والراديكالية الدينية، وبالتالي تشكّل منطقة آمنة للاستثمارات، لا سيما النفطية منها. فلدى العالم أموال كثيرة تنتظر الاستثمار في مناطق آمنة يسود فيها السلام. والشرق الأوسط قد يكون أبرز هذه المناطق.

9- خلاصة

هذه هي صورة الشرق الأوسط الجديد الذي يتصوّره المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون الذين يخطّطون له. إنّما، يبقى أمام تنفيذ هذا المشروع صعوبات جمّة، أبرزها عدم الرغبة العربية في إنهاء مفهوم العالم العربي المتكامل وإدخال جسم غريب هو إسرائيل في نظام جديد يشمل هذا العالم. وهذا ما سنحاول تحليله في هذا الفصل.

* * *

ثالثاً: محاولات إقامة النظام الجديد

إنّ فكرة إنشاء سوق اقتصادية كبرى في الشرق الأوسط تكون هدفاً للشركات العالمية، بسبب تخلّف دوله التقني والإنمائي، هي فكرة تراود دون شك كبار الدول الصناعية التي تفتش حاليًا عن أسواق خارجية لدعم اقتصادها المتراجع. ضمن هذا الإطار، تبدو المحاولات الأميركية والأوروبية منطقية ومنسجمة مع التوجّهات الاقتصادية لهذه الدول، خاصة بعد فشل أفكار الاستقطاب الأمني والعسكري للعالم.

فالولايات المتّحدة مثلاً حاولت، وما تزال، إقامة تحالفات إقليمية مع أجزاء من العالم المشرقي لأهداف اقتصادية وأمنية، أبرزها استيعاب دول الخليج النفطية وإقامة التكتّلات ضد الشيوعية العالمية والتحالف مع إسرائيل. وتميّزت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بثوابت نذكر أبرزها:

أ - إقصاء الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا الحالية عن ساحته.

ب- التركيز على إحداث اختراق في الجبهة العربية، عبر تسويات جزئية ومنفردة مع إسرائيل.

ج- الحد التدريجي من دور أوروبا المستقل ومن مصالحها في المنطقة.

د- محاصرة قوى الرفض العربية وعزلها دوليًا وتعطيل أدوار بعض الدول الإقليمية المعارضة كإيران وسوريا.

وبعد تحقيق هذه الثوابت، حاولت واشنطن إعادة لملمة العالم الشرق الأوسطي وتوحيده على أساس استقرار الأنظمة، وإنهاء الصراعات العسكرية، وإقامة السوق الاقتصادية الكبرى.

وأبرز المحاولات الأميركية لإقامة النظام الشرق أوسطي جاءت في مؤتمر «أنابوليس» الذي عُقد في الولايات المتّحدة في السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني من العام 2007، وحضره ممثلون من 52 دولة بينها 16 دولة عربية يجتمعون للمرة الأولى مع إسرائيل، وذلك في مقر الأكاديمية البحرية الأميركية بمدينة أنابوليس[1].

وهدف المؤتمر تحريك عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بعد إهمالها طيلة سبع سنوات، وقبل انتهاء ولاية الرئيس جورج بوش في مطلع العام 2009، وذلك تمهيداً لإقامة السوق الشرق أوسطية في مرحلة لاحقة.

وفي أنابوليس، تمهّد الولايات المتّحدة لإطلاق استراتيجية من ثلاث خطوات، متزامنة مع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

أ- بدء مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية.

ب- إحلال سلام أشمل وتطبيق خطة السلام الدولية

(1) وكالات الأنباء العالمية، أنابوليس، 27 و28 تشرين الثاني 2007.

التي أقرّت في العام 2003.

ج- بناء المؤسسات الفلسطينية بدعم دولي لمنح الفلسطينيين القدرة على تنفيذ ما وُعدوا به في خريطة الطريق.

وساندت روسيا هذا التوجّه الأميركي. فضمن هذا الإطار، عكست زيارة فيكتور بوسافاليوك، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التسوية في الشرق الأوسط إلى المنطقة، الاهتمام الروسي بالتسوية الموعودة. لقد زار كلاً من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين، وصرّح بأنّ بلاده تدعم جهود الراعي الأميركي السلمية في المنطقة.

كما كتب أنّ «موسكو تسعى إلى استخدام هيبتها المتشعّبة في المنطقة لتضمن، بالتعاون مع الراعي الأميركي، إيجاد جو ملائم للتفاوض بين جميع الأطراف»[1].

ومنذ مؤتمر مدريد في تشرين الأول 1991، الذي شدّد على إقامة النظام الشرق أوسطي، تتابعت المؤتمرات والندوات والأبحاث التي تتناول مسألة التطبيق العملي لاتفاقات مدريد، مما يوشك أن يقضي على النظام العربي الإقليمي ويقيم مكانه تنظيماً إقليميًّا جديداً. وأبرز هذه المؤتمرات:

* مؤتمر الدار البيضاء حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في تشرين

(1) فيكتور بوسافاليوك، يوميات مبعوث الرئيس إلى الشرق الأوسط، الحياة، العدد 11523، الثلاثاء 6/ 9/ 1994، ص 15.

الثاني 1994[1].

* مؤتمر التحديات الاقتصادية للعالم العربي الذي عُقِد في دبي خلال شهر كانون الأول 1995[2].

* قمة «ائتلاف السلام» التي عُقدت في القاهرة في شباط 1995 بين الدول التي وقّعت السلام، بما فيها مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل، وأكّدت في بيانها الختامي على أنّ **«القمّة تمكّنت من وضع قطار الترتيبات الشرق أوسطية على سكّة الانطلاق الفعلي، وأنّ قمماً أخرى ستتبع لمزيد من الترتيبات الاقتصادية والأمنية والسياسية وخلافها»**[3].

* مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي افتتح أعماله في 16 تشرين الثاني 1997، وقاطعته غالبية الدول العربية بسبب تعثّر المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط. وقد توافقت آراء المحلِّلين أن المؤتمر فشل في إطلاق عملية الشرق أوسطية.

علاوة على ذلك، وإثر مؤتمر مدريد شُكِّلت لجان دولية لتحضير مشروع الشرق أوسطية هي:

* لجنة البيئة برئاسة اليابان.

* لجنة التنسيق الاقتصادي للشرق الأوسط برئاسة الاتحاد الأوروبي.

(1) ماجد كيالي، بعد الدار البيضاء، رؤية إسرائيل للنظام الشرق أوسطي، النهار، العدد 18982، الخميس 10/ 11/ 1994، ص 13.

(2) الأنوار، العدد 12135، السبت 21/ 1/ 1995، ص 10.

(3) النهار: العدد 19055، الثلاثاء 7/ 2/ 1995، ص 13.

* لجنة اللاجئين برئاسة كندا.

* لجنة الرقابة على التسلّح وأمن الشرق الأوسط برئاسة روسيا والولايات المتّحدة.

وهكذا أشركت واشنطن معها في مشروع الشرق أوسطية الدول الفاعلة في العالم الأول.

وفي أنقرة، صرّح وزير الخارجية التركي الأسبق حكمت تشيتين، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإسرائيلي بيريس في 11 نيسان 1994، بأنّ «تركيا **وإسرائيل اتفقتا على تشكيل هيئة أمن في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا**»، كما أكّد أنّ بلاده تدرك أهمية إسرائيل في الشرق الأوسط[1].

أمّا مؤتمر عمان الاقتصادي، فقد جاء تتويجاً لمرحلة السنوات الأربع التي تلت مؤتمر مدريد، إذ إنّه حدد هدفه الأساسي بإنشاء سوق ثلاثية بين الأردن والحكم الذاتي وإسرائيل بمرحلة أولى، وبمعالجة الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان في مرحلة ثانية، تمهيداً لتوسيع الشرق أوسطية هذه في مرحلة ثالثة لتضم دول الخليج وشمال أفريقيا.

إنّما، ورغم تكاثر هذه المؤتمرات وتسارعها، نذكر مواقف دول أربع من مؤتمر عمان تظهر أنّ الحلول ليست وشيكة. هذه المواقف هي

(1) الحياة، العدد 11379، الأربعاء 13 نيسان 1994، ص 6.

مواقف السعودية المعارض لفكرة بنك التنمية الإقليمي؛ والثاني موقف مصر حول التطبيع؛ والثالث والأهم هو موقف لبنان وسوريا المقاطع للمؤتمر بكامله. هذه المواقف الثلاثة تطرح سؤالاً مهمًّا حول إمكانية الانتقال من السوق الثلاثية إلى السوق الإقليمية الشاملة. ويعزِّز هذا التساؤل مواقف غالبية الدول العربية في مؤتمر الدوحة الاقتصادي، الذي فشل بسبب عدم المشاركة العربية فيه.

فهل تستطيع السوق الثلاثية أن تعيش في ظل الابتعاد العربي عنها؟

إنّما، وقبل الإجابة عن هذا التساؤل، نذكر الإشارات الإقليمية والدولية التي جاءت لتدعم التوجّه الجديد لإقامة السوق الشرق أوسطية وأبرزها:

* تراجع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط. فقد أشار التقرير السنوي الدولي للدراسات الاستراتيجية بأنّ دول آسيا تزيد نفقاتها العسكرية فيما تخفضها دول الشرق الأوسط والخليج. لقد انخفضت بالفعل مبيعات الأسلحة لهذه المنطقة من 44,5 مليار عام 1993 إلى 42,7 مليار عام 1994، كما استمرّ التراجع ليصل إلى 41 مليار عام 1995[1].

* الرغبة السورية واللبنانية بسلام شامل ودائم وبتحسين العلاقات مع

(1) وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 10/ 11/ 1995.

الولايات المتّحدة[1].

* بروز فكرة إنشاء البنك الدولي للشرق الأوسط رغم التعارض الأميركي- الأوروبي حولها[2].

* سقوط اللاءات العربية الأربع التي أطلقها عرفات في آب 1967: لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف بإسرائيل، لا تصرّف بالقضية الفلسطينية؛ وذلك بعد توقيع الصلح بين منظّمة التحرير وإسرائيل في أوسلو في أيلول 1993[3]؛ وبعد عودة منظّمة التحرير إلى فلسطين وقيام السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

* تخلّي إسرائيل عن فكرة إسرائيل الكبرى وتأكيد زعمائها بأنّهم سيعيّنون حدوداً لها تُرسَم تخومها بالمعاهدات وتعيش داخلها بسلام، وذلك بدعم أميركي تجسّد بحضور الرئيس كلينتون توقيع المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية[4]. إلا أن هذا الطرح الذي جسّده بيريس تراجع مع وصول شارون إلى الحكم، وهو الذي يدعو إلى المزيد من الاستيطان.

(1) Alon PINKAS, La Syrie et le Chemin de la paix, Jérusalem Post.

(2) Jean- Pierre TUQUOI,Le Projet d'une banque pour le Proche-Orient est en panne, Le Monde, N° 15588, Jeudi 9 Mars 1995, p.2.

(3) يوسف عثمان، قمة الإسكندرية، الشراع، العدد 662، الاثنين 9/ 1/ 95، ص 28.

(4) إيمان شمص، شرق أوسط جديد بإسرائيل ذات حدود، السفير، العدد 6926، الجمعة 4/ 11/ 1995، ص 15.

* تحسّن العلاقات التركية- الإسرائيلية واعتبار أنّ هاتين الدولتين ستكونان رأس الحربة في النظام الشرق أوسطي الجديد. وتجسّدت هذه العلاقات بالمشروع التركي الداعي لجرّ أنابيب المياه منها إلى دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، وبالزيارات العسكرية التركية إلى إسرائيل، بعد انفتاح حكومة نتانياهو على الحكومة التركية المدعومة عسكريًا[1].

* المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية التي تعدّت موضوع السلام لتتطرق إلى موضوع نقل المياه عبر الحدود. هذا المفهوم الجديد للإدارة المشتركة لأحد أهم المشاريع الاقتصادية والتنموية للمنطقة يصبّ حتماً في خانة السوق الجديدة[2].

* التعاون الاقتصادي الواضح بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والمتجسّد في الملحقين 3 و4 لإعلان المبادئ بينهما، واللذين نصّا على إقامة لجنة مشتركة دائمة للتعاون الاقتصادي في مجالات عدة، ليس أقلّها الاتصالات والمواصلات والمشاريع الصناعية وصندوق وبنك التنمية[3].

* إعلان كل من واشنطن

---

(1) Claude LORIEUX, Turquie: Erbakan, Jette l'éponge, Le Figaro N° 16436, Jeudi 16 Juin 1997, p.3.

(2) شبلي ملاط، الشرق الأوسط يتّسع للجميع، الحياة، العدد 11755، الجمعة 28/ 4/ 95، ص 19.

(3) د. إبراهيم هاشم، الاقتصاد البارد بين إسرائيل وفلسطين، نداء الوطن، العدد391، السبت 19/ 2/ 1994، ص 9.

وعمّان وتل أبيب وأريحا، عشية شباط 1995، أن منطقة الشرق الأوسط ستكون منطقة اقتصادية مفتوحة برعاية أميركية واضحة، مع طلب مشاركة أوسع في نظام إقليمي يضمّ العراق وتركيا وإيران والدول العربية[1].

* عدد الجمعيات والمؤسسات الغربية التي بدأت تنشأ لدراسة جزء أو أكثر من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، والتركيز على دراسة الظواهر الإسلامية، وعلى احترام الإسلام كعقيدة دينية يؤمن بها ملايين المسلمين، ورفض القول بأن القيم التقليدية الإسلامية تصطدم بالقيم الغربية[2].

* تراجع مفهوم الأمن القومي أمام مفهوم الأمن الإقليمي والقطري. فما لا شك فيه أنّ المفهوم العربي الشامل للأمن الإقليمي يربط صيغته بمسألة التسوية المنطلقة من معادلة «الأرض في مقابل السلام»، في الوقت الذي تؤكد إسرائيل على الاحتفاظ بعمق استراتيجي يكفل لها أمنها وقدرتها على التصدي لأي هجوم يمكن أن تقوم به سوريا والعراق.

* مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي اعتبر تكملة لمؤتمرات الدار البيضاء (1994)، وعمان (1995)، والقاهرة (1996)، والذي تدعمه الولايات المتّحدة في

(1) محمد عقل، حظوظ النظام الشرق أوسطي، الشعلة، العدد 126، 17 شباط 1995، ص 28.

(2) وكالة رويترز، الأربعاء 1 تشرين الأول 1997.

سبيل دمج إسرائيل اقتصاديًّا في محيطها، رغم تعثّر العملية السلمية مع نتانياهو وشارون. وبالفعل دعت قطر، في أول تشرين الأول 1997، إسرائيل لحضور المؤتمر. لكنّها امتنعت عن توجيه الدعوة إلى رئيس الورزاء بنيامين نتانياهو، محاوِلةً التمييز بين مواقفه المتشددة والاتجاه العام نحو السلام. رغم ذلك امتنعت غالبية الدول العربية عن حضور المؤتمر[1].

* إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش، في الثالث عشر من كانون الأول من العام 2007، أنه قرّر أخيراً تكريس سنته الأخيرة في البيت الأبيض (2008) للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وأنه سيزور كلاً من إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية مطلع الشهر الأول من العام 2008[2].

وبالفعل قام الرئيس بوش بالزيارة في الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني من العام 2008.

رغم هذه الإشارات الإيجابية، يبقى أمام السوق الشرق أوسطية صعوبات جمّة نختصرها في الجزء الأخير من هذا الفصل، وأبرزها مقاومة العالم العربي للنظام الجديد الذي يجمعه مع إسرائيل، عدوّه التقليدي، ووصول أولمرت والفريق المتشدّد إلى الحكم في إسرائيل.

(1) وربيرت بلليترو، قمة الدوحة وأهمية عقدها، الشرق الأوسط، العدد 12629، السبت 27 أيلول 1997، ص 17.

(2) وكالات الأنباء العالمية، واشنطن، 13 كانون الأول 2007.

رابعاً: النظام الشرق أوسطي

أمام الصعوبات

مما لا شكّ فيه أنّ فكرة النظام الشرق أوسطي ليست جديدة. لكن الجديد فيها هو توسيعها لتضمّ دولاً بعضها مقبول عربيًّا كتركيا، وإيران، ولكن بعضها الآخر غير مقبول حتى الآن وهي إسرائيل. فعلاوة على أنّ لبنان وسوريا هما الدولتان الوحيدتان في «**دول الطوق**» اللتان لم توقّعا السلام مع إسرائيل، فإنّ الدول التي دخلت ميدان السلم الشرق أوسطي لم تتمكّن حتى الآن من التطبيع مع إسرائيل.

والواضح أنّ أبرز الصعوبات المعترضة لإقامة السوق هي العداء المستحكم بين العرب وإسرائيل، والذي يبدو أنه يتحول حاليًّا من ميدان الصراع العقائدي والعسكري والسياسي، إلى الميدان الاقتصادي. فالشعوب العربية تتخوّف من محاولات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على العالم الشرق أوسطي الجديد.

والسؤال المطروح هو: كيف ستتمكن الحكومات العربية من إقناع شعوبها بالتخلي عن فكرة العداء لإسرائيل واعتماد مبدأ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والأمني معها؟!

لقد برزت حتى الآن أربعة تكتّلات اقتصادية تتنافس فيما بينها بعض القطاعات، وهي:

أ- دول الشرق الأدنى: لبنان وسوريا والأردن والسلطة الفلسطينية، وربما لاحقاً العراق وتركيا.

ب- دول الخليج العربي: السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات.

ج- الاتحاد المغربي: المغرب وتونس، وقد تنضم إليها لاحقاً الجزائر وليبيا.

د- مصر: وربما السودان وليبيا.

هذه التكتّلات مدعوّة للتعاون ضمن مفهوم الشرق أوسطية الاقتصادي. إلا أنّ النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي تحاول واشنطن إقامته، يهدد هذه التكتلات الإقليمية، كما يهدّد أيضاً النظام العربي القائم.

فما هي التحديات التي يبرزها النظام الجديد؟

أ- التعارض مع التكتلات العربية

إنّ القومية العربية التي برزت منذ نهاية القرن الماضي، والتي جمعت الدول العربية ضمن التكتّلات المذكورة أعلاه المتوّجة بجامعة الدول العربية، والتي مرّت بمراحل من التأجج ومن التراجع، تتعارض أصلاً مع مفهوم التكتلات الإقليمية التي تضمّ دولاً غير عربية، وخاصة إسرائيل.

ويرى المفكّرون الاستراتيجيون العرب أنّ هدف واشنطن من الطرح الجديد هو ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن احتمال تخفيض الوجود

العسكري الأميركي في العالم، بهدف خفض نفقات التسلّح ودعم الاقتصاد في وجه التطورات الاقتصادية للعالمين الأوروبي والياباني. وهذا النظام الشرق أوسطي هو أحد أنظمة سيحاول الجبّار الأميركي إقامتها في العالم لتحقيق هدفه هذا، عبر دول تسير في فلكه، وأبرزها في الشرق الأوسط إسرائيل.

فإسرائيل هي الدولة الأقوى عسكريًّا والأكثر تقدّماً تكنولوجيًّا وصناعيًّا. وهي ستؤدي دورين في المنظار الجديد: الأول هو دور اقتصادي أساسي، باعتبارها منطقة توسّع وامتداد للرأسمالية الغربية خارج مركزها الأساسي. والدور الثاني هو دور أمني ضد احتمالات المدّ الثوري ذي الطابع القومي والوطني، والضابط الفعلي للسوق الشرق أوسطية، وحامي المصالح الغربية فيها.

هذا التطوّر قد يترافق مع ضرورة تفكيك كل البُنى والتجمّعات والتكتّلات التي تعارض التوجّه الجديد، بما فيها التكتلات العربية وخاصة جامعة الدول العربية. وهذا هو أول التحديات التي سيرفضها العالم العربي. فالجامعة العربية فرضت ارتباطات اقتصادية وأمنية وسياسية بين دولها، قد تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عنها أو على الأقل إهمالها، أمام دفق تيار التنظيم الشرق أوسطي الجديد. وهكذا تقضي المنظومة الجديدة باضمحلال كيان الجامعة، أمام سوق جديدة بزعامة إسرائيل كقوّة إقليمية عظمى رفعت عنها المقاطعة تتدفق عليها الأسلحة المتطوّرة، وتتمتع بمخزون مائي ضخم ومستقر. تبقى أبرز الصعوبات أمام السوق هي

محاولة التغلّب على هذه المخاوف.

علاوة على ذلك، يبدو أن الاقتصاديات العربية ليست جاهزة بعد لنمط من التغيرات الاقتصادية يتطلبه المفهوم الجديد. ضمن هذا الإطار كتب ديرك فاندويل[1]:

«إنّ الاقتصاديات العربية ليست جاهزة لنمط التغييرات الاقتصادية والسياسية الذي تتطلّبه السوق الشرق أوسطية. فالأنظمة العربية، ومنذ نهاية الحرب الباردة، كانت تدبّ في عدد من اقتصادياتها الفوضى، فيما جرى تأجيل جهود الخصخصة الليبرالية أو إلغاؤها. علاوة على ذلك، لا تحب الأنظمة التوتاليتارية اقتصاديات السوق التي تفرضها اتفاقات السلام. فهي ستتنازل عند ذلك عن شكل من السلطة إلى أفراد ومجموعات ليست مرتبطة دائماً بالنظام».

يعكس هذا القول الصعوبات العربية في سبيل تكييف البنيويات الاقتصادية ذات الحماية التقليدية الداخلية على حركات البضائع والرساميل الخارجية. ويظهر الترجمة الاقتصادية للأيديوجيات الراديكالية الوطنية التي سادت معظم العالم العربي منذ الخمسينات.

من هنا القول بأنّ عقبة استراتيجية عربية تعترض السوق الشرق أوسطية، حتى ولو انخرطت الحكومات العربية المعنية في التسوية

(1) ديرك فاندويل، ورقة قدّمت إلى المؤتمر السنوي السادس والثلاثين لمعهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني الذي عقد في كندا بين 8 و11 أيلول 1995.

السلمية، وتوصّلت إلى اتفاقات سياسية مع إسرائيل. فالاتفاقات الاقتصادية أمر مختلف، خاصة إذا كانت ستنعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدول، لا سيما وأنّ التغيير سيطرح تغييرات بنيوية عليها. والمثال على ذلك واضح في مصر التي فتحت اقتصادها نسبيًّا أمام الاستثمارات الأجنبية، لكنّها أبدت ممانعة كبيرة أمام الرهانات الإسرائيلية على استثمارات زراعية في الأرياف المصرية(1). والمثال الآخر يأتي من فشل مؤتمر الدوحة الذي اختتم أعماله في 18تشرين الثاني 1997 دون التوصّل إلى اتفاق على الصيغة النهائية للبيان الختامي.

ب- محاولات الهيمنة الإسرائيلية

إنّ المشاريع الشرق أوسطية التي اقتُرحت تخدم عامة المصالح الإسرائيلية. وهي أولاً تحاول دمج إسرائيل في العالم العربي بهدف الدخول إلى أسواقه عبر منتجاتها ومنتجات الدول الغربية التي تسوّقها؛ وثانياً تحاول تسويق الأفكار التي تناسب الاقتصاد الإسرائيلي في النظام الجديد.

فإسرائيل مثلاً تشدّد على الأمن والمياه وفتح الحدود أولاً. لكنها تهمل قضايا تعتبر متطوّرة في إسرائيل، في وقتٍ يحتاج العالم العربي إلى لحظها كأفضليات في النظام الجديد.

كما أنّ المؤتمرات

(1) جهاد الزين، مشاريع السوق الشرق أوسطية، السفير، العدد 6973، السبت 13/ 12/ 1994، ص 13- (الملحق رقم 1) .

الاقتصادية للشرق الأوسط، بما فيها مؤتمرات الدار البيضاء وعمان، والقاهرة، والدوحة، دعا إليها مجلس العلاقات الخارجية الأميركي؛ وهو مركز للدراسات يتّخذ من نيويورك مقرّه العام، ويدين بولاءٍ شبه كامل لإسرائيل ولأهداف الحركة الصهيونية.

إنّ تأمّل المشروعات المرشّحة لإنماء التعاون الإقليمي يكشف عن أنّ بعض التوظيفات لقدرات المنطقة لا تخدم في الواقع سوى إسرائيل، فيما يُغض الطرف عن نوعيات أخرى من المشروعات كالطرق والكهرباء وتنمية التجارة والصناعة التي لا تمر عبر إسرائيل بالضرورة، كنقطة التقاء.

والتخوف العربي من الهيمنة الإسرائيلية له مبرراته أيضاً، لا سيما بعد وصول أولمرت وفريقه المتشدّد إلى الحكم، واعتماده مفاهيم تتعارض مع مفاهيم حكومة العمل السابقة. ومن هذه المفاهيم نذكر دفع سياسة الاستيطان، وخاصة في القدس والضفة، وتقديم الأمن على الانفتاح والاقتصاد، ومحاولات استفراد سوريا ولبنان بإقامة حلف استراتيجي مع تركيا واحتلال العراق. لقد ركّز الإعلام الأميركي والإسرائيلي على الدور السوري «المعيق» للعملية السلمية، كما تابعت واشنطن سياسة عزل إيران وسوريا رغم محاولاتهما تحسين صورتهما الدولية.

وفي الإطار نفسه، وخوفاً من تأخّر المسار السوري، تحدّثت الصحف الإسرائيلية، خلال زيارة وليام بيري لها، عن احتمالات إيجاد اتفاق إقليمي أمني تبدأ نواته بشراكة تضمّ إسرائيل والأردن ومصر

وتركيا والعراق، ويضم لاحقاً الولايات المتّحدة، مع استبعاد دولٍ تُتَّهم بالتشدد كسوريا وإيران.

وتساءل المعلِّقون:

من هو العدوّ المزمَع محاربته؟

هل هو سوريا أم إيران أم التيار الأصولي[1]؟

علاوة على ذلك، لعبت إسرائيل، ومنذ الحديث عن السلام، على قرار المقاطعة العربية لها، ومارست ضغوطاً ومناورات لا حدود لها لاستغلال فرصة السلام وجني مكاسب اقتصادية فورية. ومما لا شك فيه أن إنهاء المقاطعة العربية أصلاً يخدم مصالح إسرائيل. فالدول الشرق أوسطية هي حاليًّا منفتحة على بعضها ومعزولة عن التأثير الإسرائيلي. أما البضائع الأجنبية، فإنها تلج أسواق العالم العربي عبر وسطاء وتجّار عرب. إنما، ومع الانفتاح الاقتصادي، سيكون بإمكان التجّار الإسرائيليين لعب دور الوسيط بين المنتج الأجنبي والأسواق الضخمة العربية. هذا علاوة على إغراق الأسواق العربية بالمنتوجات الإسرائيلية التي سيكون بإمكانها مضاربة المنتوجات العربية في المرحلة الأولى، لأسباب عدّة لا مجال لذكرها في هذا الفصل.

بالمقابل، يخسر التجّار والوسطاء العرب قسماً من أسواقهم العربية، دون أن يكون بإمكانهم منافسة زملائهم الإسرائيليين في عقر دارهم. وهكذا يبدو الانفتاح الاقتصادي الشرق أوسطي

(1) سليم نصار، بيريس يلوّح بحلف دفاعي أمني يضمّ تركيا لتطويق سوريا ولبنان، الحياة، العدد 12019، السبت 20/ 1/ 1996، ص 17.

وكأنّه من جهة واحدة.

حتى في زمن المقاطعة العربية لإسرائيل، لم تنفَّذ قرارات المقاطعة عمليًا بصورة كاملة إذ كانت هناك خروقات واضحة. فمنذ أمد بعيد، والبضائع الإسرائيلية تُغرق بعض الأسواق العربية بأسماء مستعارة وبماركات مزيّفة. فكيف سيكون الوضع في حال رُفعت المقاطعة نهائيًا وفُتحت الأسواق بشكل حرّ؟

كما برز تيار متزايد في الولايات المتّحدة يدعو إلى تخفيض المساعدات لإسرائيل والضغط عليها لإقامة علاقات تكامل اقتصادي مع دول الجوار عبر السلام المنشود. ولعله من غير المبالغ فيه القول بأن أحد أهم دوافع إسرائيل للمضي في العملية السلمية هو إدراكها أهمية غزو أسواق الشرق الأوسط تجاريًا واقتصاديًا. وهذا ما سبقت الدول العربية إلى التخطيط له منذ زمن بعيد، عندما وضعت دراسات متكاملة عن الشرق الأوسط عام 2000 وأشكال التعاون الاقتصادي مع دوله[1].

وتحاول إسرائيل، ضمن إطار الهيمنة، ومن خلال تقرّبها من بعض دول الشرق الأوسط، استبدال الكلام عن حدود الدول بكلام عن آفاق التعاون. وهي تحاول التعاون مع الدول العربية إفراديًا لا جماعيًا ولا حتى كمجموعات، كمجلس التعاون الخليجي أو المغرب العربي،

(1) عرفان، نظام الدين؛ المقاطعة العربية لإسرائيل، الحياة، العدد 11425، الاثنين 30/ 5/ 1994، ص 15.

وذلك بهدف استفرادها وتفكيك قدراتها القومية الجماعية[1].

لكن الصراع العربي-الإسرائيلي، ورغم جميع محاولات التقرب وآفاق التعاون، ما زال متأججاً، خاصة مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان أي المحور الراديكالي العربي. فعلى الصعيد الفلسطيني، ورغم تأكيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في الثالث عشر من كانون الأول من العام 2007، التزامه بإنجاح المفاوضات السلمية مع إسرائيل، فقد بقيت سياسة الاستيطان والاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين تشكّل عقبة في وجه السلام بين الجانبين. وخلال الجولة الأولى من المفاوضات التي أطلقها مؤتمر أنابوليس، والتي عُقِدت في القدس في الثالث عشر من كانون الأول من العام 2007، حيث التقى الوفدان الإسرائيلي برئاسة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، والفلسطيني برئاسة رئيس الوزراء السابق أحمد قريع، سيطر على اللقاء موضوع الاستيطان. كما أعلن الرئيس عباس أن «إعلان إسرائيل عزمها بناء وحدات استيطانية جديدة في منطقة أبو غنيم في القدس الشرقية يشكّل انتهاكاً كبيراً لمبادئ السلام[2].

كما ألقت سياسة الاستيطان الإسرائيلية بظلالها على «مؤتمر المانحين للدولة الفلسطينية»، في باريس في السابع عشر من كانون الأول من العام 2007. وخلال

(1) الهاشمي الطرودي، المرجع نفسه، ص 19.

(2) وكالات الأنباء العالمية، عمان، 13 كانون الأول 2007.

المؤتمر، وفيما دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى تجميد النشاط الاستيطاني، وشكك الرئيس الفلسطيني في مدى التزام إسرائيل بالسلام، ردت وزيرة خارجية إسرائيل ستيفي ليفني «مؤكدة على رغبة بلادها بالسلام والتزامها بخريطة الطريق، بما في ذلك ما يتعلق بالنشاط الاستيطاني». وهذا ما يُظهر أن كل فريق متمسّك بمواقفه لجهة الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية[1].

في هذا الوقت تتابعت الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين التي أصبحت أخبارها شبه يومية. فعلى سبيل المثال، وفي السادس عشر من كانون الثاني من العام 2008، اقتحمت نحو 60 آلية عسكرية إسرائيلية قباطية في قطاع غزة. ودارت اشتباكات بين هذه القوة والمقاتلين الفلسطينيين أدّت إلى مقتل أحد قياديي حركة حماس. كما أدى صاروخ إسرائيلي، أطلقته طائرة إسرائيلية في قطاع غزة، إلى مقتل ثلاثة مدنيين في التاريخ نفسه[2].

وكان قد سبق هذه الاعتداءات استشهاد 20 فلسطينيًا من نشطاء حركة حماس وإصابة 50 آخرين في عملية عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة هي الأوسع منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف شهر حزيران من العام 2007.

وفي السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008 استشهد فلسطينيان في غزة،

(1) وكالات الأنباء العالمية، باريس، 17 كانون الأول 2007.

(2) وكالات الأنباء العالمية، جنين (غزة)، 16 كانون الثاني 2008.

في غارة جوية على سيارة مدنية في مخيم جبايا شمال قطاع غزة، فيما أعلن رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت أن بلاده تشنّ حرباً على النشطاء الفلسطينيين في قطاع غزة، وأن عمليات الجيش ستحسم الوضع قريباً[1].

وعلى الصعيد السوري، وضعت وزارة الخارجية الإسرائيلية على رأس سلم أوليّاتها لسنة 2008 إخراج سوريا مما أسمته «المحور الراديكالي» في المنطقة. جاء هذا بعد غارة دير الزور الإسرائيلية التي وقعت في السادس من أيلول من العام 2007، والتي جاءت لتؤكد إصرار إسرائيل على وضع حدٍّ لأي مشروع نووي حديث في الدول المجاورة؛ وذلك رغم نفي سوريا أن الموقع كان يستضيف نشاطات عسكرية[2].

وكان الطيران الحربي الإسرائيلي قد سبق وشنّ في الخامس من تشرين الأول من العام 2003 غارة على مخيم يقع على بعد 15كيلومتر من دمشق، قالت إسرائيل إنه عائد إلى «حركة الجهاد الإسلامي» الفلسطينية، ردًّا على عملية استشهادية قام بها ناشط في الحركة في إسرائيل قتل فيها 19 شخصاً.

وعلى الصعيد اللبناني، كشفت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، في الثلاثين من تموز من العام 2007، أن الولايات المتّحدة الأميركية بصدد تقديم مساعدة عسكرية لإسرائيل بهدف التصدي للتأثير السلبي الناتج

(1) وكالات الأنباء العالمية، الناصرة، 17 كانون الثاني 2008.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 6أيلول 2007.

من القاعدة، وحزب الله وسوريا وإيران[1]. وكانت إسرائيل قد شنّت حرباً مدمّرة على لبنان في شهر تموز من العام 2006 من دون مبرر أو سبب يتناسب مع حجم الدمار الذي سبّبته[2].

أخيراً، إنّ أهم عائق حالي أمام السلام وأمام المشاريع الشرق أوسطية التي خطّط لها بيريس، هو تشدّد حكومة أولمرت واستبدالها أفضلية الانفتاح التجاري والاقتصادي على جيرانها بالتشدّد الأمني والاستراتيجي، وبإقامة تحالفات استراتيجية لا تخدم بتاتاً النظام الجديد. لذلك تساءل المحلّلون[3]:

«هل إنّ إسرائيل تريد فعلاً المتابعة بسياسة الدعوة للنظام الشرق أوسطي؟». إن تصرفات قادتها تثبت عكس ذلك.

ج ـ المعارضة الأوروبية للمشروع

يبدو أن المشروع الشرق أوسطي لا يستهدف فقط العالم العربي، إنّما أيضاً المجموعة الأوروبية، لأنّ واشنطن تطمح من خلاله إلى تغيير التوازنات التقليدية، ومزاحمة الدول الأوروبية في مناطق نفوذها التقليدية. لذلك، فمن الطبيعي أن تتحرّك أوروبا لمعارضة المشروع بدفع مشروع بديل حول إقامة فضاء أوروبي ـ متوسطي.

(1) وكالات الأنباء العالمية، 30 تموز 2007.

(2) للمزيد من التفاصيل عن حرب تموز 2006 يمكن مراجعة موسوعة «حرب تموز 2006»، إنتاج نوبليس للعميد الدكتور سامي ريحانا.

(3) عبد الجبار عدوان، الخيارات الفلسطينية بعد الانتخابات الأميركية، الشرق الأوسط، العدد 6527، الجمعة 11/ 10/ 1996.

وتأمل أوروبا في أن تتمكّن مع الوقت من تصحيح الاختلالات والتقدّم إلى موقع أفضل. وهي، وخاصة فرنسا، تنظر إلى مشروع أوروبي مستقل، معتبرة أن لها رهاناتها وأوراقها المهمة التي يمكنها إرباك الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، أو على الأقل، الإسهام في الترتيبات الجارية.

والجدية في التوجه الأوروبي تكمن في أنّ المشروع الأميركي يخدم مصالح إسرائيل، فيما يعتبر المشروع الأوروبي كاملاً ومتعادلاً ومتوازناً وغير متحيّز. ويعتمد هذا المشروع الأخير المرحلية، ويضع ضمن أهدافه مساعدة دول الجنوب ماليًّا وتكنولوجيًّا وفنيًّا. لذلك، يمكن القول إنه أكثر إغراء للدول العربية خاصة.

قال كلود شيسون، الوزير الفرنسي الأسبق في حديث لمجلة الإيكونوميست ماغريبان: «**عندما نقول يجب العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين جنوب المتوسط والمشرق وأوروبا، فنحن نسير في اتجاه الاندماج...**»[1].

والمشروع الأوروبي يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية لدول الجنوب، ولا يعارض إقامة تجمّعات إقليمية كجامعة الدول العربية؛ خلافاً للمشروع الأميركي الذي يطمح إلى دمج كل دول المنطقة في تنظيم سياسي واقتصادي يستلهم تجربة الاتحاد الأوروبي دون مراعاة الخصوصيات القومية والعرقية

(1) الهاشمي الطرودي، المرجع نفسه، ص 19.

والثقافية والاجتماعية والطائفية والقبلية والعشائرية المختلفة في بلدان المنطقة.

زد على ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي يبدو في هذه المرحلة كالوريث الحقيقي للاتحاد السوفياتي السابق (حليف العرب)، وهو يبدي حيالهم نوعاً من المرونة والموضوعية والحياد، مما يحثّهم على التعاون معه تمهيداً لشراكة عربية- أوروبية تشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والإنمائية والسياسية والثقافية. من هنا لا يرى الأوروبيون خطراً في قيام السوق العربية المشتركة أو تعزيز الجامعة وتفعيلها ضمن الشراكة الجديدة.

د- صعوبات أخرى

علاوة على ما ذكرناه أعلاه من صعوبات، تبرز مشكلات أمام السوق المشتركة نذكر منها:

1- البُنية التحتية

يتساءل المراقبون: هل هناك فعلاً إمكانية لبناء سوق شرق أوسطية على المدى القريب أو المتوسط؟

وهل إنّ بنية دول الشرق الأوسط جاهزة لتقبّل إقامة منطقة للتجارة الحرة شبيهة لتلك التي بقيت أوروبا أربعين عاماً لإقامتها؟

وبالفعل، إنّ إقامة السوق تتطلّب حدًّا أدنى من البُنى التحتية والهيكلية الاقتصادية تمكّن الدول المعنية من تقبّل احتياجات السوق. وفي واقع الشرق الأوسط، لا تتوفر حاليًّا هذه البنية الاقتصادية، ولا حتى الإرادة السياسية للمضيّ في المشروع.

كما أن تنفيذه يتطلّب قدرات تكنولوجية وتمويلية عالية، تعمل على تحلية مياه

البحار وزراعة الصحارى وتطوير السياحة والنقل والمواصلات والحفاظ على البيئة، ما يستلزم دعماً خارجيًّا وأميركيًّا بشكل خاص. وما يجري حاليًّا ما هو إلا تمهيد لأرضية إقامة تعاون اقتصادي إقليمي بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل.

2- العقبة الإيرانية

في حوار مع وزير خارجية إيران الأسبق علي أكبر ولايتي حول الشرق الأوسط لمجلة دير شبيغل، أكّد الوزير أنّ إسرائيل هي كيان عنصري تخريبي وإيران لا تعترف بها(1).

وإيران، بما أظهرتُه من براغماتية سياسية واقتصادية، بقيت على خياراتها الكبرى المنبثقة من عقيدة الدولة الإسلامية فيها. لذلك، فإنّ إقامة النظام الإقليمي الجديد تقضي بتطويع إيران حيث إمكانات الرفض بإزاء ما يدبّر للمنطقة تتوافر فيها، بخلاف ما هو حاصل لدى تركيا المنتمية إلى العالم الغربي والحلف الأطلسي من جهة، وإلى العالم الشرق أوسطي من جهة ثانية.

ضمن هذا الإطار، سجل في 30 نيسان 1995تصريح للرئيس كلينتون بوقف كل الاستثمارات والمبادلات التجارية مع إيران، وذلك بحضور بيريس. لكن الرد الأوروبي جاء سريعاً وسلبيًّا إذ استبعدت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا صراحة الانضمام إلى هذا الحظر،

(1) الديار، العدد 2114، الاثنين 11/ 7/ 1994، ص 19، نقلاً عن مجلة دير شبيغل الألمانية.

كما رفضته كندا واليابان وروسيا وتركيا ودول أخرى[1].

كما تزايدت الانتقادات الأميركية لإيران، حتى في الصحافة. ونذكر في هذا الإطار المقالات الصادرة في عدد أيار 1997 في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية (Foreign Affairs)، والتي انتقدت سياسة الاحتواء المزدوج التي أثبتت فشلها[2].

وضمن الإطار نفسه، سجّلت الضغوط الغربية وخاصة الأميركية على إيران حول برنامجها النووي. وجاء آخرها تشكيك المدير العام للوكالة النووية محمد البرادعي في العام 2005 بشفافية إيران في الموضوع النووي[3].

ويبقى السؤال: هل يمكن تطويع إيران لضمها إلى السوق الجديدة المقترحة؟

إنّ الخلافات الحالية التي ما زالت قائمة بين الولايات المتّحدة وإيران، لا سيما بعد انتخاب الرئيس أحمدي نجاد الذي يعتبر متطرفاً، تدفع للإجابة بالنفي على هذا السؤال. فقد صرّح وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي في منتصف شهر أيلول 1997 بأنّ «الأميركيين هم الذين يعود إليهم أن يقرّروا ما إذا كانوا يريدون القبول بالحقائق الإيرانية... إننا

(1) د. معين حداد، النظام الشرق الأوسطي الجديد والعقبة الإيرانية، النهار، 19134، الخميس 18/ 5/ 1995، ص 11.

(2) شفيق المصري، سياسة أوروبية شرق أوسطية متردّدة، الحياة 12502، الجمعة 23 أيار 1997، ص 17.

(3) وكالة رويترز، الاثنين في 7 تشرين الثاني 2005.

نريد علاقات مع جميع الدول، باستثناء إسرائيل»[1]

وفي أوائل شهر تشرين الثاني 2005، أعلن وزير خارجية إيران منوشهر متكي، في مؤتمر حول آسيا الوسطى والقوقاز، عن «إصرار طهران على حقها الذي لا جدل فيه بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي والقوانين الدولية، أي في التكنولوجيا النووية السلمية»[2].

وتتابعت فصول المحاولات الدولية لثني إيران عن مشروعها النووي، لكنها قوبلت بتصميم إيراني على متابعة بناء قدرتها العسكرية والنووية، نذكر من هذه الفصول:

- في الرابع والعشرين من حزيران من العام 2006 التقى وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير نظيره الإيراني منوشهر متكي، في محاولة للحصول على جواب من إيران على العرض الدولي الذي قدّم إليها لتعليق تخصيب اليورانيوم. لكن الوزير الإيراني جدّد رفض بلاده الالتزام بأي مهلة زمنية للرد على العرض النووي الدولي[3].

- في الثاني والعشرين من أيلول من العام 2007، نظم عرض عسكري ضخم بمناسبة ذكرى الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) وشهد عرض صاروخ «قدر 1» الذي يبلغ مداه 1800 كيلومتر. وتخلل العرض العديد من الشعارات

(1) شفيق المصري، مرجع سابق.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 7 تشرين الثاني 2005.

(3) وكالات الأنباء العالمية، طهران، 24 حزيران 2006.

المعادية للولايات المتّحدة ولإسرائيل. وكان قد تم الكشف عن الصاروخ الجديد الذي يعتبر نسخة محسّنة من الصاروخ «شهاب 3».

ويمكن الصاروخ بلوغ كل الأهداف الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

- في السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008، وفي تعليق لوزير الخارجية الألمانية فرانك فالتر شتاينماير، بعد اجتماعه مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أن الهدف من اجتماع الدول الست الكبرى نهار الثلاثاء في 22 كانون الثاني من العام 2008 هو إظهار تصميم دولي على عدم السماح لإيران بتطوير تكنولوجيا أسلحة نووية[1].

في المقابل، لوّحت طهران بسلاح النفط، على لسان مندوبها الدائم في منظمة «أوبك»، محذرة من أن أي عقوبات غربية على الاستثمارات في قطاع الطاقة الإيراني، قد تهدد إمدادات الطاقة وتضرّ بالدول المستهلكة.

3- المسألة الكردية

المسألة الكردية هي نقطة احتكاك وورقة من أوراق الصراع الإقليمي بين العراق وإيران وتركيا وسوريا. وهي معقّدة ومتداخلة إقليميًا ودوليًا بشكل يجعل حلّها من الصعوبة بمكان. كما ارتبطت المسألة هذه بالمصالح المائية في نهري دجلة والفرات، وحتى بأزمات الخليج المتتابعة. لذلك، لم تعد قضية

(1) وكالات الأنباء العالمية، 17 كانون الثاني 2008.

الأكراد منحصرة في الدول الأربع المذكورة أعلاه، إنما أمست مرتبطة بالأمن الإقليمي وحتى الدولي. كما أن تجربة الدعم العالمي للأكراد في شمال العراق قد أيقظت، عند الأكراد جميعاً، روح الأمة الكردية الساعية إلى إقامة دولة مستقلة، أسوة بباقي دول الشرق الأوسط[1].

والمسألة الكردية بقيت معقّدة رغم احتلال العراق من قبل قوات التحالف في العام 2003. ففي نهاية العام 2007 وبداية العام 2008 عادت الأوضاع العسكرية إلى التأزّم على الحدود التركية-العراقية، وعاودت الطائرات الحربية في الثاني والعشرين من كانون الأول من العام 2007، قصفها للمناطق الحدودية مع العراق في منطقة الزاب والعمادية. وجاء القصف عقب فترة وجيزة من زيارة تفقدية قام بها رئيس إقليم كردستان مسعود البرازاني إلى بعض القرى المتضررة من القصف الجوي التركي السابق، في منطقة دولي خانقاه في جبل قنديل حيث تتمركز عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا[2].

وكان قد قتل ثلاثة جنود أتراك وستة مقاتلين أكراد من حزب العمال الكردستاني، وأصيب ستة عسكريين، في اشتباكات عنيفة وقعت في الأول من آب من العام 2007 في بلدة أواجيك بمحافظة

(1) عبد الله الأشعل، المسألة الكردية وانعكاساتها في الشرق الأوسط، الحياة، العدد 11877، الثلاثاء 29/ 2/ 1995، ص 17.

(2) وكالات الصحافة العالمية، السليمانية، 22 كانون الأول 2007.

تونجلي في شرق تركيا. وذكرت وكالة أنباء الأناضول أن الجيش التركي أجرى عمليات واسعة في المنطقة بإسناد من المروحيات التي قصفت مراكز الأكراد[1].

فهل ستولد الدولة الكردية مع تباشير نظام الشرق أوسطي الموعود، خاصة بعد تسلّم أحد أبنائها رئاسة الدولة العراقية الجديدة؟ أم إنّه سيتجاهل المشكلة هذه التي قد يكون لها تأثير سلبي على الأمن الجماعي الذي ينادي به؟

4- فلسطينيّو الشتات

كانت القضية الفلسطينية، خلال السنوات الستين الماضية، أصعب وأدقّ قضية في الشرق الأوسط. لكن التصدي لها نجح في التوصل إلى بعض النجاحات، من خلال قيام السلطة الفلسطينية في غزّة والضفة الغربية. إلا أنّ حجم منطقة الحكم الذاتي الجغرافية لا يسمح باستيعاب فلسطينيي الشتات والداخل الذين طرأت على أوضاعهم منذ 1948 تغييرات ديمغرافية مهمة.

لذا، يبقى أمام المخطّطيين لإقامة السوق الشرق أوسطية واجب متابعة حل هذه القضية الشائكة كي تنعم المنطقة، ليس فقط بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية، إنّما وأيضاً بالأمنية والسياسية.

5- الأسلحة النووية الإسرائيلية

تجاوزت الأسلحة النووية الإسرائيلية حجم الردع الإقليمي لتجعل إسرائيل قوة

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 1 آب 2007.

نووية دولية، في غياب السلاح النووي العربي. ففي دراسة لمجلة «جينز أنتلجنس ريفيو»، المتخصصة في المسائل الدفاعية، كشف عن حجم المنشآت النووية الإسرائيلية استناداً إلى صور التقطتها الأقمار الاصطناعية. وقدّر هذا الحجم بـ200 إلى 300 قنبلة نووية، إضافة إلى الأسلحة التكتية الأخرى[1].

وتعترف المصادر العسكرية الإسرائيلية نفسها أنّ كل ما تحتاجه إسرائيل هو ما بين 30 أو 40 قنبلة استراتيجية[2].

وتزامن الكشف عن هذه المعلومات مع دخول عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة حساسة تتطلّب تنازلات من الجانبين العربي والإسرائيلي، بهدف دفع مشروع شرق الأوسطية إلى طريق غير مقفل.

وتساءل المراقبون: ما هو مصير هذه الترسانة النووية في حال انطلاق مشروع الشرق أوسطية؟. وهل ستوقّع إسرائيل عندها على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، رغم ما يفرض ذلك من تدمير لبعض ترسانتها هذه؟

إنّ إصرار إسرائيل على عدم التوقيع على هذه المعاهدة، رغم استمرار إجراءات السلام بينها وبين العرب، يجعل من المنطقي الإجابة بالنفي عن هذا التساؤل. وهذا ما قد يعرّض المشاريع الشرق أوسطية

(1) أحمد عبد الحليم، أزمة في الشرق الأوسط، : السلام والقنبلة النووية، الحياة، العدد 11672، الجمعة 3 شباط 1995، ص 15.

(2) الديار، العدد 2260، الثلاثاء 6 كانون الأول 1994، ص 14.

المقترحة لهزّات وصعوبات تتمثّل بالرفض العربي لهذا الشكل من أشكال الهيمنة والتفوق.

6- الحالة التركية

ليس من السهل المرور على التحالف التركي- الإسرائيلي مروراً عابراً. فمن الواضح أن تركيا باتت تشكّل جبهة معادية للعرب ساعية للهيمنة على الشرق الأوسط لصالح أهداف إسرائيلية توسّعية. لقد تحرّك هذا التحالف مع تعثّر العملية السلمية في الشرق الأوسط، بعد وصول نتانياهو إلى الحكم والشروط السورية المضادة، مما بات يشكّل عقبة أخرى أمام جميع المشاريع الاقتصادية التي سبق وطرحت للمنطقة المتوسطية والشرق أوسطية.

وبعد النشاط الكبير الذي مارسه الجيش التركي في إبعاد حزب الرفاه عن الحكم في حزيران 1997، وفي الانفتاح العسكري والاستراتيجي على إسرائيل، يمكننا التساؤل:

هل إنّ الولايات المتّحدة تحاول عبر الحلف التركي- الإسرائيلي الضغط على سوريا ولبنان لجرّهما إلى مفاوضات السلام، وبالتالي إلى النظام الشرق أوسطي الجديد؟

وأين موقف أوروبا من هذا الطرح؟ وهي التي استبعدت تركيا حتى الآن من عضويتها؟

مما لا شكّ فيه أنّه، وبعد أكثر من ثمانين عاماً على ثورة أتاتورك العلمانية، ما زال الغرب يعتبر تركيا بلداً إسلاميًّا مشرقيًّا. وهو لم يتقبّلها إلا بما هو عبء عليها، كالعضوية في الحلف الأطلسي، فيما أبواب أوروبا

الاقتصادية مقفلة أمامها. أما علاقاتها المتجددة مع إسرائيل، فلا يمكن فصلها عن المحاولات الأميركية الضاغطة على الدول العربية، خاصة سوريا ولبنان والعراق، لإدخالها في السوق الشرق أوسطية المقترحة. لكن وصول هذه الضغوطات إلى نتيجة يبدو مستبعداً في الوقت الحاضر.

* * *

خلاصة

أخيراً، وأمام ظاهرة الانفتاح على إسرائيل من قِبل بعض الدول العربية، وحتى الهرولة نحو التطبيع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والبيئوي، وحتى السياسي، التي طبعت السنوات الأخيرة، وأمام إقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأمام جدّية الولايات المتّحدة في دعم إقامة السوق الشرق أوسطية، نتساءل:

أين هو الشرق الأوسط حاليًّا من مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية المقترحة؟

مما لا شك فيه أنّ مهمة دمج إسرائيل في محيطها العربي هي صعبة جدًّا، إن لم تكن مستحيلة، خاصة إذا اقتصر الاتحاد الاقتصادي المقترح على الدول العربية والإسلامية وإسرائيل.

وفي سبيل تحقيق ذلك، من المنتظر عدم اتخاذ خطوات متسرِّعة، بل إعطاء مجال طويل من الزمن يقاس بعشرات السنين هو الكفيل بإزالة ظروف العداء والتشنّج والخوف المتبادل، وتوافر الظروف السياسية والاجتماعية المتناسقة في المنطقة كي تتبلور الإرادة الجماعية. كما يمكن إدخال بعض الدول الأخرى في السوق المشتركة، خاصة تركيا ودول المغرب العربي وبعض الدول الأخرى في السوق المشتركة، بحيث يكون ذلك حلاً وسطياً بين

الشرق أوسطية والمتوسطية والنظام العربي الذي درجت عليه الدول العربية منذ ستين سنة ونيف.

ويرى المحللون العرب، خاصة غير المتطرفين منهم، أنّ الموقف العربي الرافض لكل أشكال المشاركة في المشاريع التي تحضّر للمنطقة، هو موقف سلبي لا يمكن أن يدمج هذه المنطقة في ميادين التطور والتنمية. فالدول العربية هي حاليًا بحاجة إلى تنفيذ مشاريع حيوية، وإلى التصدي لمشروعات تنموية متراكمة. وهذا ما يدفعها للتعامل مع الشرق أوسطية والمتوسطية بواقعية وعقلانية وبمنظار المصالح العربية.

كتب لطفي الخولي[1]:

«إنّ العروبة أو القومية العربية تسجن نفسها وتقيّدها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا إذا لم تنفتح بأسلوب واعٍ ومحسوب الخطى على كل ما في إقليمها الشرق أوسطي من حضارات وثقافات وهويّات وأسواق، وتتبادل معها المصالح والمنافع.

والواقع أنّ المتغيرات الحديثة في عالم الأسواق الكبيرة باتت تتطلّب قيام نظم إقليمية، بخاصة في المواقع الجغرافية الاستراتيجية في خريطة الكوكب البشري.

إنّ مشاكل المياه، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والبيئة، وغيرها من مشكلات المنطقة، من غير المتصور أن ينفرد النظام العربي وحده بحلّها، إذ إنها تتصل اتصالاً

(1) لطفي الخولي، النظام العربي الصغير والشرق الأوسط، الحياة، العدد 12027، الأحد 28 كانون الثاني 1996، ص 17.

عضوياً بكل بلد في إقليم الشرق الأوسط، عربيًا كان أو غير عربي».

في المقابل، ينبغي ألا يكون الشرق الأوسط بديلاً عن العروبة أو وعاء تذوب فيه القومية والثقافة العربيتان. لذلك فإن مشاريع الشرق أوسطية ينبغي أن تترافق مع الكثير من التحضير الاقتصادي والتنموي بهدف استقبال المشاريع الاقتصادية الضخمة التي سترافق التنظيم الإقليمي القادم. وينبغي أن يترافق ذلك مع التشدّد في مفهوم العروبة والانصهار داخل الجامعة العربية، وفي احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية والقومية والاجتماعية العربية.

وبدون احترام هذه الخصوصيات العربية، يبدو أن النظام الأميركي المقترح لا يتّسم بالواقعية التي تدفع الدول العربية للانضواء في المستقبل المنظور تحت الفضاء الاقتصادي والسياسي والأمني للمشروع.

* * *

ملحق رقم (21)

الموضوع: عوامل القدرة القومية

لدول الشرق الأوسط

أولاً: تعريف

عوامل القدرة القومية للدولة هي الوسائل والموارد البشرية والمادية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية التي تشكّل قوّة الدولة وتمكّنها من تبوأ المركز المرموق في العالم. وتدخل هذه العوامل في حساب مركز الدولة العالمي وقدرتها على التأثير على مجرى الأحداث الدولية وفاعليتها في تغيير مسارها[1].

* * *

(1) موريز إيريك، مدخل إلى التاريخ العسكري، دار الإرشاد، بيروت، 1970، ص 131- 138.

ثانياً: الوضع الاجتماعي في الشرق الأوسط
(إحصاءات 2005)[1]

الدولة	السكان بالمليون	معدل العمر	النمو السكاني ٪ 2000 ـ 2005	نسبة الأمية بين البالغين ٪
لبنان	3,6	74	1	23
سوريا	19	75	2,5	41
الأردن	5,7	73	2,7	25
العراق	28,8	60	2,8	58
مصر	74	72	1,9	39
السعودية	24,6	74	2,7	49
الإمارات	4,5	81	6,5	40
الكويت	2,7	79	3,7	30
البحرين	0,7	76	1,6	81
عمان	2,6	76	1	70
اليمن	21	62	3,1	80
ليبيا	5,9	76	2	33
إيران	69,5	72	0,9	49
فلسطين المحتلة	6,7	82	2	5

(1) ستانلي فيشر، احتمالات الاندماج في الشرق الأوسط، ورقة عمل قدّمت إلى مؤتمر البنك الدولي حول الشرق الأوسط عام 1992 (نيسان) .Quid 2006, op. cit, 1979-1981

ثالثاً: معلومات جيوستراتيجية عن البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط (إحصاءات 2005)[1]

الدولة	السكان بالملايين	الدخل القومي بمليارات الدولارات	الدخل الفردي بالدولار	التضخم ٪	نسبة النفقات العسكرية إلى الدخل القومي
لبنان	3,6	19	4040	8,8	%3,7
الأردن	5,7	10	1850	4,5	%14,1
مصر	74	82	1390	9,3	%7
سوريا	19	22	1160	-	%16,6
فلسطين المحتلة	6,7	3	1110	4,5	%10

رابعاً: مؤشرات اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي (عام 2005)[2]

الدولة	الدخل القومي بمليارات الدولار	الدخل الفردي بالدولار
السعودية	188	8530
الكويت	35	16340
الإمارات	71	22470
عمان	20	7830
البحرين	8	7870
قطر	17	15140

(1) Quid 2006, op. cit, p. 1979.

(2) المصدر نفسه.

ملحق رقم (22)

الموضوع:

اتفاقات الشراكة الأوروبية- المتوسطية[1]

1- الوضع

توجد في البحر المتوسط مستويات متعددة:

* دول شمال المتوسط ومن بينها دول متقدّمة يضمها النادي النووي وأبرزها فرنسا وبريطانيا.

* دول شرق وجنوب المتوسط وهي أقل تقدّماً وقوة من دول المجموعة الأولى.

* قوى خارجية تسيطر على مقدرات المتوسط وأمنه وأبرزها الولايات المتّحدة وروسيا.

2- لمحة تاريخية

- حزيران 1994

أعطى المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في كورفو الزخم باتجاه شراكة جديدة مع منطقة المتوسط.

---

(1) أحمد عبد الحليم، العرب وأوروبا والحلقة الوسيطة المتوسطية، الحياة 12009، الأربعاء 10 كانون الثاني 1996، ص 18.

برشلونة: اتفاقات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، الديار، الأربعاء 31 كانون الثاني 1996، ص 44 (الملحق).

- آذار 1995

اقتراحات من أجل شراكة أوروبية متوسطية لها عدة أهداف أساسية:

* دعم الإصلاحات السياسية وإرساء حقوق الإنسان.

* مساندة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

* إنشاء منطقة تبادل حرّ أوروبية- متوسطية قبل العام 2020.

* تحسين وضع البنى التحتية.

* دعم الاندماج الإقليمي.

3- مؤتمر برشلونة

عقد المؤتمر في 27 و28 تشرين الثاني 1995، بهدف إطلاق الشراكة الأوروبية- المتوسطية بشكل رسمي.

تطرّق إعلان برشلونة إلى 3 مواضيع أساسية:

* الشراكة السياسية والأمنية الهادفة لتحديد مجال مشترك للسلام والاستقرار.

* الشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة.

* الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية الهادفة إلى تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية.

4- ندوة هموم المتوسط

عقدت في روما بدعوة من جماعة «سانتي جيديو» في الأسبوع الأول من تشرين الأول 1996، وشارك فيها رئيس إيطاليا، ورؤساء سابقون، ومديرو منظّمات دولية، وعدد كبير من رجال الأعمال والفكر.

تطرّقت الندوة إلى رؤية

الجانب الغربي والأوروبي لفكرة المتوسطية.

5- مؤتمر الشراكة الأوروبية- المتوسطية

عقد في فاليتا عاصمة مالطا، في 16 نيسان 1997، وهو أول جهد أوروبي على مستوى استراتيجي يعقد بعد مؤتمر برشلونة مدعوم برصيد سياسي وبدعم اقتصادي يبلغ 4 مليارات من الدولارات.

6- مؤتمر أنابوليس

يهدف إلى تحريك عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. عقد في الولايات المتّحدة في 27 و28 تشرين الثاني من العام 2007 وحضره 52 دولة منها 16 دولة عربية، منها من يجتمع مع إسرائيل للمرة الأولى.

* * *

الفصل السادس

روسيا تحاول استعادة دور الاتحاد السوفياتي

الاتحاد السوفياتي السابق، ذلك الجبّار العالمي الذي تربّع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أحد عرشي قيادة العالم مقابل الولايات المتّحدة الأميركية؛ تعرّض منذ شهر آب 1991 إلى هزّة عنيفة فكّكت نظامه الاشتراكي وعالمه الشيوعي ودفعته في مجال التفكّك والشرذمة.

وجاءت هذه الأزمة بعد أن أظهر النظام المتّبع من قِبل العالم الشرقي، بما لا يقبل الشك، عجزه أمام تحدّيات العصر الحديث، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والحضارية منها. وهذا ما جعل شعوبه تتساءل عن ضرورة الإبقاء على نظام دفعها في طريق الفقر والحرمان والقهر والضغط على الحريات، مقابل عالم غربي يتمتّع بالبحبوحة

والحرية والانفتاح والسيطرة على العالم.

الحركة التصحيحية التي قامت في آب 1991، حاول المتشدّدون من خلالها، خاصة في الجيش وجهاز الاستخبارات المركزية، العودة بالاتحاد السوفياتي إلى الزمن الستاليني المتشدّد والمنغلق، وربّما إلى سياسة الحرب الباردة ونظام العالم ذي الرأسين. لكن هذه الحركة فشلت أمام الدعم العالمي لإصلاحات الرئيسين غورباتشيوف ويلتسين.

وانفرط عقد الجمهوريات السوفياتية، وبقيت روسيا الاتحادية تلعب دور الاتحاد السابق، رغم تراجع إمكاناتها على الصعيد العالمي.

وبعد أن تعرّضت الشعوب الروسية لمختلف أنواع الفقر والحرمان الاقتصادي، وتعرّضت الشعوب السوفياتية إلى حروب أهلية وحركات انفصال، عاود الرئيس يلتسن جمع عدد من الجمهوريات السوفياتية السابقة في حلف بدأ بتوقيع معاهدة اتحاد بين روسيا وبيلوروسيا بهدف التكامل السياسي مع الاحتفاظ بالسيادة[1]. أمّا مجلس الدوما الروسي، فقد ألغى النص الذي انتهى بموجبه رسميًّا الاتحاد السوفياتي السابق بقرار اتّخذ بأغلبية 250 نائباً مقابل 28 معارضاً وغياب 102 عن الجلسة. ولم يدع القرار إلى اتّخاذ أيّة إجراءات محدّدة لإعادة تأسيس الاتحاد، إنّما دعا إلى إجراء استفتاء حول تعزيز تدريجي لعرض الوحدة

(1) السفير، العدد 7353، الأربعاء 3 نيسان 1996، ص 14.

بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، استناداً إلى استفتاء سابق أُجري في 17 آذار 1991 وأيّده 76% من المواطنين السوفيات[1].

وبعد ست سنوات عن قرار مجلس الدوما الروسي، وفي شهر آذار من العام 2007، يبدو الرئيس بوتين مصمماً على العودة بروسيا للعب الدور السابق الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي قبل انهياره[2].

كلّ ذلك يدفعنا إلى التساؤل:

- هل إنّ الاتحاد السوفياتي السابق سيعود إلى الظهور من خلال الاتحاد الروسي؟

- وهل إنّ عوامل القدرة القومية لروسيا تسمح لها بلعب هذا الدور البارز؟

سنحاول في هذا الفصل تحليل المحاولات التي بذلتها روسيا منذ 1991، وما تزال تبذلها مع بداية العام 2008، في سبيل لعب هذا الدور على الساحة العالمية.

* * *

(1) السفير، العدد 7338، السبت 16 آذار 1996، ص 17.

(2) سيفر بلوتسكر، الروس عائدون، صدى البلد نقلاً عن يديعوت أحرونوت، العدد 1129، الجمعة 16 آذار 2007، ص 34.

أولاً: الجبّار السوفياتي يتفكّك

انتهج الرئيس غورباتشيوف، منذ تسلّمه الحكم في الاتحاد السوفياتي، سياسة الانفتاح على الخارج ونظام البيروسترويكا، والغلاسنوست أي الشفافية. هذا ما دفع بالمتشدّدين في الجيش وجهاز الاستخبارات إلى محاولة الإطاحة به والعودة بالاتحاد السوفياتي إلى الزمن الستاليني المتشدّد والمنغلق، وربّما إلى سياسة الحرب الباردة ونظام العالم ذي الرأسين. لقد حاول المتشدّدون فعلاً في 18 آب 1991 إطاحة الرئيس غورباتشيوف، في حركة انقلابية استقطبت الاهتمام الدولي، ورافقتها ردود فعل قوية لكل من الولايات المتّحدة ودول أوروبا والعالم الغربي تفاوتت بين الذهول، والتريّث لمعرفة مجرى التطورات، والرفض الصريح، وحتى الإدانة الشديدة[1].

هذه المواقف، إضافة إلى مقاومة الحركة التصحيحية في الإطار الداخلي للجمهوريات السوفياتية، التي تجلّت في

(1) انظر ملحق رقم (23): ردود فعل الجمهوريات السوفياتية.

قيام بضع مئات من الشّبان شبه العزّل بحماية الرئيس الروسي بوريس يلتسين، متصدّين لقوّة الصدم الرئيسية التابعة للاستخبارات؛ ساهمت في إحباط الحركة وفي إعادة الرئيس غورباتشيوف إلى مكانه، إنما إلى وقت قصير. فهذه الحركة سرّعت عملية انهيار العالم الشيوعي والاتحاد السوفياتي وشرذمته واستقلال دولة الواحدة تلو الأخرى.

لقد أساء الانقلابيون تقدير مدى التطور نحو الديمقراطية في العالم السوفياتي، ومدى انفتاح هذا العالم على الغرب واستعداد شعوبه للدفاع عن منجزات نظام غورباتشيوف، في حقول الديمقراطية والحرية والاقتصاد المنفتح، وبالتالي الرفاهية والبحبوحة. لذلك، وبعد استلام يلتسين لمقاليد الحكم في الاتحاد، راحت دوله تنفصل الواحدة تلو الأخرى[1].

تسلسل الأحداث التي أدّت إلى انفراط عقد الجمهوريات السوفياتية

في الثامن عشر في آب 1991، وللمرة الأولى في التاريخ السوفياتي منذ ثورة 1917 الكبرى، سجّلت محاولة انقلاب عسكرية قامت بها لجنة أطلقت على نفسها اسم «لجنة الدولة لحالة الطوارئ»، معلنة إقصاء ميخائيل غورباتشيوف عن

(1) انظر ملحق رقم (24): لائحة الجمهوريات السوفياتية مع قدراتها القومية.

رئاسة الاتحاد السوفياتي وتكليف نائبه غينادي ياناييف بالسلطات الرئاسية[1].

رفض الرئيس الروسي بوريس يلتسين الانصياع للانقلابيين، وتحصّن مع أعضاء حكومته داخل البرلمان الروسي، ودافعت عنه حفنة من الشباب لا تتجاوز المئات. وأصدر مرسوماً في 19 آب يدعو فيه إلى العصيان المدني، معلناً أنّ مرسوم تسلُّم ياناييف السلطات الرئاسية غير شرعي، وأحال الانقلابيِّين أمام القضاء العسكري.

أدانت الانقلاب فوراً تسع جمهوريات سوفياتية من أصل 15[2].

وبتاريخ 22 آب أعلن الرئيس غورباتشيوف سيطرته التامة على الوضع، وأنّه سيعود إلى مباشرة مهامه في خلال 24 ساعة. كما أعلن أنّه «سيفعل ما بوسعه لتطهير الحزب الشيوعي من القوى الرجعية»[3].

وهكذا فشل أول انقلاب سوفياتي في التاريخ الشيوعي، بعد أن هزَّ دعائم الاتحاد ودفعه في عالم الشرذمة والتفكّك التي بدأت بجمهوريات البلطيق الثلاث، التي أعلنت فوراً استقلالها، وهي: أستونيا، ولتونيا (لاتفيا سابقاً) وليتوانيا. وتبعتها كلٌّ من روسيا البيضاء وأوكرانيا وأرمينيا وجورجيا ومولدافيا

---

(1) نداء موجّه من «اللجنة الدولة» إلى الشعوب السوفياتية بتاريخ 18 آب 1991.

(2) انظر ملحق رقم (23).

(3) التلفزيون السوفياتي عن مؤتمر صحفي للرئيس غورباتشيوف.

وطاجكستان وتركمنستان[1].

عند هذا الحد، وتسهيلاً لعبور الاتحاد من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق، زادت الدول الغربية مساعداتها له لتمكينه من تجاوز المحنة. وترافقت المساعدات مع دعوات أوروبية لضمّه إلى البنك الدولي وإلى الاتحاد الأوروبي الممتدّ من الأطلسي إلى الأورال. كما استؤنفت المساعدات اليابانية له، ومنحته السعودية قرضاً بـ1,5 مليار دولار، وأنشأ المصرف الدولي صندوق دعم الاتحاد بقيمة 30 مليون دولار، وأقرّت طوكيو مساعدات له بقيمة 2,5 مليار دولار[2].

وضمن إطار التغيير في مفهوم الستار الحديدي، سُجّل تراجع لتأثير الجيش الشيوعي السوفياتي ولجهاز أمن الدولة في الحياة السياسية وفي مجرى الأحداث. كما سُجّلت انقسامات بينهما وعصيان بعض الوحدات السوفياتية لأوامر القيادة الانقلابية[3]. أخيراً حُلّ جهاز أمن الدولة

---

(1) وكالة تاس السوفياتية 8 تشرين الأول 1991.

(2) مؤتمر صحافي لوزير خارجية الاتحاد بانكين في 8 تشرين الأول 1991.

(3) برزت المواقف المترددة للجيش في دعم الانقلاب في المظاهر الآتية:

* عدم اتحاد الجيش حول الانقلابيين، والتحاق بعض وحداته بحركة يلتسين، وعصيان أخرى لأوامر قيادتها العليا.

* لواء «ألفا» السري التابع لـ «ك. ج. ب.» لم ينفّذ الأمر بإلقاء القبْض على يلتسين ومساعديه، بل سمح لهم بالدخول إلى مبنى البرلمان المحاصر.

* انضمام 3 وحدات كبرى من الجيش إلى حركة يلتسين، وتوجه 6 ألوية إلى موسكو لتعزيز دفاعه (3500 مقاتل). =

ووُزِّعت صلاحياته على أجهزة عدة[1].

كما تحوّلت بعض مؤسسات الجيش الأحمر عن إنتاج السلاح إلى إنتاج المواد الغذائية.

وتتابعت الأحداث والقرارات التي تصبّ في خانة انهيار الوحدة السوفياتية، وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل 15 استقلالها[2]؛ ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل نهاية عام 1991؛ واعتماد مفهوم جديد للمعاهدة الاتحادية يقوم على التكامل الاقتصادي وليس على المفاهيم السياسية والعقائدية والأمنية؛ وقيام نظام فديرالي تعاضدي؛ واعتماد النظام الحرّ والابتعاد عن الشيوعية؛ وعودة الكنيسة للعب دور في الحياة العامة؛ وإطلاق أسماء تاريخية على بعض المدن كسان بترسبورغ بدلاً من ستالنغراد؛ وحلّ الخلايا الحزبية داخل الجيش.

* تجاهل القوات السوفياتية الأوامر بالتوجّه إلى لينينغراد. فقد بقيت هذه القوات على مسافة 70 كلم منها.

(1) هذه الأجهزة هي:

جهاز مستقل للاستخبارات المركزية- جهاز مشترك بين الجمهوريات لمكافحة التجسس- لجنة دولية للدفاع عن حدود الدولة- القيادة الجماعية لحرس الحدود.

(2) هي: أستونيا- لاتفيا- ليتوانيا - روسيا البيضاء- أوكرانيا- أرمينيا- جورجيا- مولدافيا- طاجكستان- تركمنستان.

ثانياً: المشكلات التي خلقها التشرذم السوفياتي

خلق التشرذم النهائي للاتحاد السوفياتي خارطة جديدة لدول شرق أوروبا التي وجدت نفسها أمام معضلة كبيرة عُرضت للمرّة الأولى في تاريخها المعاصر. وتتلخّص المعضلة في طريقة الانتقال من النظام الاشتراكي المغلق إلى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، مع كل ما يفرضه ذلك من إعادة تنظيم المجتمع والدولة، اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا وحتى ثقافيًا وحضاريًا.

فالشعوب الاشتراكية التي كانت قد نظّمت أمورها متبعة مبدأ: «الدولة تملك كل شيء، لكنّها تؤمن كل شيء»، وجدت نفسها في أوضاع جديدة تتطلّب اتباع اقتصاد السوق، مع كلّ ما يفرضه من مبادرة فردية كانت قد أمست في عالم النسيان، في عالم معاصر لا يفهم سوى طريقة العرض والطلب في اقتصاده المنفتح والحرّ.

علاوة على ذلك، خلقت مشكلات أخرى أمام الدول، تمثّلت باقتسام تركة وأملاك الاتحاد بما فيها الجيوش البرية والأساطيل البحرية والجوية وخاصة الأسلحة النووية منها.

الحدود بين الدول وانتقال الأشخاص

والممتلكات بينها، ومشكلة الأقليّات العرقية والدينية، والعلاقات الخارجية والدولية، ومعاهدات الارتباط مع الدول الأخرى لا سيما دول العالم الثالث، والمجابهة العسكرية مع أوروبا الغربية والحلف الأطلسي من خلال حلف وارسو، ومشكلة مصير الأسلحة والإنشاءات النووية، وغيرها؛ كلّها مشكلات اعترضت مسيرة الدول التي انبثقت عن الاتحاد سنتعرّض لها في هذا القسم من الكتاب.

أ- الأسلحة والإنشاءات النووية

«خلال ليل 24- 25 نيسان 1996 سُجِّل تسرّب طفيف من المفاعل رقم 3 في محطة تشرنوبيل النووية، مّا سبّب حدوث تلوث تجاوزت كميته المستويات المسموح بها، بنسبة تراوحت بين الضعفين والسبعة أضعاف»[1].

هذا الخبر الذي أوردته وكالة الصحافة الفرنسية يلخّص الأزمة النووية التي خلّفها انهيار الاتحاد السوفياتي والتي تتلخّص في الأمور التالية:

1- إمكانية انتقال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية من الاتحاد السوفياتي، مع الخبراء والتكنولوجيا المتطورة، نحو بلدان من العالم الثالث، ممّا يهدّد السلام والأمن العالميّين.

ولتقدير حجم هذا

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، بتاريخ 25 نيسان 1996.

الخطر، نذكر عملية ضبط التهريب النووي بتاريخ 10 آب 1994 حيث صودرت 10 أونصات من البلوتونيوم 239 الجاهز للاستعمال من بين أمتعة رجل أعمال كولومبي في مطار ميونيخ. وهذه هي أكبر كمية نووية عالية الإخصاب تمّ ضبطها مع موزّع خاص، وهي تقرب من الكفاية لصنع القنبلة النووية التي تحتاج إلى 17 أونصة[1].

كما تمّ التصدّي لأعمال تهريب أخرى نفى الروس أن تكون صادرة عن بلادهم، في وقت أكّد الخبراء أن المؤسسات والمختبرات تفتقر إلى التدابير الوقائية الأكثر جوهرية في روسيا[2].

2- ضبط الأسلحة في دولة كبرى. وهذا ما حاولت روسيا فعله، وذلك بهدف تأمين سلامة الرؤوس النووية من جهة، ومنع امتدادها إلى دول أخرى من جهة ثانية[3] .

فحتى عام 1994 كانت الأسلحة النووية موزعة على أربع دول كالآتي[4]:

* **بيلوروسيا**: 81 رأساً

---

(1) موسى كدوك، أسلحة نووية للبيع، الديار، العدد 2162، الأحد 8 آب 1994، صفحة 21.

(2) زينة كفروني، خطر مافيات الأسلحة النووية، الديار، العدد 2139، الجمعة 5/ 8/ 1994، ص 21.

(3) نادر أحمد، إستراتيجية أميركية جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة، الحياة، العدد 11678، الخميس 9/ 2/ 1995، ص 5.

(4) وكالة أنباء «ساب»، موسكو، أول آذار 1994.

محمولاً في 81 صاروخاً عابراً للقارات.

* **كازاخستان**: 980 رأساً نوويًا محمولاً في 98 صاروخاً عابراً للقارات و240 رأساً محمولاً في 40 قاذفة قنابل (أي 1220 رأساً).

* **أوكرانيا**: 1240 رأساً نوويًا محمولاً في 176 صاروخاً عابراً للقارات و372 رأساً محمولاً في 43 قاذفة قنابل (أي 1612 رأساً).

* **روسيا**: 3970 رأساً نوويًا محمولاً في 912 صاروخاً و2652 رأساً محمولاً في 788 صاروخاً تنطلق من الغواصات و 271 رأساً نوويًا محمولاً في 79 قاذفة قنابل (أي 6893 رأساً نوويًا).

إنّ تطبيق معاهدة ستارت1 يجمع هذه الأسلحة في الأراضي الروسية لأنّ روسيا، التي تعهّدت تنفيذ كل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي عقدها الاتحاد السوفياتي، هي الدولة الوحيدة من بين هذه الدول الأربع المؤهّلة لتطبيق المعاهدة[1].

(1) ستارت هي المعاهدة الأم، وليدة اجتماعات وقمم عدة بين الرئيس الأميركي رونالد ريغين والرئيس الروسي ميخائيل غورباتشيوف. نتيجة لهذه المعاهدة، التي عقدت في العام 1987، تم إلغاء فئة كاملة من الأسلحة النووية. تلتها معاهدة «ستارت 1» التي جسدت تعاوناً مثمراً بين محورين انقطعا عن بعضهما البعض في حرب باردة، حلف الناتو وحلف وارسو الذي انهار مع سقوط الاتحاد السوفياتي. بموجب هذه المعاهدة المعقودة في العام 1991، خفضت كل من الولايات المتّحدة وروسيا ترسانتيهما الهجوميتين الإستراتيجيتين إلى أكثر من 40%. كما اتخذ الرئيس جورج بوش الأب والرئيس غورباتشيوف قراراً=

3- التخلّص من الرؤوس النووية الفائضة يخلق مشكلة حفظ البلوتونيوم الذي يتمتّع بحياة طويلة تبلغ 25 ألف سنة[1].

4- صعوبة صيانة العتاد النووي ومنشآت الطاقة النووية في المفاعلات المنتشرة في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

ونذكر على سبيل المثال حادث تشيرنوبيل حين انفجر عام 1986 المفاعل رقم 4 ممّا سبّب دماراً هائلاً أدّى إلى إغلاق المفاعل رقم 2 أيضاً عام 1991، والمفاعل رقم 1 عام 1996، والمفاعل رقم 3 بحلول عام 2000. إنّما، هل ستبقى هذه التقديرات في مكانها، مع التسرّب الإشعاعي الجديد في المحطة النووية

= بسحب الأسلحة النووية غير الإستراتيجية من مواقعها.

معاهدة «ستارت 2» أوجبت على روسيا وضع نصف الرؤوس النووية في صواريخ باليستية محمولة في غواصات، الأمر الذي رفضه الروس بسبب ضعف العنصر البحري في القوات النووية.

معاهدة «ستارت 3» لم تأتِ أكثر تقييداً من المعاهدات السابقة، بسبب معارضة الهيئتين التشريعيتين في روسيا والولايات المتّحدة الأميركية لها.

وفي العام 2001 عُقدت قمة بين الرئيسين بوتين وبوش أكدت فيها الولايات المتّحدة الأميركية تخفيضها للرؤوس الحربية النووية التي تملكها، وشاركتها روسيا في هذا القرار. وعاد الرئيسان ووقعا في أيار من العام 2002 معاهدة موسكو لخفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية إلى ما يساوي نسبة الثلثين من المستوى الذي بلغه التسلّح قبل المعاهدة.

(1) Laure MANDEVILLE, Russie: l'arsenal nucléaire à la dérive, le Figaro, Samedi 9/2/1997 p.3.

والذي وقع عشيّة الذكرى العاشرة للحادث الأول واعتُبر الأخطر في تاريخ الصناعة النووية المدنية؟ أم إنه سيعجّل في إقفال المحطة نهائيًا؟

حاليًا، «لا يمكن لأحد تقديم ضمانات حول أمن أجهزة المراقبة الروسية للأسلحة النووية»، حسب إيغور روديونوف وزير الدفاع الروسي الأسبق، خلال مقابلة لوكالة أنترفاكس بتاريخ 8 شباط 1997. ويردّ الوزير السبب إلى وضع الجيش الروسي المتدهور ممّا قد يوصل البلاد إلى مرحلة عدم السيطرة على الأسلحة النووية فيها[1].

ب- الفراغ الأمني في شرق أوروبا

ممّا لا شك فيه أنّ غياب الجبّار السوفياتي خلق في شرق أوروبا فراغاً أمنيًا كان يقوم بملئه، من خلال حلف وارسو، وتواجد قوّاته الفعلي على أرض الدول الدائرة في فلكه. فقد سادت أوروبا، منذ الخمسينات، أجواء الصراع العسكري والأيديولوجي في أوساط الولايات المتّحدة والدول الغربية العسكرية حول مجابهة حلف وارسو عسكريًا. ودرجت مدارس الحرب العليا، في هذه الدول على بناء فرضيات المناورات العامة لقوّاتها، استناداً للعداء المستحكم بين هذا الحلف وحلف شمال الأطلسي.

كل هذا الواقع غاب مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع التهديد الاستراتيجي لحلف وارسو. لكن الوضع

(1) المرجع نفسه.

الجديد خلق واقعاً تُرجم بالفراغ الأمني في شرق أوروبا. ففي 2 آب 1994، غادر آخر القطارات العسكرية الروسية منطقة البلطيق أي دول أستونيا، ولتونيا وليتوانيا من غير ضجة، بعد 54 سنة على وجود هذه القوّات فيها. وقبل ذلك أبحرت آخر القطع الروسية منسحبة من تالين. وعن هذا الانسحاب، صرح رئيس وزراء أستونيا فارت لار بما يلي[1]:

«يبدو أن الانسحاب يمثل حدثاً حزيناً لروسيا. أما بالنسبة لنا فهو حدث سعيد».

وقُرعت الأجراس في الكنائس وأُطلقت الأسهم النارية وأُقيمت الحفلات الموسيقية في كل أنحاء دول البلطيق احتفاءً بهذا الحدث التاريخي.

أما برلين، التي دخلها الجيش الأحمر قبل 49 عاماً، تحت قصف المدافع وقذائف الطيران والقتال بالسلاح الأبيض من بيت إلى بيت، فقد غادرتها القوّات الروسية، بعد أن تغيّر اسمها من الجيش الأحمر إلى الجيش الروسي، خلال آب 1994[2]. وفي الوقت الذي أشار بيان الحكومة الألمانية إلى «مغادرة الجيش الروسي للأراضي الألمانية بعزة وكرامة»، فإن الفتور الشعبي رافق الانسحاب، بسبب الحملة

(1) وكالة رويترز، 2 آب 1994.

(2) كان عديد القوّات السوفياتية على الأراضي الألمانية 550 ألفاً، انسحبوا جميعهم مع عائلاتهم والآليات الآتية: 4209 دبابات، 8208 سيارات مدرعة، 3682 مدفعاً و 691 طائرة مقاتلة.

الإعلامية والتصريحات السياسية للمسؤولين الألمان. كما عكس تصريح للمستشار هيلموت كول بقوله: «انسحاب الروس ...من كان يتصوّر حدوث ذلك قبل سنوات؟ » مدى أهمية الحدث ومدى مفاجأته للعالم الغربي.

ومع انسحاب آخر وحدة، قدّر عددها بـ1800 عسكري، أصدرت قيادة الشرطة الألمانية بتاريخ 30 آب 1994 «الأمر رقم واحد» الذي ينص على اتخاذ أعلى درجات اليقظة والحذر لحماية الجنود الروس أثناء انسحابهم من برلين[1]. هذا الأمر يعكس بصورة واضحة غياب المرجعية الأمنية الروسية من منطقة الحدود بين أوروبا الغربية والشرقية، وخاصة ألمانيا. هذا الغياب خلق فراغاً في المرجعية الأمنية انعكس على أوضاع دول أوروبا الشرقية التي شهدت تغييرات كبرى، نذكر منها:

- الحرب اليوغوسلافية التي أدت إلى تقسيم البلاد.

- تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، تشيكيا وسلوفاكيا.

- زوال خطر المجابهة العسكرية عن دول أوروبا الشرقية. وتُرجم ذلك بالتراخي الأمني داخل قوّات حلف شمالي الأطلسي الذي حاول التمدّد شرقاً لضمّ الدول الأوروبية الشرقية التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي.

(1) غسان أبو حمد، الجيش الأحمر يغادر ألمانيا من دون هيبته القديمة، السفير، العدد 6870، الأربعاء 31/ 8/ 1994، ص 12.

- مشاركة روسيا في عمليات حفظ الأمن تحت علم الأمم المتّحدة.

هذا الفراغ الأمني والسياسي ترجم بتأكيد الرئيس كلينتون في 5 تموز 1994 بأنّ واشنطن لن تعترف بأيّ محاولة تقوم بها روسيا في المستقبل لإحياء نفوذها في أوروبا الشرقية. ومما قاله كلينتون: «لا نعترف بمفهوم مناطق النفوذ»[1]. بالمقابل، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية من واشنطن أنها أوقفت تصويب صواريخها النووية الاستراتيجية البرية والبحرية على أهداف في الاتحاد السوفياتي[2]. كما وقّع مدير مكتب التحقيقات الفديرالي الأميركي لويس فريه على بروتوكول للتعاون الأميركي الروسي في ميدان محاربة المافيا الروسية التي باتت نشطة بقوة، وفتح بموجبه مكتب تابع لِ«أف بي آي» في العاصمة الروسية مباشرة[3].

وهكذا ظهر أنّ الأمن الروسي أصبح في وضع دقيق وصعب، ليس فقط في دول شرق أوروبا التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي السابق، إنّما أيضاً في ميدان محاربة المافيات الروسية الناشطة والمتخصصة في تهريب المواد المشعّة، وربما أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما دفع برئيس وزراء فرنسا السابق جوبيه للتصريح بأن

(1) وكالة رويترز، الثلاثاء 5 تموز 1994.

(2) وكالة رويترز، آخر شهر أيار1994.

(3) وكالة رويترز، 5 تموز 1994.

«فرنسا وأوروبا لا تعترفان بحق الفيتو الروسي حول ما يجري في أوروبا الوسطى والشرقية»[1].

ترافق ذلك مع توقيع الرئيس يلتسين أمراً يخفض القوّات العسكرية إلى النصف، أي إلى أقل من مليون عسكري، رغم معارضة وزير الدفاع بافيل غراتشيف، وذلك لأسباب اقتصادية[2].

ج- الحروب الأهلية وحركات الانفصال

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، في أوائل شهر كانون الأول 1994، الآتي:

«طالبت روسيا بتعديل معاهدة القوّات التقليدية في أوروبا الموقَّعة في العام 1990، وإلا اضطرت إلى تجاوزها لمواجهة التهديد الحقيقي للمصالح الروسية المرتبطة بنموّ قومية عدائية وتطرّف إسلامي في عدد من الدول، بينها دول في الخارج القريب»[3].

يعكس هذا القول واقع الوضع في دول الاتحاد السوفياتي السابق بعد انهياره. فبعد أن كانت روسيا تسيطر فعلاً على دول الاتحاد، ومع انفراط عقد هذه الدول ونيلها الاستقلال، راحت النوايا التوسّعية الروسية تظهر. كما ساد بعض هذه الدول حروب أهلية وحركات انفصال، أبرزها حركة جوهر دوداييف في الشيشان والتي توّجت بمقتله في النصف الأول من

(1) Le Point N° 1126, 16 Avril 1994, p. 32.
(2) السفير، العدد 6916، الاثنين 24/ 10/ 1996، ص 15.
(3) وكالة الصحافة الفرنسية، بتاريخ 25 كانون الأول 1994.

شهر نيسان 1996، دون أن تنتهي مشكلة المطالب القومية للشعب الشيشاني الراغب بالاستقلال عن الاتحاد الروسي.

وبالفعل، نفّذت الشيشان تهديدها في 1 تشرين الأول 1997 وطردت ممثّلي روسيا في العاصمة غروزني، بعدما رفضت موسكو السماح لوفد شيشاني بالتوجّه جوًّا إلى باكو. وتزامن ذلك مع اقتراح لأحد الجنرالات الروس بمنح الاستقلال للجمهورية القوقازية، كمخرج وحيد للأزمة بين الجانبين[1].

ولم تقتصر مشكلات الانفصال والحروب الأهلية على جمهورية الشيشان، إنما عمّت قسماً كبيراً من الجمهوريات السوفياتية. ففي روسيا حتى، وبتاريخ 21 آب 1994، وبعد مرور عام على صدور المرسوم الرئاسي الرقم 1400 الذي حلّ بموجبه يلتسين البرلمان الذي كان يرأسه رسلان حسبولاتوف، حدثت أزمة سياسية أدت إلى انطلاق انتفاضة عنيفة أوصلت البلاد إلى مشارف الحرب الأهلية. وقامت المعارضة خلالها بتنظيم تظاهرات، إحياءً للمناسبة، اضطرت يلتسين للعودة من إجازة على البحر الأسود وإلغاء زيارتين له إلى بريطانيا والولايات المتّحدة.

وظهر الخلاف الروسي الداخلي إلى العيان عند افتتاح البرلمان أعماله في 25 كانون

(1) وكالة رويترز، الأربعاء 5 تشرين الثاني 1997.

وكالة انترفاكس الروسية، الأربعاء 2 تشرين الأول 1997.

الأول 1994، وسط أجواء معادية ليلتسين ولحكومته وصلت إلى حد مطالبة أحد النواب الشيوعيين بتشكيل لجنة لبحث حالة الرئيس الروسي، لأنه، كما قال: «من الواضح أنه عاجز عن الحكم بسبب إدمانه الكحول». وذهب رئيس الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف إلى أبعد من ذلك، بمقارنته الوضع آنذاك بوضع روسيا في عام 1917، لأن الرئيس لم يعد يحكم، والحكومة لا تخضع لأية سيطرة، والبرلمان عاجز عن اتباع القرارات التي أصدرها بنفسه[1].

والصراع السياسي داخل روسيا فجّره تعثّر القوّات الروسية في الشيشان، مما دفع بالجنرالات للضغط على يلتسين لإقالة وزير الدفاع بافيل غراتشيف مع بداية عام 1995. وظهر التقييم السلبي للجيش الروسي بشكل شامل في تقارير وكالة الأمن الدفاعي الأميركية التي أكدت على وجود نواقص وعيوب خطيرة فيه. وأكّدت هذه التقارير أن القيادة الروسية أرسلت إلى الشيشان قوّات لا يُعتمد عليها من الناحية السياسية، بهدف إبعادها عن البلاد. وتذهب التقارير إلى أن حوادث عصيان القادة العسكريين تنفيذ الأوامر بمهاجمة الشيشان متعددة، وقد أدّت إلى إقالة جنرال روسي من منصبه[2].

(1) السفير، العدد 6901، الخميس 6/ 12/ 1994، ص 12.

(2) مجلة الكفاح العربي، العدد 859، 16 كانون الأول 1995، ص 28.

ولضعف أداء القوّات الروسية في الشيشان أسباب عديدة، ليس أقلها النزاعات السياسية بين قادة وزارة الدفاع، وفقر تمويل القوّات المهاجمة، وانحطاط الروح المعنوية بين الجنود الروس، وقوة المقاومة الشيشانية المدفوعة بحقد متأصّل ضد روسيا[1].

وتساءلت صحيفة الواشنطن بوست: «لماذا يعجز يلتسين عن مواجهة المشكلة الشيشانية التي تعتبر مشكلة داخلية وحرباً لإخضاع إقليم منشقّ عن الاتحاد الروسي[2]؟ فرغم عدم اعتراف أية دولة باستقلال الشيشان، ورغم أن الأمم المتّحدة ودول الغرب اعتبرت حربها مشكلة روسية داخلية، ورغم تأكيد وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف أن «الشيشان ليست أفغانستان لأنّها جزء من روسيا الاتحادية»[3]، فإن الحرب تتابعت لسنوات عدة، ما جعل من المنطقي التساؤل عن مدى قوّة روابط الاتحاد الروسي.

ورغم أن أزمة الشيشان شكّلت أبرز صورة للحروب الداخلية والانفصالية، فإنّ أزمات أخرى جاءت لتزيد الصورة الداخلية المهزوزة وضوحاً، ونذكر منها:

---

(1) Philippe GELIE, Tant qu'il y aura des vivants, Le Figaro N° 15698, Mardi 7 Février 1995, p.5.

(2) صحيفة الواشنطن بوست، الثلاثاء 10/ 10/ 1995.

(3) Irina de CHIKOF, Moscou, la techéchénie sera nettoyée, le Figaro, N° 15698, Mardi 7 Février 1995, p.5.

1- الوضع الأمني في آسيا الوسطى

إن الحزام الذي يطوّق الخاصرة الروسية من الجنوب، ويضم كلاً من أفغانستان وأوزباكستان وطاجكستان وآذربيجان وكازاخستان، يهدّد الأمن الروسي ممّا أدّى إلى تصنيفه كمجال حيوي وثيق الصلة بروسيا في خطاب المسؤولين فيها.

أمّا الولايات المتحدة التي كانت تعارض سيطرة الاتحاد السوفياتي السابق على أفغانستان لأنه يشكّل قوّة تهدّد مصالحها، فيبدو أنّها لم تعد تعارض امتداد النفوذ الروسي إلى هذه الجهة من آسيا الوسطى. وهكذا انتشرت الجيوش الروسية بكثافة في هذه المنطقة، خاصة في أربع جمهوريات هي طاجكستان وآذربيجان وجورجيا ومولدافيا. كما أبلغت موسكو كازاخستان أنّها تريد الحصول على 20% من إيرادات اتفاقها مع شركة النفط الأميركية «شيفرون»(1).

كتب جيرينوفسكي، مقترحاً خطة استراتيجية دقيقة لإعادة سيطرة روسيا على باقي الجمهوريات تقضي بالآتي(2):

«* امتناع روسيا عن تقديم المساعدات الاقتصادية إلى هذه الجمهوريات.

* العمل على تفجير الحروب بين الشعوب المجاورة لجعلها تتوسّل

(1) الشراع، العدد 619، آذار 1994، ص 32 - 33.

(2) فلاديمير جيرينوفسكي، الوثيقة الأخيرة نحو الجنوب.

للانضمام إلى روسيا كمقاطعات».

ولم تنتظر روسيا حصولها على التفويض الدولي للوجود العسكري في الجمهوريات المجاورة، بل استغلّت نداء شيفاردنادزه لروسيا، بتاريخ 19 شباط 1994، لإرسال قوّات للفصل بين القوّات الحكومية وقوّات الانفصاليين في إقليم أبخازيا وإنهاء الحرب الأهلية. وذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أقامت 3 قواعد عسكرية في كلٍّ من جورجيا وأرمينيا وآذربيجان، تضم 23 ألف مقاتل، مهمتهم حماية المنطقة من الخطر الإيراني والتركي[1].

2- الخلاف الروسي الأوكراني

محور هذا الخلاف ملكية أسطول البحر الأسود. فبعد فشل المفاوضات في كييف خلال شهر نيسان 1994 حول هذا الموضوع، قامت وحدات أوكرانية بهجوم بتاريخ 10 نيسان 1994 على قاعدة بحرية روسية في ميناء أوديسا وألحقتها بالجيش الأوكراني، معتقلة بعض الضباط الروس[2].

وأسطول البحر الأسود كان يشتمل على 300 سفينة من ضمنها 45 فرقاطة و15 غواصة، ويخضع نظريًا للقيادة المشتركة لروسيا وأوكرانيا. لكن البلدان لم يتوصّلا إلى اتفاق على مستقبله، مما أدّى

(1) حسين صبرا، أيام يلتسين الأخيرة، الشراع، العدد 619، 14 آذار 1994، ص 35 - 38.

(2) وكالة رويترز، الثلاثاء 12 نيسان 1994.

إلى تهديد القائد الروسي للأسطول الأميرال إدوار بالتين بالسيطرة عليه بكامله والإبحار إلى أوديسا لاحتلالها بالقوّة[1].

وهكذا، ومع استقلال أوكرانيا، فقدت روسيا مرافئها في شبه جزيرة القرم، ما دفع بنائب رئيس وزراء القرم سوباروف لاتهام أوكرانيا بمحاولة عزل شبه الجزيرة عن روسيا[2].

3- تردّي الأوضاع في طاجكستان

في شهر آذار 1994، بعد اغتيال معين شاه نزار شويف نائب رئيس وزراء طاجكستان، عمدت روسيا إلى مساعدة القيادة الطاجيكية، بزعامة إمام علي رحمانوف رئيس البرلمان، لضبط الوضع، إثر اشتباكات واسعة النطاق مع المعارضة. وهذا ما أدّى إلى انتقال قيادة المعارضة، بزعامة حزب النهضة الإسلامية، إلى أفغانستان وإيران ومواصلة عملياتها عبر الحدود مع القوّات الروسية مباشرة. وفي 30 نيسان 1997، جرت محاولة اغتيال الرئيس رحمانوف في مدينة خوجند شمال البلاد.

أمّا الولايات المتّحدة، فقد عارضت اقتراحاً للجنرال بوريس بيانكوف قائد القوّات الروسية في طاجكستان، بتاريخ 15 آذار 1994، لمنح قوّاته غطاءً دوليًّا عبر مشاركة وحدات من البلدان القريبة منها، لأن الموافقة على الاقتراح تعني الإقرار رسميًّا

(1) السفير، العدد 6756، الخميس في 14 نيسان 1994، ص 18.

(2) Le Point, N° 1126, Samdi 16 Avril 1994, p. 14, 15.

لروسيا بدور أساسي في آسيا الوسطى واستمرار وجودها فيها بتمويل دولي[1].

4- وضع آذربيجان

وفي آذربيجان وصلت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، بعد عصيان قوّات البوليس الخاصة الموالية لوزير الداخلية ROUCHAN DJAVADOV، الذي أقيل في 15 آذار 1995 بسبب تنظيمه عمليات تهريب النحاس عبر حدود أرمينيا، ما أدّى إلى إطلاق دبابات الرئيس عالييف لضبط الوضع[2].

وبالفعل، وخلال شهر تشرين الأول 1994، وقعت محاولة انقلاب في البلاد، فيما كان الرئيس عالييف في زيارة للولايات المتّحدة، فاتهم روسيا بتحضيرها لوضع يدها على آذربيجان. وهكذا ظهر جليًّا أنّ منطقة القوقاز المجاورة للشيشان مازالت منطقة اهتزاز أمني وسياسي.

5- وضع كازاخستان

وفي كازاخستان، نعى الرئيس نور سلطان نزارباييف رابطة الدول المستقلة مسلّماً بفشلها في تأمين حد مقبول بين الدول الأعضاء. ودعا إلى اتحاد أورو- آسيوي بين بلاده وروسيا يكون مفتوحاً أمام الجمهوريات السوفياتية السابقة التي تقبل بإقامة حكومة فوق قومية تتولّى الشؤون

---

(1) جلال الماشطة، موسكو أكدت أنها لن تسحب قوّاتها من طاجكستان، الحياة، العدد 11341، الأربعاء 16 أيار 1994، ص 8.
وكالة رويترز، الأربعاء 30 نيسان 1997.

(2) Laure MANDEVILLE, L'Azerbidjan au bord de la guerre civile , Le Figaro, N° 15731, Vendredi 17/3/1995, p. 5.

الاقتصادية والدفاعية والخارجية للأعضاء.

وجاء ذلك خلال زيارته لروسيا، في الأسبوع الأخير من آذار 1994، وبعد ظهور بوادر الوهن الاقتصادي في كتلة البلدان الشيوعية السابقة؛ وبعد فشل المفاوضات بين البلدين في التوصّل لاتفاق بشأن قاعدة بايكونور الفضائية، وبشأن تدمير الأسلحة النووية في كازاخستان[1].

6- وضع أوكرانيا

أوكرانيا أيضاً عاشت، بعد تفكّك الاتحاد، أوضاعاً غير مستقرة أسوة بباقي الجمهوريات. وأبرز مصاعبها كان الوضع المتفجّر في شبه جزيرة القرم التي تحاول العودة إلى الحضن الروسي. ومن المصاعب أيضاً نذكر النزاع المستمر مع روسيا حول اقتسام أسطول البحر الأسود؛ وقضية السلاح النووي ومصانعه المنتشرة على الأرض الأوكرانية؛ والوضع الاقتصادي المتدهور حيث ارتفعت نسبة التضخّم بشكل مخيف، خاصة بعد الانفصال عن منطقة الروبل الروسي، والكساد الذي ضرب مصانعها التي كانت تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني[2].

كلّ ذلك أدّى إلى عودة الشيوعيين بقوة إلى البرلمان الأوكراني خلال انتخابات نيسان 1994[3].

(1) السفير، العدد 6744، الأربعاء 30/ 3/ 1994، ص 14.

(2) Bernard LE COMTE, Ukraine, les illusions perdues, l'Express, N° 2229, 31 Mars 1994, p.12.

(3) عفيف رزق، انتخابات الرئاسة في أوكرانيا، النهار، العدد 18876، السبت 9 تموز 1994، ص 9.

يضاف إلى ذلك المشكلات العرقية التي سبّبها الانفصال عن روسيا، مع وجود نسبة 20% من أصل روسي من مجموع السكان البالغ 53,30 مليون نسمة، ومطالبتهم بالعودة إلى الاتحاد مع روسيا[1].

7- وضع جورجيا

وفي جورجيا تأزّم الوضع السياسي والأمني بعد طرد القوّات الحكومية من أبخازيا، وسيطرة أنصار غمساخورديا عليها، وإجرائها عمليات عسكرية ناجحة في إيميريتيا وغوريا، ممّا أدّى إلى تدخّل القوّات الروسية ودحر قوّات غمساخورديا الذي لقي مصرعه في ظروف غامضة. وجاء التدخّل الروسي لصالح شيفاردنادزه إثر قمّة يلتسين- بوش التي عقدت في هلسنكي وأدّت إلى انتساب جورجيا إلى منظّمة الأمم المتّحدة.

8- وضع ارمينيا وآذربيجان

سُجّل صراع طويل بين أرمينيا وآذربيجان اعتبر أول نزاع مسلّح شهده الاتحاد السوفياتي السابق، وأطول الحروب المندلعة على أراضيه، وأكثرها دموية.

هذا الصراع أدّى إلى اعتراف آذربيجان، في أوائل عام 1994، بشبه استقلال لجمهورية كاراباخ ذات الغالبية الأرمنية.

كما أدّى أيضاً إلى خسارة آذربيجان حوالى 20% من قطعان مواشيها، وحوالى 40% من المراعي الصيفية وشبكتين كبيرتين للريّ؛ هذا علاوة على استقبالها ما يقارب مليوناً ونصف المليون من

(1) وكالة ساب الروسية، 27/ 3/ 1994.

اللاجئين من كاراباخ على أراضيها.

ونتيجة لهذا الصراع فشلت آذربيجان في توقيع اتفاق نفطي لتصدير نفطها إلى الدول الغربية كان الرئيس علييف سيوقّعه في شباط 1994[1].

د- الصعوبات الاقتصادية

بعد انهيار الدولة العظمى وتفكّكها برزت مشكلة اجتماعية- اقتصادية- معيشية لم تكن مطروحة سابقاً، وذلك من خلال مظهرين:

- اقتصاد الدول الاشتراكية المتدهور.

- صعوبة تأمين الحد الأدنى اللائق لمعيشة العائلات.

لقد قضى التغيير على مقوّمات عدة اجتماعية ومعيشية لدى الشعب الروسي، ما أدّى إلى اختلال طبقي واضح. فالبلاد أصبحت تعيش بنمطين، نمط أوروبي اختاره الأثرياء الجدد، ونمط أفريقي يتميّز بالفقر والتشرّد والتسوّل لقسم كبير من السكان الذين كانوا يعتمدون على الدولة الاشتراكية في تأمين المسكن والعمل والطبابة، وغير ذلك من الاحتياجات الحياتية.

ففي روسيا التي بدأت تطبق اقتصاد السوق المأخوذ عن الغرب دون تأمين مستلزمات هذا الاقتصاد، لم يعد للناس ضمانات سوى المال. لذلك، اختار بعض الذين لا يتوفر لديهم المال طريق الانحراف، بما فيها السرقة والتسول وحتى الجريمة. والمسؤولون في

(1) الديار، العدد 2184، الاثنين 19/ 9/ 1994، ص 15.

روسيا وغيرها من الدول الاشتراكية، التي انبثقت عن الاتحاد، لا يستغربون هذه الظاهرة، بل يعتبرونها صورة قاتمة لمرحلة تشهد فيها البلاد حركة انتقال من نظام سياسي اجتماعي مغلق إلى نظام المبادرة الرأسمالية، وذلك بانتظار تنفيذ برنامج إصلاحي شامل تعدّه الدولة الروسية لضبط الوضع.

وعلى الصعيد الاقتصادي العام، شهدت البلاد حالة من الفوضى على المستويات الاقتصادية والأمنية، وذلك بسبب تحوّل قسم كبير من القطاع الصناعي والتجاري والإنتاجي (30% تقريباً) إلى القطاع الخاص دون تحضير مسبق. أمّا الفساد الإداري والرشوة، فاعتبرها الكثيرون حالة طبيعية في ظل الظروف الانتقالية التي تشهدها البلاد.

حتى العلماء الروس، الذين سبق وقاموا بإنشاء البنية العسكرية والاستراتيجية السوفياتية، راحوا يتحوّلون إلى القطاع الخاص. كما عملت السلطات على مراقبتهم، خوفاً من توجّههم إلى خارج البلاد حيث عرضت مبالغ كبيرة للحصول على خدماتهم[1].

وفي حين أغرقت البضائع الغربية الاستهلاكية الأسواق الروسية، بلغ الحد الأدنى للأجور في بداية عام 1995 حولي 200 ألف روبل، وهو مبلغ قليل جدًّا. وأدّى ذلك إلى تضخّم اقتصادي انعكس على أسعار الأراضي والشقق

(1) Marie Laure le FOULON, Le retour au secteur civil des savants russes, Le Figaro, N° 16566, Mardi 18 Novembre 1997, p. 14.

السكنية، وحتى على البضائع العادية.

أمام هذه الصعوبات، عمدت روسيا إلى التوقيع مع المصارف الأجنبية على اتفاق لتأجيل سداد 46 مليار دولار من الديون الخارجية[1]. في الوقت نفسه، صدرت مواقف للرئيس الروسي ولمسؤولين آخرين دعت إلى التكامل الاقتصادي والعسكري مع دول المجموعة المستقلة الاثنتي عشرة. كما أعلن رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين في أيلول 1994 عن نية حكومته خفض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية، وتقديم حوافز أخرى لتشجيعها على الاستثمار في روسيا، بهدف دعم اقتصادها المتداعي[2].

في الوقت نفسه، صرّح رئيس لجنة الدولة للإنتاج الحربي في روسيا فيكتور غلوخيخ أنّ صادرات الأسلحة ارتفعت عام 1993 بنسبة 11,7%، فبلغت 21,5 مليار دولار، رغم أنه لم يُصدّر سوى 5,2% من الإنتاج. وهذا، بالرغم من خسارة روسيا لسوق الأسلحة في منطقة البلطيق بسبب تحوّل دولها للاستيراد من إسرائيل.

كما اتُّخذت تدابير عاجلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، نذكر منها تشجيع الاستثمارات الأجنبية في روسيا. فقد أعلن الرئيس يلتسين، أثناء اجتماعه مع المشاركين الأجانب في الجلسة التأسيسية للاستثمارات الأجنبية في أوائل حزيران من عام 1994، أن مقولة

(1) السفير، العدد 6901، الخميس 16 تشرين الأول 1994، ص 12.
(2) وكالة رويترز، الأربعاء 21 أيلول 1994.

المخاطر السياسية التي تتربّص بهذه الاستثمارات قد عفا عليها الزمن. كما أكّد رئيس الحكومة أنّ حكومته ستطرح، اعتباراً من الشهر ذاته، عشرات المشاريع في الصناعة الثقيلة والخفيفة وقطاعات الإنتاج الحربي التي تتحوّل إلى إنتاج مدني[1].

في الإطار نفسه، وقّع الرئيس يلتسين، بتاريخ 24 حزيران من السنة نفسها، مع زعماء الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اتّفاق شراكة يفتح الطريق أمام إقامة منطقة حرّة في حوالى العام 2000، وذلك منعاً لقيام حرب اقتصادية باردة بين الجانبين[2]. ويسمح الاتفاق بدخول منتجات روسية إلى الأسواق الأوروبية بشكل واسع، ويشجّع الاستثمارات الأوروبية في روسيا.

وفي داخل اتحاد الدول المستقلة، عقدت أيضاً اتفاقات لتحسين الصورة الاقتصادية لها، لاسيما وأنّ الروابط الاقتصادية بين الجمهوريات كانت قد انقطعت منذ انهيار الدولة الموحّدة، ما أدّى إلى تفاقم الأزمة. لذلك دعت روسيا إلى إنشاء «لجنة اقتصادية دولية» تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء وتتوزع الأصوات فيها وفقاً للقوة الاقتصادية لكلّ بلد عضو[3].

بالمقابل، برزت في

(1) الديار، العدد 2106، السبت 3 حزيران 1994، ص 21.
(2) السفير، العدد 6813، السبت 25 حزيران 1994، ص 18.
(3) نيكولاي أندرييف، لجنة اقتصادية قراراتها ملزمة، الحياة، العدد 11528، السبت 10 أيلول 1994، ص 8.

روسيا فئة جديدة من المتموّلين الكبار الذين أثروا خلال الحكم الاشتراكي واضعين أموالهم في مصارف خارج البلاد. وقد قدّرت هذه الأموال بحوالى 175 مليار دولار أميركي. ومع تراجع الاقتصاد الروسي، وتفشّي البطالة والتضخّم النقدي وتكاثر التعديات والسرقات، راح هؤلاء يخشون على ثرواتهم، ممّا دفع إلى إنشاء شركة مغفلة Many time international limited تعرض على الأغنياء منحهم جنسية جديدة غير روسية مقابل مبلغ 150 ألف دولار. وصرّحت إحدى مديرات الشركة أنّها تتلقى بين خمسة عشر طلباً إلى عشرين طلباً كل أسبوع(1).

أخيراً، بلغ التراجع الاقتصادي حدًّا تراجعت معه حتى أسعار الشقق والأراضي، وذلك لرفض أصحاب الأموال كل استثمار في البلاد، خاصة بعد عودة الشيوعيين خلال الانتخابات النيابية في كانون الأول 1995. وهذا الخوف أغرى هؤلاء إلى العودة إلى وضع أموالهم مجدداً خارج روسيا وخاصة في سويسرا، حتى ولو اضطروا إلى بيع شققهم وأراضيهم بأسعار منخفضة جدًّا، كما أكّد ألكسندر سافنكو(2).

كل هذه المصاعب جعلت الاقتصاد الروسي في وضع حرج جدًّا، وأصبحت الدولة بحاجة إلى مساعدات خارجية خاصة من الولايات

(1) Isabelle LASSERE, Russie, une seconde vie pour 150.000 dollars, Le Figaro, N° 16097, Lundi 10 Mai 1996, p.32.

(2) LASSERE, Idem; p.32.

المتّحدة وأوروبا الغربية واليابان.

هـ- المشكلات العرقية والعقائدية والدينية

أعاد حدث انهيار الاتحاد السوفياتي العامل الديني، خاصة الأرثوذكسي، إلى واجهة الأحداث في روسيا، فبدأ رجال الدين، وعلى رأسهم بطريرك موسكو وسائر روسيا ألكسي الثاني، يلعب دور بارز في أحداث البلاد؛ دور كانت الشيوعية قد منعتهم من لعبه رغم درجة التديّن الكبرى التي أظهرها المجتمع الروسي منذ أيام القياصرة. واستمر دور رجال الدين في التصاعد، لاسيما وسط المشكلات الكبرى التي تعرضت لها البلاد.

علاوة على ذلك، خلقت عودة الدين إلى الساحة مشكلات لم تكن ممكنة الحدوث خلال العهد الاشتراكي. وأولى هذه المشكلات عكسها الصراع الروسي الشيشاني. فسلسلة جبال القوقاز تجمع شعوباً ذات أعراق مختلفة، لا هي آسيوية محض ولا هي أوروبية صافية. وسكان أرمينيا وآذربيجان وجورجيا والشيشان يعودون في أصولهم التاريخية إلى التركمانية والمنغولية والتترية والشركسية والفارسية، من خلال أثنيات كان يجمعها في السابق الولاء للجبّار السوفياتي، لكن انهياره سبّب تشرذمهم وتشتّتهم، وحتى صراعهم العسكري.

ويهدف الشيشانيون إلى إعلان دولة إسلامية والاستقلال عن روسيا التي يرون فيها العدو اللدود عرقيًّا ودينيًّا. هذا الشعور، الذي بقي مكبوتاً طيلة العهود

الاشتراكية، عاد للظهور مع انهيار منظومته. والتاريخ الشيشاني حافل بالمواقف ضد روسيا. فخلال الحرب الروسية- العثمانية، انحازوا لاسطنبول ضد موسكو. وغداة الثورة البولشفية، حاولوا الانفصال التام عن النظام السوفياتي المتضعضع. وحتى خلال الحرب العالمية الثانية، انحازوا إلى جانب الألمان عندما اجتازت جيوشهم جبال القوقاز، ممّا دفع بستالين إلى معاقبتهم ونفي مئات الألوف منهم إلى آسيا الوسطى وسيبيريا. وهكذا اعتبرت الشيشان المركز التاريخي لنضال شعوب القوقاز الشمالي الإسلامية ضد روسيا الأمبراطورية.

وخطورة هذه الصراع أنه يظهر وكأنه مجابهة بين روسيا والمسلمين فيها، والذين يبلغ عددهم حوالى خمسين مليون نسمة، يعيش نصفهم في الجمهورية الروسية. هذا علاوة على أن تيارات استنكار لهذه الحرب بدأت تظهر في العالم الإسلامي بدءاً من أندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في العالم، مروراً بقبرص التركية، فالسعودية وداغستان وبلاد الشركس وجمهورية أديغ[1].

وضمن هذا الإطار، عُلم أن دودايـيف وجّه أنظاره صوب البلاد العربية، وقام في أيار 1994 بزيارة إلى لبنان مع بعض وزرائه، ولاسيما المعنيين بالأمور الدينية. وقد اتصل بالزعماء الإسلاميين في

(1) وكالة رويترز، مسخادوف يقسم اليمين على القرآن وليس على الدستور الروسي، رويترز، الخميس 30/ 1/ 1997.

لبنان، رغم رفض الحكومة اللبنانية استقباله[1].

وبعد مصرع دوداييف، أوصلت الانتخابات مسخادوف المتطرّف إلى رئاسة الدولة الذي أقسم اليمين في شباط 1997 على القرآن بدلاً من الدستور الروسي، وقد قاد بلاده نحو استقلال نسبي[2].

وأزمة الشيشان، التي أظهرت هشاشة السيطرة الروسية على جمهوريات الاتحاد، هي مثال للمشكلات التي قد تتعرّض لها الوحدة الروسية عرقيًّا ودينيًّا، وحتى أثنيًّا. ومن هذه المشكلات نذكر أيضاً يقظة القوميات في الجمهوريات السوفياتية السابقة، كما في داخل الاتحاد الروسي.

لقد ورثت روسيا إرثاً ثقيلاً، متمثّلاً بظاهرتين:

الأولى: وجود أكثر من سبعين وحدة إدارية شبه مستقلة داخل الاتحاد الروسي نفسه.

الثانية: انتشار الأثنية الروسية في مختلف هذه الوحدات، كما في سواها من الجمهوريات السوفياتية السابقة بشكل متداخل مع السكان الأصليين، تداخلاً عدائيًّا اخضاعيًّا.

لذلك تعتبر المسألة الشيشانية نموذجاً مصغراً عن هذا الواقع. فالسكوت عن انفصال الشيشان يحمل محظورين كبيرين:

الأول: انتقال العدوى

(1) جون كولي، هيرالد تريبيون، بعد أفغانستان روسيا تواجه تحدياً إسلاميًّا آخر، النهار، العدد 19028، الجمعة 23/ 12/ 1994، ص 3.

(2) وكالة رويترز، الخميس 30/ 1/ 1997.

إلى الوحدات المماثلة، مما يعرّض الاتحاد الروسي للتفكّك، وهو الذي وُقّع على معاهدة إنشائه في 31 آذار 1992 كل من 16 إقليماً مستقلاً، و11 وحدة ذاتية الإدارة، و18 جمهورية داخلية، و49 منطقة ذات صلاحيات محلية خاصة، ومدينتين تتمتّعان بوضع مميّز هما موسكو وسان بترسبورغ[1].

الثاني: يتمثّل بالتخلّي عن روس تشيشينيا الذين يشكّلون حوالى 20% من سكانها، مع ما يثيره ذلك من ردود فعل عند روس الجمهوريات الأخرى البالغين 45% في كازاخستان و33% في لاتفيا و20% في ليتوانيا و35% في أستونيا و27% في مولدافيا و30% في طاجكستان و14% في تركمنستان الخ...

1- مشكلة الأصولية الإسلامية

علاوة على مشكلة الأقليات ومشكلة الشيشان، تعرّض مجتمع الاتحاد السوفيات السابق لأزمات أصولية وعقائدية وعرقية. ففي أوزبكستان، تصاعد تأثير التيار الأصولي المسلم في مواجهة الحكومة، ما دفع بالرئيس إسلام كريموف إلى إعلان الحرب على الأصولية في آسيا الوسطى، وذلك منعاً لاستخدام الدين لأغراض سياسية كما يقول[2]. واصطدم كريموف مع الرئيس الإيراني

(1) جان عزيز، بين الإسلام والروس حكاية ثأر عمرها أكثر من قرن، مجلة النجوى، 23/ 1/ 1995، ص 18-21.

(2) أمير طاهري، رئيس أوزباكستان يعلن الحرب على الأصولية في آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، العدد 6379، الخميس 15/ 5/ 1996، ص 6.

رفسنجاني في اجتماعات قمّة منظّمة التعاون الاقتصادي التي انعقدت في تركمنستان في 11 نيسان 1996، مهدِّداً بتحطيم أرجل الذين يسعون إلى تصدير الأصولية إلى بلاده. كما وقّع مع كلّ من الصين وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا اتفاقية لمواجهة الأصولية المتنامية في المنطقة. وشجّع كريموف تدريس اللغة الوطنية، ما أدّى إلى التصادم مع التادجيك الناطقين بالفارسية والذين يشكّلون غالبية السكان في الجنوب، خاصة في سمرقند وبخارى.

بالمقابل، ومنذ نيل أوزبكستان استقلالها عام 1991 إثر تفكّك الاتحاد السوفياتي، حاول الإسلاميون المتشدّدون إنكار الهوية الوطنية، مطالبين بالانتماء إلى أمة المسلمين الكبرى[1]. وبدأت منظّمات دينية عديدة في بلدان إسلامية مختلفة، وخاصة في إيران وباكستان والسعودية وبلدان الخليج العربي، تخصص موارد كبيرة لإعادة أسلمة أوزبكستان، حيث شيّد أكثر من 2000 جامع جديد وعشرات المدارس لتدريس الفقه. وقد دفع هذا الوضع كريموف إلى التحالف مع تركيا العلمانية، إضافة إلى الولايات المتّحدة وإسرائيل[2].

وفي الإطار نفسه، بادرت تشوفاشيا وبشكيريا إلى اتخاذ تدابير تحول دون أداء مواطنيهما الخدمة العسكرية خارج أراضيهما، علاوة على

(1) المرجع نفسه.

(2) Bertrand DICALE, Ouszbékistan, l'Islam renaît à Boukhara, Le Figaro, N° 15737, Vendredi 24 Mars 1995, p. 4.

إعلانهما التمسّك الأكبر بصلاحياتهما وتصلبهما في الحرص على عدم تخطي السلطة المركزية لحقوقهما[1]. أما رئيس كونفديرالية شعوب القوقاز موسى شانيبوف CHANIBOV، فقد صرّح بأن اجتياح الشيشان قد يؤدي إلى انطلاق الحرب القوقازية الثانية، لأن شعوب القوقاز هي شعوب جبلية، لا تؤيد الشيشان في تطلّعاتها الاستقلالية في روسيا، لكنّها لا تدعم أيضاً العسكرية الروسية[2].

وفي طاجكستان، تحرّك المجاهدون الإسلاميون متسلّلين من الحدود الأفغانية للعمل ضد القوّات الشيوعية، ما دفع بروسيا إلى تعزيز قوّاتها على هذه الحدود. وزار زعيم المعارضة الإسلامية الطاجيكية إيران لمزيد من المساعدات والتعاون. وهكذا اندلعت حرب أهلية في البلاد بين الإسلاميين والحكم منذ 1992، موقعة آلاف القتلى ومشرِّدة عشرات الآلاف من السكان[3]. ودعمت موسكو الحكومة، فيما ساند المعارضة إسلاميون من مختلف الدول استُشهد منهم كثيرون[4].

(1) جمانة مفرّج، القوقاز الروسي بعد حرب الشيشان، النهار 19068، الأربعاء 22/ 2/ 1995، ص 11.

(2) Karel BARTAK, Goltsine en Tchéchénie, le Monde diplomatique, N° 490, Janvier 1995, p. 6.

(3) الحياة، العدد 11532، الأربعاء 14 أيلول 1994، ص 8.

(4) مصادر المجاهدين العرب في بيشاور أعلنت عن استشهاد 11 مقاتلاً «عربيًّا» وأسر 11 آخرين خلال اشتباكات ضد قوات الحكومة المدعومة من الروس، وذلك في بداية أيلول 1994.

2- المشكلات العقائدية

إلى المشكلات العرقية والدينية هذه، يمكن إضافة الصراع العقائدي، الذي همد فترة من الزمن إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، ليعود حاليًّا، من خلال عودة الحزب الشيوعي للظهور مجدَّداً على ساحة الأحداث في الاتحاد الروسي، وحتى في باقي دول المنظومة الاشتراكية السابقة. لقد زادت الصعوبات الاقتصادية، وتراجع مساعدات الغرب لروسيا، من قوة الاندفاع الشيوعي الحديث في الشرق الأوروبي.

والخوف من عودة الشيوعية دفع الرئيس الروسي يلتسين إلى محاربة المد اليساري، مستبعداً عودة تياراته إلى روسيا. بالمقابل، شنّ ألكسندر روتسكوي حملة عنيفة على الرئيس الروسي، معرباً عن عدم اقتناعه بما يشاع عن استقرار سياسي في روسيا، ومتهماً يلتسين ببيعها إلى الغرب، وبمساعدة أعدائها الغربيين في الداخل[1].

وعلى صعيد الجيش الروسي الذي دعم يلتسين مرتين عام 1991 خلال إحباط محاولة الانقلاب الشيوعي، وفي العام 1993 خلال التصدّي العنيف لعناصر المعارضة البرلمانية؛ يبدو أنّ تطوّرات الأحداث الأخيرة بدأت تبعده عن السيطرة الفعلية للرئيس. فقد رفض الضباط المعارضون إطاعة الأوامر الداعية لضرب السكان المدنيين في الشيشان، كما استمر المتصلبون بقصف العاصمة غروزني، حتى بعدما أمر يلتسين علناً بوقف هذا

---

(1) السفير، العدد 6900، الأربعاء 5/ 10/ 1994، ص 12.

القصف، مما دفع بالمواطن للتساؤل[1]:

من يتولّى الحكم في روسيا، يلتسين أم الجيش؟

لقد صرّح سيرجي يوشنكوف رئيس لجنة الدفاع البرلمانية أنّ ثمة خطراً حقيقيًّا من أن يصبح الجيش بمثابة قوّة غاشمة غير مسؤولة أمام أحد[2].

ومظاهر عودة الشيوعية لم تكن مقتصرة على روسيا، بل امتدت إلى وسط أوروبا. ففي بولندة، فازت غالبية شيوعية في الانتخابات. وفي هنغاريا، فاز الشيوعيون بغالبية نوّاب البرلمان خلال انتخابات ربيع 1994. وفي سلوفاكيا، سيطر الشيوعيون باسم جديد: «الحزب الديمقراطي الاجتماعي». وفي أوكرانيا، سيطر زعماء الشيوعية السابقون على اقتصاد البلاد[3].

وبالفعل، استغلّ الشيوعيون تنظيمات أحزابهم المهمة للسيطرة على اقتصاد بلدانهم، وحوّلوا هذه السيطرة، في مرحلة لاحقة، إلى تحكّم سياسي مطلق. فتملّك الأحزاب الشيوعية، داخل دول حلف وارسو السابق في وسط أوروبا، احتكار السياسة والاقتصاد، يتطلّب عشرات السنوات لزحزخة تأثيره في هذه الميادين. وهذه الأحزاب

(1) محمد المقريزي، أيام القيصر الأخيرة، المجلة، العدد 779، 15-21/ 1/ 1995، ص 43.

(2) المرجع نفسه.

(3) Anne APPLEB AUM, The fall and rise of the communists, Foreign affairs, vol 73, N° 6, November - December 1994, p. 7-13.

تستند في سيطرتها على زعماء الأحزاب السابقين الذين عادوا لاستلام الوظائف العليا في الشركات الاقتصادية الجديدة. وهكذا كان هؤلاء أكبر المستفيدين من الإصلاحات الاقتصادية في بلدان وسط أوروبا.

و- الفساد والمافيات والإرهاب

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وخلال المرحلة الانتقالية التي سادت دول أوروبا الشرقية وحتى روسيا الاتحادية، راحت المافيات تعمل لتثبيت دورها في مجتمع السوق الجديد. وهكذا ظهرت رؤوس الأموال الضخمة التي كانت مهرّبة إلى الخارج، واعتبرت موسكو المدينة التي تحوي أكبر عدد من السيارات الفخمة، وأبرزها المرسيدس والليموزين. كما تكاثرت أيضاً أعمال الفساد والإفساد وعمليات تفجير القنابل[1].

نقلت مجلة الإكسبرس الفرنسية أنّ مدير التلفزيون الروسي العام اغتيل أمام منزله لأنه تجرّأ وهاجم الاحتكارات الإعلانية التي تسيطر عليها المافيات. كما جاء في المجلة أن 35% من النشاط الاقتصادي في روسيا تحتكره المافيا، التي اغتالت، خلال 3 أشهر، ثلاثة نوّاب وعشرات رجال الأعمال الروس[2].

ويردّ بعض المحللين بعضاً من أعمال الإرهاب في موسكو إلى الثلاثين ألف شيشاني الذين يعيشون فيها، وغالبيتهم بطريقة غير مشروعة. لقد شكّل بعض هؤلاء، ردًّا

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ 13 آذار 1994.

(2) Sylvaine, PASQUIER, Moscou: L'autre guerre tchéchéne, L'Express 2279, 16 Mars 1995, p. 43.

على حرب الشيشان، جماعات ضغط عملت للسيطرة على المصارف ولتهريب المواد المشعّة والذهب وحتى النفط الخام، الذي يعبر من غروزني عبر مرفأ باتومي في جورجيا، والسيارات وقطع البدل والأسلحة المتنوعة وصولاً إلى الصواريخ.

ز- القوّات المسلحة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اختلّت هيكلية القوّات المسلّحة، ممّا دفع بموسكو إلى مراجعة كل نظرياتها العسكرية. لقد فقدت الدول المستقلة 13 جيشاً وفيلقاً للمشاة وأربعة جيوش مدرّعة وجيشين من قوّات الصواريخ وثلاثة جيوش للدفاع الجوي وخمسة جيوش جوية وكميات هائلة من احتياط السلاح والذخيرة. ونقلت قواعد الاحتياط الاستراتيجي من حوض الفولغا إلى الأورال.

ويبرز خلاف بين القادة الروس حول ضرورة إبقاء عدد الجيش كما هو حاليًا أي 1,9 مليون جندي، وحول مدى جهوزية القوّات المسلحة. أمّا الأسطول، فإنه راح يتفسّخ في مكانه. أُضيف إلى ذلك تخفيض موازنة الجيش إلى 5% من الناتج الوطني.

وأشار المراقبون إلى أن الجيش أُصيب بجميع أمراض المجتمع الروسي، بما فيها سرقة الممتلكات والأسلحة وبيعها بطريقة ظاهرة، وذلك بسبب الرواتب الضئيلة. وفي سلاح الجو انخفض عدد الطائرات من 11 ألفاً إلى ستة آلاف، بينها 2500 فقط جاهزة للقتال، كما كان ثمة معدات كثيرة معطّلة بسبب نقص قطع البدل.

وزادت حرب الشيشان المشكلة تعقيداً، إذ ظهرت القوّات المسلّحة كمارد من أرجل طينية.

علاوة على ذلك، لم يبقَ الجيش الروسي بمنأى عن الإصلاحات التي تمّت بقيادة يلتسين، إذ عمل الديمقراطيون على الحدِّ من نفوذ العسكريين الذين تلقّوا تربيتهم العسكرية والوطنية على يد الحكم الشيوعي السابق. كما ساهم حل حلف وارسو، وانسحاب الجيوش السوفياتية من أوروبا بسرعة واقتسام هذه الجيوش وأسلحتها وأساطيلها بين الجمهوريات المستقلة، في إضعاف فاعليتها وتدهور معنوياتها[1].

أشارت مجلة الفكر العسكرية الروسية إلى نقاط الضعف في الجيش وردّتها إلى خفض موازنته إلى 5% من الناتج الوطني، مما قارب نسبة النقص في عديد الوحدات الـ12%، أي الحد الذي يمكن عنده القول إنّ الجيش غير جاهز للقتال. كما تضاعف عدد المتخلّفين عن خدمة العلم 10 مرات، بين عام 1989 (2800 متخلّف) وعام 1995 (28000). كل هذه العوامل أثّرت سلباً على معنويات هذا الجيش.

ثالثاً: محاولات استعادة الدور السوفياتي

مقابل هذا التشرذم وهذه المشكلات التي خلّفها

(1) ميشال يمين، الجيش الروسي في الانتخابات الرئاسية، النهار، 19445، الخميس 22/ 5/ 1997، ص 13.
سامي عمارة، روسيا تعبد بناء قوّاتها المسلحة، الشرق الأوسط، العدد 6736، الخميس 8/ 5/ 1997، ص 17.

الانهيار السوفياتي، والتي تحمّلت روسيا وزرها الأكبر، برزت في موسكو تيارات جديدة تنادي بالإصلاح، وضبط الأوضاع، وتحسين الاقتصاد، وإجراء إصلاحات شاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلاقات الخارجية، وذلك بهدف استعادة الدور السوفياتي المفقود.

فروسيا، التي لم تتأقلم حتى مع حدث انهيار الاتحاد السوفياتي، حافظت منذ العام 1991 على مستوى لا بأس به من الحضور السياسي والأمني على الساحة الدولية. وللتأكيد على ذلك، يمكننا التذكير بما نقلته وكالات الأنباء الروسية بتاريخ 21 نيسان 1996 عن الرئيس كلينتون حول إحراز تقدم في مباحثاته مع الرئيس يلتسين تجاه حلّ خلافاتهما بشأن تنفيذ معاهدتين للحدّ من التسلّح، ولا سيما بشأن الحدّ من الخلافات حول الصواريخ المضادة للصواريخ، وذلك خلال قمة ثنائية جمعتهما.

وممّا لا شك فيه أن حجم روسيا العسكري، ودورها في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها على دول العالم الثالث وفي مجالات التسلّح غير التقليدي؛ كلّها عوامل تؤهّلها للعب دور هام في الشؤون الدولية، رغم تأخّر اقتصادها، ورغم المشكلات التي خلّفها انهيار عالمها الاشتراكي. فبالفعل، حاولت روسيا وما تزال، خاصة مع الرئيس فلاديمير بوتين فرض نفسها وتأثيرها في العالم من خلال مظاهر، سنذكر أهمها في القسم الأخير من هذا الفصل.

أ- الوضع الاقتصادي

كما سبق وذكرنا، وبعد

ست عشرة سنة ونصف من قرار مجلس الدوما الروسي الذي ألغى الاتحاد السوفياتي السابق، يبدو الرئيس فلاديمير بوتين، في بداية العام 2008، مصمّماً على إعادة روسيا إلى لعب الدور الموازن الذي اضطلع به الاتحاد السوفياتي سابقاً. كما أن استطلاعات الرأي التي جرت أظهرت أن 75% من الروس راضون عن رئيسهم، خصوصاً من أعجوبته الاقتصادية التي أعادت البلاد إلى مصاف الدول المتطورة[1].

فالوضع الاقتصادي الروسي بدأ بالتحسّن، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام التي تغص الأراضي الروسية فيها. لقد وقعت شركات الطاقة عشرات العقود مع شركات غربية لاستثمار المليارات في الاقتصاد الروسي، خصوصاً في البنى التحتية النفطية. أضيفت إلى ذلك إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى أبرزها:

- فرض ضريبة دخل بنسبة موحدة ومتدنية.
- القضاء على ظاهرة التهرّب من دفع الضرائب.
- سنّ قوانين خاصة واضحة تشجب الملكية الخاصة.
- الإتاحة لرأس المال الأسود بأن يخرج من مخبئه ويستثمر.
- قيام المصرف المركزي الروسي بحملة تطهير شاملة للشبكة المصرفية التجارية.
- فرض الرقابة على

(1) سيفر بلوتسكر، الروس عائدون، صدى البلد، نقلاً عن يديعوت أحرونوت، العدد 1129، 16 آذار 2007، ص 34.

العملات الأجنبية بشكل كامل تقريباً.

- السماح باستبدال الروبل الروسي بعملات أجنبية، الأمر الذي عزّز قوّة العملة الروسية.

- زيادة رواتب الشرطة، الأمر الذي ساعد في فرض الأمن والخفض من استهلاك الفودكا.

وخلال العام 2007 تبين أن الحكومة الروسية تمتلك فائض ميزانية بنسبة 8% من الناتج القومي، كما لديها احتياطي من العملة الأجنبية الرسمية بقيمة 320 مليار دولار، مقارنة مع 12 ملياراً قبل ثماني سنوات. وارتفع الدخل الحقيقي الصافي للاقتصاد المنزلي 12% سنويًا، فنجا نحو 20 مليون روسي من براثن الفقر. وارتفع الناتج المحلي للفرد بنسبة 300%. أما غالبية المداخيل من النفط والغاز والمعادن، فأصبحت تستثمر من جديد في الاقتصاد الروسي، الأمر الذي سرّع النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى غير مرتبطة بالطاقة.

مصانع الإنتاج في روسيا، والتي كانت قد صدأت، عادت إلى العمل من جديد موظّفة ملايين العمال على خطوط الإنتاج الحيوية. كما عاد المستثمرون إلى البلاد، وأصبح تأثيرهم ملموساً في مسافات بعيدة عن المدن الكبرى، والضواحي الروسية التي غيَّرت طابعها وأعادت بناء نفسها.

وهكذا، فإن اقتصاد روسيا يمر، في بداية العام 2008، في ذروة انقلاب صناعي جديد ما بعد الشيوعي. انقلاب يمزج التأميم

الصناعي المضبوط بالرأسمالية الحرة، ما يعني سيطرة الدولة على الصناعات الثقيلة وعلى المواد الأولية الطبيعية ووسائل الإعلام.

وهنا يبرز سؤال:

- هل إن من المؤكّد أن النهج الاقتصادي السياسي الذي اعتمده الرئيس بوتين سيحافظ على بقائه بعد خروج بوتين من الرئاسة؟

ويجيب المراقبون على هذا السؤال بأن النهج السياسي سيتابع لأن الرئيس بوتين سيتمكّن من اختيار الرئيس المقبل لروسيا. أما النهج الاقتصادي، فعلينا الانتظار بضع سنوات لنرى روسيا مجدداً دولة اقتصادية عظمى.

ب- الحنين إلى العظمة

منذ مطلع 1993 سعى الزعماء الروس إلى إقناع دول الغرب بحسن نواياهم وباستعدادهم لدخول الساحة السياسية الدولية وفق القواعد التي رسمها الغرب. أمّا الآن، فهؤلاء الزعماء يسعون، ليس فقط إلى ذلك، إنّما إلى التأكيد على مكانة بلادهم واستقلاليتها وأهميتها وإمكانية لعبها دوراً بارزاً في الأحداث الدولية.

كتب وزير الخارجية الروسي الأسبق أندريه كوزيريف في مجلة نيويورك تايمز مقالاً جاء فيه[1]:

«العظمة هي قدر روسيا، سواء حكمها الليبراليون أو الشيوعيون أو القوميون. وهي

(1) رغيد الصلح، روسيا تحنّ إلى العظمة، الحياة، العدد 11388، الجمعة 22 نيسان 1994، ص 9.

ستبقى، مهما واجهت من متاعب وصعوبات، قوة عظمى. إنّ هذه القوة لا تُقاس بعدد القنابل الذرية، إنّما بطاقاتها المخزونة وبقدراتها البشرية التقنية وبموقعها الجيوستراتيجي».

أما مستشار الرئيس يلتسين فياشسلاف كوستيكوف، فقد أكّد، وباللغة نفسها، أنّ «روسيا كقوّة عظمى تملك استراتيجيتها ومصالحها المستقلة عن الولايات المتّحدة وأوروبا».

هذه التصريحات تعكس الرغبة الروسية في العودة إلى ماضي الدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي سابقاً، والذي سمح بتصنيفه القوّة العظمى المقابلة للجبّار الأميركي في التأثير العالمي.

وبالفعل، فإن ما تملكه الدولة الروسية من المقومات المادية والبشرية، وخاصة القوة العسكرية، علاوة على الممارسات الأميركية التعسُّفية في أرجاء العالم، تفسح في المجال أمام الأحلام الروسية للتحقّق. وزادت هذه الأحلام قوّة مشاريع الزواج بين واشنطن وموسكو والشراكة الأوروبية من أجل السلام، والدور البارز في يوغوسلافيا السابقة وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة.

لقد عكست عناوين الصحف العالمية في أكثر من مناسبة، لا سيما إزاء مجزرة سارايفو في أيار 1994، هذا التوجُّه. ومن هذه العناوين نذكر: «الاتصالات الأميركية- الروسية مقطوعة»، «بوادر مواجهة أميركية- روسية»، «البلقان تشتعل وخطر الحرب يخيّم على أوروبا»، «هل نحن على أبواب حرب عالمية؟».

وعشرات العناوين الأخرى[1].

أما الزعيم المتشدّد جيرينوفسكي، فقد طرح فعلاً مشروعاً لروسيا العظمى يذكّر بمشاريع بطرس الأكبر الهادفة للوصول إلى البحار الدافئة، وذلك في كتابه الشهير «الوثبة الأخيرة نحو الجنوب»، وفي بنود أربعة[2]:

1- إعادة ترتيب البيت الروسي الداخلي.

2- التصدّي للخطر التركي أي «الأطلسي الجنوبي».

3- الانطلاق لإقامة روسيا عظمى يحدّها البحر المتوسط والمحيط الهندي، عبر أفغانستان وإيران وتركيا.

4- استخدام روسيا كل ما لديها من أوراق، بما فيها التهديد بالسلاح النووي، للضغط على الغرب وإرغامه على القبول بنظام عالمي جديد يختلف عما هو قائم حاليًّا، ويراعي مصالح روسيا العظمى كاملة في العالم.

وضمن الإطار نفسه، وفي خطوة لافتة أثارت عاصفة سياسية جديدة، ألغى الرئيس يلتسين في منتصف شهر آذار 1996 النص الذي انتهى بموجبه رسميًّا الاتحاد السوفياتي السابق، رغم معارضة شديدة في البرلمان الروسي[3]. فالرئيس يلتسين وإدارته تعاملوا مع الأحداث الدولية من منطلق تشكيل

(1) غازي خلف، عودة الدور الروسي وهم أم حقيقة، الديار، العدد 2073، الاثنين 30 أيار 1994، ص 7.
(2) أحمد صبرا، أيام يلتسين الأخيرة، مجلة الشراع، العدد 619، 4 آذار 1994، ص 35 -37.
(3) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 15 آذار 1996.

بلادهم قوّة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتّحدة. واعتبروا أنّ التفاهم يتمّ في إطار احترام أهداف موسكو ومصالحها، وليس الخضوع الكامل والتخلّي عن كل المراكز التي تحفظ هذه المصالح[1].

وتساءل المراقبون مع نهاية القرن العشرين: هل تملك روسيا إمكانات سياستها؟

وهل تُحسن تطبيق مبدأ «نسبية الأهداف للوسائل»؟

ومع بداية العام 2008، وبعد عشر سنوات على هذا التساؤل، وبعد تمكّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من تصحيح المسار الروسي ودفع بلاده قدماً، نستطيع التأكيد أن روسيا عادت فعلاً دولة عظمى وعادت إلى لعب بعضٍ من الدور السوفياتي السابق، وتعمل على استعادة هذا الدور كاملاً، وذلك عبر مظاهر سنذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

فعلى الصعيد النووي الإيراني، ورغم التحذيرات الأميركية والأوروبية، أعلن مسؤول حكومي روسي في الثامن عشر من كانون الثاني من العام 2008 أن روسيا ستستكمل تسليم كل الوقود اللازم لمحطة بوشهر الإيرانية للطاقة النووية خلال شهر شباط من العام 2008، كاشفاً عن أن المحطة ستبدأ العمل في صيف العام نفسه. وكانت إيران قد أعلنت في التاريخ نفسه تسلّم الشحنة الثالثة من الوقود النووي المنخفض

(1) صالح بسيوني، روسيا كقوّة تحاول أن تبقى عظمى، الحياة، العدد 11819، الأحد 2 تموز 1995، ص 17.

التخصيب من روسيا إلى المحطة التي تبنيها روسيا منذ العام 1995، بعد أن امتنع الأوكرانيون والألمان عن استكمال بنائها بضغطٍ دولي[1].

وكانت وزيرة خارجية إسرائيل ستيفي ليفني قد حذّرت في السابع عشر من كانون الثاني من العام 2008، أثناء زيارتها لموسكو، من أن شحنات الوقود النووي الروسي إلى إيران يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية. وقالت ليفني: «إن روسيا عنصر أساسي على الساحة الدولية وتعتبر وسيطاً بين إسرائيل والجانب الفلسطيني»[2].

وكانت روسيا قد دأبت على اتخاذ مواقف استقلالية عن القرارات الدولية بشأن الأزمة النووية الإيرانية. ففي الحادي والعشرين من آذار من العام 2007، وفيما بدأ مجلس الأمن الدولي مفاوضات أولية حول فرض عقوبات جديدة على إيران، عارضت روسيا فرض عقوبات مبالغ فيها وفق ما أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف[3].

وفي السادس والعشرين من كانون الأول من العام 2007، وفيما أعلنت إيران، على لسان وزير دفاعها مصطفى محمد نجار، أنها ستتسلّم قريباً بطارية صواريخ طراز «أس 300» الروسية التي تعتبر من أكثر الأنظمة

(1) وكالات الأنباء العالمية، 18 كانون الثاني 2008.
(2) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 17 كانون الثاني 2008.
(3) وكالات الأنباء العالمية، 20 آذار 2007.

الصاروخية تطوراً في العالم، أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أن إمدادات روسيا من الوقود النووي لمحطة كهرباء بوشهر تجعل من غير الضروري أن تسعى إيران لمتابعة التخصيب. ورفض لافروف قيام الدول الست التي تتعاطى مع الملف النووي الإيراني، أي بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتّحدة، بالحديث عن أي تغيير للقيادة الإيرانية[1]. وأكّد لافروف أن روسيا ستقف بقوّة ضد أي محاولة لاستخدام مسألة البرنامج النووي الإيراني من أجل ضمان تغيير النظام في إيران.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد بحث الأزمة النووية الإيرانية مع رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي في العشرين من حزيران من العام 2006، وأمل في إمكان حلّ مواجهة إيران مع الغرب في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2]. وفي الأول من أيلول من العام 2006 وصفت روسيا فرض عقوبات على طهران، لرفضها وقف الأنشطة النووية الحساسة، بأنه طريق مسدود[3].

إنما، وأمام رفض إيران جميع الدعوات الدولية لوقف تخصيبها لليورانيوم، في وقت أخذت روسيا على عاتقها تزويدها باليورانيوم المخصّب اللازم لاستخدام محطة بوشهر

(1) وكالات الأنباء العالمية، موسكو 26 كانون الأول 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، باكو، 20 حزيران 2006.
(3) المرجع نفسه، طهران، 1 أيلول 2006.

النووية، عاد الرئيس بوتين وقبل بتوجيه إنذار إلى طهران بهذا الشأن، فقد نقلت وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية الرسمية أن موسكو ترى إمكانية للجوء إلى «العصا»، من خلال الموافقة في الثالث والعشرين من كانون الثاني في العام 2008، على قرار قوي إلى حدٍّ ما حيال إيران[1]. جاء هذا بعد سلوك إيران السلبي تجاه التمنيات الروسية بوقف تخصيب اليورانيوم.

ومن مظاهر العودة إلى عظمة روسيا التاريخية، أعلنت القوّات الجوية الروسية، في الثامن عشر من كانون الثاني من العام 2008، أن جميع أنواع الطائرات الحربية في سلاحها الجوي ستشارك في العرض العسكري الذي يقام في الساحة الحمراء في موسكو في ذكرى يوم النصر على النازية في 9 أيار[2]. وهذا العرض الجوي يذكّر العالم بالعروض السابقة للاتحاد السوفياتي في الساحة الحمراء.

ج- ضبط الساحة الروسية

بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي بقيت تعيش في الاتحاد الروسي شعوب وأثنيات تفوق في عددها المائة، ومجموعات إنسانية تختلف قوّة ارتباطها بالدولة باختلاف موقعها وتاريخها وديانة سكانها وثرواتهم ومصالحهم. لقد ساهمت الصعوبات التي اعترضت حلّ المعضلات السياسية والاقتصادية في روسيا في تقوية المشاعر القومية لدى

(1) وكالات الأنباء العالمية، 17 كانون الثاني 2008.

(2) المرجع نفسه، 18 كانون الثاني 2008.

بعض الشعوب في مناطق متنوعة من البلاد. كما ساهم هذا الوضع في دفع شعوب أخرى إلى المطالبة بالاستقلال ومحاولات الانفصال عن الوطن الأم.

كل هذا دفع بروسيا إلى بذل الجهود في سبيل إعادة ضبط ساحتها الداخلية قبل الانطلاق، ربّما، إلى إعادة توحيد دول الاتحاد السابق، في مرحلة لاحقة.

لقد برزت النزعة التفكّكية بصورة كاملة في أزمة الشيشان، والتي ظهر تخوّف من امتدادها لتشمل مناطق أخرى. هذه الأزمة، التي بدأت في كانون الأول 1994، والتي سبق الكلام عليها في هذا المقال، ما زالت روسيا تحاول حلّها سلميًّا أو عسكريًّا. فالقيادة الروسية تعتبر الشيشان جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وهذا ما أكّده يلتيسين عندما صرّح من غروزني بأنّ «الشيشان جزء من روسيا، ولا وجود لها في أيّ مكان آخر»[1].

وتعتبر روسيا القوقاز جسر العبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، عبر وادي أراكس الذي يسمح بإقامة الاتصال بين تبريز وأرضروم وبين إيران والأناضول. لذلك فهي تعتبر أنّ إعادة جمهورية الشيشان إلى حضن الطاعة هي مثال لباقي الجمهوريات لعدم التفكير بالانفصال عن الوطن الأم، رغم ما يبعدها عنه من اختلافات عرقية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية. هذه الأهمية دفعت بالرئيس إلى

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، موسكو، الثلاثاء 28 أيار 1996.

تكليف الجنرال القوي ليبيد التوجُّه إلى منطقة العمليات والعمل على حلّ القضية بكاملها.

حتى في الداخل الروسي أجرى يلتسين، بعد إعادة انتخابه، إصلاحات هامة أبقى بموجبها فيكتور تشيرنوميردين رئيساً للوزراء وعيّن الجنرال ليبيد رئيساً لجهاز الأمن. كما أكّد أنه سيُجري تعديلات جادة لتعزيز الإنتاج الصناعي ورفع معدّلات المعيشة، وأنه سيضم محترفين بأفكار جديدة إلى حكومته. لكنه عاد وعزل ليبيد، بعد محاولاته الاستقلالية عن القيادة الروسية، وأقال رئيس أركان الجيش واستبدله بآخر موالٍ له. من جهة أخرى بدأ الرئيس الروسي بتاريخ 21 أيار 1997 حملة جديدة على الفساد، وتعهّد باتخاذ إجراءات صارمة للقضاء عليه، كما التزم تنفيذ الإصلاحات العسكرية التي تأخّر تنفيذها.

لكن ضبط الساحة الروسية سيحصل مع الرئيس (القيصر الجديد) فلاديمير بوتين الذي تمكّن من تركيز الاقتصاد الروسي طوال مدة ولايته، فبدا هذا الاقتصاد في بداية العام 2008 ثابتاً وقوياً[1]. وضمن إطار تعزيز دور الكرملين في إدارة شؤون الحكم في روسيا، أجرى الرئيس بوتين في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام 2005 تعديلات مفاجئة في عدد من المناصب رفيعة المستوى في القيادة الروسية

(1) للتفاصيل عن قوة الاقتصاد الروسي يمكن مراجعة الفقرة أ من البند ثالثاً في هذا الفصل.

Le Figaro, N° 16080, Lundi 29 Avril 1996, p.2.

وفي مبعوثي الرئيس إلى مناطق مختلفة من العالم[1].

ومنذ تسلّمه الحكم في روسيا في آذار من العام 2000، انطلق عهد الرئيس بوتين بسلسلة من الإصلاحات الموعودة، فانخفضت نسبة البطالة، وارتفع ناتج الدخل القومي، وأصبحت روسيا على سكّة القطار الذي يستعدّ للانطلاق إلى سيبيريا حيث حقول النفط التي تشكّل الثروة الحقيقية للبلاد.

وفي مجال السيطرة على الثروات الداخلية، اقترحت وزارة الموارد الطبيعية الروسية أن يصنّف قانون الثروات الطبيعية الجديد حقول الغاز، التي يحتوي الواحد منها على ما لا يقل عن 75 مليار متر مكعب من الغاز، باعتبارها مكامن إستراتيجية للغاز الطبيعي. وهذا يعني أنه لن يسمح للشركات الأجنبية باستخراج الغاز في الأراضي الروسية إلا عندما يستعين بها الشريك الروسي، أي «غاز بروم» التي تمتلك خطوط أنابيب الغاز الروسية وتملك أكبر احتياطات من الغاز في العالم، أي 29 تريليون متر مكعب.

على الصعيد الأمني العسكري، أعادت الجيوش الروسية بناء نفسها وترساناتها من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية. كما ضبطت الساحة الداخلية أمنيًّا ومنعت احتكار المافيات للثروة الروسية.

وخلال المؤتمر العالمي للصحف الذي أقيم في

(1) وكالة الصحافة الروسية، موسكو، 14 تشرين الثاني 2005.

موسكو في الخامس من حزيران من العام 2006، ردّ الرئيس بوتين على الانتقادات التي وجّهت إليه بشأن انتهاكات حرية الصحافة في روسيا بأن سيطرة الدولة على وسائل الإعلام كانت في تراجع[1].

على الصعيد الديني، حقّقت الكنيسة الأرثوذكسية، في السابع عشر من أيار من العام 2007، مصالحة تاريخية مع فرعها في المنفى، وذلك برعاية شخصية من الرئيس فلاديمير بوتين الذي وضع حدًّا لثمانين سنة من الانقسام، ضمن مفهومه لضبط الساحة الداخلية الروسية، تمهيداً للعودة إلى لعب الدور السوفياتي السابق في العالم. فقد وقَّع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في الخارج المتروبوليت لآفر وبطريرك موسكو وعموم روسيا الكسيس الثاني وثيقة إعادة توحيد الكنيستين[2]. وبموجب هذه الوثيقة أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في الخارج، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، جزءاً لا يتجزأ من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية[3].

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 5 حزيران 2006.

(2) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 17 أيار 2007.

(3) كانت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية قد تأسست في الخارج في عشرينات القرن الماضي، من قبل رجال دين فروا من روسيا البلشفية، بعد أن دمر ستالين كاتدرائية المسيح المخلص في موسكو. وكان في العام 1918 قد وجّه البطريرك الروسي تيخون نداءً ضد السلطة الجديدة، فأوقفه البولشفيون ووضعوه في الإقامة الجبرية حيث توفي في العام 1925. اضطر البطريرك الجديد سيرغي أن يعلن في العام 1927 ولاءه للحكومة السوفياتية داعياً كنيسة المنفى إلى التعاون معه.

وهكذا، ومع بداية العام 2008، يبدو الرئيس فلاديمير بوتين ممسكاً بالوضع الداخلي الروسي الذي أعاد ضبطه بنفسٍ طويل وإدارة فاعلة. ونظراً لأن الدستور الروسي لا يسمح باستمرار الرئيس أكثر من ولايتين متتاليتين (14/ 3/ 2000- 14/ 3/ 2004) (14/ 3/ 2004- 14/ 3/ 2008)، لكنه يحق له العودة بعد فترة رئاسية لشخصية أخرى، فإن بوتين أسقط حظوظ سيرغي إيفانوف في الرئاسة وأطلق يد فيكتور زوبكوف على رأس الحكومة الروسية، على أن يستلم الرئاسة في الرابع عشر من آذار من العام 2008، تمهيداً لعودة بوتين في العام 2012. فالبوتينية، كنهج اقتصادي- سياسي، ستحافظ على بقائها بعد خروج بوتين نفسه من الرئاسة.

كلّ ذلك يهدف إلى ضبط الساحة الروسية الداخلية.

د- محاولات إعادة الشيوعية

فيما حذّر الرئيس الروسي في نيسان 1996 من عودة الشيوعية إلى السلطة، أشار استطلاع للرأي، أُجري خلال الانتخابات الرئاسية في روسيا، إلى الشعبية الكبيرة التي يتمتّع بها الزعيم الشيوعي غينادي زيوغانوف والذي كاد يصبح رئيساً للاتحاد الروسي، لولا تدخّل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة[1].

وإمكانية عودة الشيوعية إلى روسيا ما هي سوى مظهر من مظاهر محاولات الدولة الكبرى للعودة إلى لعب دور بارز في الأحداث الدولية.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين 29 نيسان 1996.

لذلك يصبّ التيار الشيوعي القومي في خانة المحاولات الروسية للاستقطاب الدولي ولاستعادة الدور السوفياتي المفقود.

ومن مظاهر الرغبة هذه سجل احتفال روسي في 9 أيار 1996 على الطريقة السوفياتية . فبمناسبة عيد النصر، نشرت راية النصر الحمراء التي أعاد يلتسين اعتبارها، واستعرضت قطع من القوّات المسلحة سارت في الساحة الحمراء. كما نظّمت مسيرات يسارية ضخمة شارك فيها نحو ربع مليون من المتظاهرين رفعوا شعارات شيوعية، وأكّد يلتسين عند استعراض القوى أنّ الراية الحمراء عادت تخفق من جديد فوق موسكو وروسيا[1].

وفي المناسبة نفسها، جرى إحياء تقليد قديم آخر حين اصطف إلى جانب الرئيس، فوق ضريح لينين، أعضاء القيادتين السياسية والعسكرية. وتساءل المحلّلون السياسيون والاقتصاديون: هل يهرب الروس من الأزمة الاقتصادية إلى أحضان الشيوعية مجدّداً؟

وبالفعل، عجِبَ الغرب الأوروبي والأميركي من أنّ شعباً تعرّض للاضطهاد طيلة سبعين عاماً من قِبل الشيوعية، قد ينتهي به الأمر للعودة إلى هذه الشيوعية. لكن هذا العجب يزول، إذا أجرينا دراسة نفسية واجتماعية داخل فئات الشعب التي رأت مجدداً أحلام العظمة تتجسّد، ليس بالترامي في أحضان الغرب،

(1) Le Figaro, N° 16080, Lundi 29 Avril 1996, p.2.

إنّما في العودة إلى الشيوعية التي تربّع الاتحاد السوفياتي خلال عهودها على أحد عرشي العالم الاستقطابي.

حتى على صعيد انتخابات الدوما، فاز الشيوعيون بحوالى ثلث المقاعد، الأمر الذي اعتُبر رسالة واضحة وجّهها الشعب الروسي، الحالم بالعودة إلى ميدان العظمة، إلى الغرب وخاصة واشنطن.

كما سجّلت الكتلة الشيوعية في مجلس الدوما نصراً في العشرين من تشرين الثاني من العام 1997 بإلزام الرئيس يلتسين بعزل نائب رئيس الوزراء أناتولي تشوبايس، إثر فضيحة «اتحاد الكتّاب» التي تقاضى خلالها كبار رجال الحكم رشاوى قدّرت بنصف مليون دولار مكافأة عن «كتيِّب» تحوم حوله الشكوك. وقد رفضت كتلة الحزب الشيوعي المشاركة في اجتماع مخصّص لمناقشة موازنة 1998[1].

وإذا ابتعدنا عن روسيا، للاحظنا أن الشيوعيين السابقين عادوا فعلاً إلى السلطة في كلٍّ من المجر وبولندا وتقدّموا في أكثر من مكان في أوروبا الشرقية بعد سنوات من انهيار الشيوعية. وفي بلغاريا شكّل الشيوعيون الركيزة الأساسية لحكومة الوسط. وفي سلوفاكيا شاركوا في حكومة الائتلاف. وفي رومانيا تولّى الزعيم الأيديولوجي أيون أيليسكو عام 1994 مقاليد الحكم.

رغم هذه النجاحات، استبعد الزعيم الروسي غورباتشيوف عودة الشيوعية، متسائلاً: لماذا أصبح الماضي

(1) وكالة رويترز، الخميس 20 تشرين الثاني 1997.

حاضراً، قبل أن يردّ السبب إلى المستوى المعيشي المتدني[1]. وبالفعل، وفي 30 تشرين الأول 1997 رفض «الدوما» الروسي اقتراحاً للاحتفال بثورة أكتوبر، وأكّد النواب اليمينيون أنها كانت سبباً في تدمير البلاد.

هـ- المظاهر العسكرية

رغم انهيار الاتحاد السوفياتي وتقاسم تركته العسكرية؛ ورغم مغادرة الجيش الروسي لبرلين عام 1994 دون احتفالات عسكرية، ولا موسيقى، منهياً مرحلة عظيمة في تاريخ الشرق الأوروبي؛ ورغم دخوله إلى موسكو دون تشريفات[2]، فإن هذا الجيش ما زال يوحي بالرهبة بسبب إمكاناته الهائلة. ففي الوقت الذي بدأت الوحدات الروسية أول مهمة حفظ سلام متعدّدة الجنسيات في البوسنة، أي أول مهمّة تحت راية حلف شمالي الأطلسي، أعلن وزير الدفاع بافيل غراتشيف أنّ بلاده تنوي الطلب من بطرس غالي أن يكون لقوّاتها العاملة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وضع القبّعات الزرق، وأن تكون عاملة تحت إشراف الأمم المتّحدة.

وفي مجال الطيران، كشفت روسيا امتلاكها طائرة حربية خفيّة، ممّا أدّى إلى

(1) ميخائيل غورباتشيوف، روسيا، لماذا أصبح الماضي حاضراً، الشرق الأوسط، العدد 6239، الخميس 28/ 12/ 1995، ص 9.
Isabelle LASSERE, Russie:Vladimir la «Rouge», Le Figaro N° 15759, Mercredi 19/4/1995, p 3.

(2) Pascale COULLOUDON, Armée rouge: départ de Berlin et arrivée à Moscou sans trompettes, Le Point N° 1146, 3 Septembre, 1994, p. 18.

مفاجأة كبيرة في معرض فارنبورو في بريطانيا[1]. فقد اعترف قائد سلاح الجو الروسي الجنرال بيوتر دينميكن بأن بلاده تملك طائرة من نوع (الشبح) «ميغ 42»، رغم نقص الأموال المخصّصة لمشاريع الطيران الروسية.

ورغم نفي وزير الخارجية الروسي، ورد على لسان مسؤولين روس، أن موسكو تنوي إنشاء 30 قاعدة عسكرية على أراضي رابطة الدول المستقلة. كما سُجّلت إشارات عدّة تصبّ في خانة أهمية المؤسّسة العسكرية الروسية، أبرزها تعيين أحد أبنائها الجنرال ليبيد، الحائز على ثقة الضباط، والذي يتمتع بخلقية عسكرية دون أيّة هوية سياسية، في أهم مركز أمني في الاتحاد الروسي[2].

كتب المحلّل الاستراتيجي أرباتوف مقالاً بعنوان: «هل الجيش لخدمة الشعب أم الشعب لخدمة الجيش؟»، أكّد فيه بأن الجيش الروسي مازال يحصل على أفضل الأسلحة وأعلى الرواتب والامتيازات. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كان لروسيا الحصة الكبرى من الجيش الضخم، أي ما يعادل 80% منه. كما يرى هذا المحلّل أن حجم المؤسّسة لا يتناسب مع القدرة الاقتصادية للبلاد، ولا حتى مع المخاطر الأمنية التي تتعرض لها روسيا[3].

---

(1) الحياة الاقتصادية، العدد 11527، الجمعة 9 أيلول 1994، ص 9.

(2) Le Figaro, N° 16173, Vendredi 16 Août, 1996, p.3.

(3) من مقابلة مع البروفسور الروسي فكتور كريميافيوك، الشرق الأوسط، العدد 5436، الجمعة 12/ 7/ 1996، ص 17.

حتى على صعيد المساعدات العسكرية للخارج، يبدو أن روسيا بقيت، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تموّن دولاً عديدة، خاصة العراق وإيران وليبيا، بكميات من الأسلحة[1]. وعلى الصعيد النووي، ورغم الضغوطات الأميركية، تابعت روسيا مساعدة إيران للحصول على قنبلتها النووية. فقد أكّدت أجهزة المخابرات الأميركية أن موسكو وقّعت مع إيران اتفاقاً لتزويدها بأربع مفاعلات، مما يسمح لها باختصار برنامجها النووي بين 5 و10 سنوات[2]. كما فشل وزير الدفاع الأميركي وليم بيري في إقناع سلطات الكرملين بالعدول عن إنجاز السنترال النووي في بوشهر (إيران). وفشل زميله كريستوفر بالمهمة نفسها، لأن روسيا مصمّمة على متابعة تدخّلها في الخليج. بالمقابل، تخوّف مدير لجنة البيئة في روسيا ألكسي لابكوكوف من «تمكّن إيران من صنع القنبلة النووية خلال بضع سنوات، إذا تابعت روسيا في بناء سنترال بوشهر»[3].

وتابعت روسيا، مع الرئيس فلاديمير بوتين، مساعدة إيران في الميدان النووي، الأمر الذي وضعها في مواجهة مع العالم الغربي وخاصة الولايات المتّحدة. ورصدت، في بداية العام 2008، مظاهر لهذه المساعدة إذ أعلن مسؤول حكومي روسي، في الثامن من كانون الثاني من العام 2008، أن

(1) وكالة ساب، 15 أيار 1994.

(2) Irina de CHIKOFF, Moscou livre du nucléaire à l'Iran, Le Figaro N° 15746, Mardi 4 Avril: 1995, p. 29.

(3) المرجع نفسه.

بلاده ستستكمل تسليم كل الوقود اللازمة لمحطة بوشهر الإيرانية للطاقة النووية خلال شهر شباط من العام 2008، كاشفاً عن أن المحطة ستبدأ العمل في صيف العام نفسه[1].

وعلى صعيد السلاح التقليدي، سجّلت عقود بيع أسلحة إلى كلٍّ من كرواتيا ودول يوغوسلافيا السابقة وجنوب أفريقيا والصين وكوريا الجنوبية. وتعود أرباح تجارة السلاح هذه لصالح تمويل عملية تحويل الصناعات العسكرية في البلاد إلى التصنيع المدني بهدف دعم الاقتصاد الروسي[2].

ومن ضمن الاقتراحات المقدَّمة لإعادة تنظيم الجيش وإعطائه هيكلية حديثة، سجّل اقتراح قدّمه أحد كبار الضباط ألكسندر زافينكين يقضي بالعودة إلى الجيش المحترف الذي تدعمه مجموعة المليشيات المحلية كما في زمن بطرس الأكبر[3].

وبتاريخ 23 أيار 1997، وضمن مفهوم تعزيز الجيش، عزل يلتسين وزير الدفاع روديونون لأنه لم ينفّذ إصلاحات عسكرية تهدف إلى تحديث الجيش، وعُيِّن قائد القوّات النووية الاستراتيجية إيغور سيرغييف بدلاً منه[4].

(1) وكالات الأنباء العالمية، 18 كانون الثاني 2008.

(2) Irian de CHIKOFF, Russie: ventes d'armes hors contrôle, Le Figaro N° 15749, Vendrdi 21, Avril 1995, p.3.
Laure MANDEVILLE, Russie vers l'armée de métier, le Figaro, Mardi 16 Mai 1995, p. 4.

(3) وكالة رويترز، الجمعة 23 أيار 1997.

(4) المرجع السابق.

من جهة أخرى، بقي نشاط المخابرات الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يغطي جزءاً كبيراً من الجغرافيا العالمية مع توجيه أولوياتها نحو الولايات المتّحدة والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا[1]. بالمقابل، دعا يلتسين إلى التصدّي للمخابرات الأجنبية التي قال إنّها صعّدت نشاطها في روسيا، في وقت تشعر القيادة الروسية بقلق عميق من مخاطر الانفلات الأمني وتنامي الجريمة المنظّمة والإرهاب وتجارة المخدّرات. ولهذه الغاية، وقّع على برنامج لمكافحة هذه الآفات ينصّ على تنسيق أعمال الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية[2].

هذه المظاهر العسكرية توّجت باحتفال الروس بعيد النصر لعام 1996 على الطريقة السوفياتية. فقد تم الاحتفال بذكرى الانتصار في الحرب العالمية الثانية تحت «راية النصر الحمراء»، واستُعرض سبعة آلاف عسكري من القوّات المسلحة في الساحة الحمراء. وجرى إحياء تقليد قديم حين اصطف إلى جانب الرئيس أعضاء القيادتين السياسية والعسكرية. وفي خطابه بالمناسبة أشاد الرئيس بـ«الجيش الروسي البطل»[3].

وفي السادس والعشرين من نيسان من العام 2007 علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مشاركة بلاده في معاهدة القوّات التقليدية في أوروبا،

---

(1) الديار، العدد 2005، الجمعة 18/ 3/ 1994، ص 22.

(2) الحياة، العدد 11422، الجمعة 27/ 5/ 1994، ص 8.

(3) الحياة، العدد 12128، الجمعة 10/ 3/ 1996، ص 8.

مهدداً بانسحاب كامل من المعاهدة.

وكانت معاهدة القوّات التقليدية في أوروبا قد أبرمت في العام 1990 بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وأدّت إلى تخفيض حجم الجيش الأحمر في الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه. وهي تُلزم الحلفين بنشر ما لا يزيد عن 20 ألف دبابة و20 ألف قطعة مدفعية و30 ألف مدرعة قتالية و6800 طائرة مقاتلة و2000 مروحية هجومية لكل منهما في المنطقة ما بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال[1].

كما سجلت، مع قيصر روسيا الجديد الرئيس فلاديمير بوتين، مظاهر عسكرية تبشّر بعودة الجيوش الروسية إلى ملء الفراغ العسكري الذي خلّفه انهيار حلف وارسو، نذكر منها:

- في الخامس من آذار من العام 2007 أعلن مجلس الأمن الروسي أن روسيا ستتبنّى «عقيدة عسكرية جديدة» للرد على تعزيز القوّات العسكرية للدول الأعضاء في منظّمة حلف شمالي الأطلسي. وجاء في إعلان المجلس أن اللجوء إلى القوّة العسكرية في سياسة الدول القائدة يزداد في العالم، وأن القوّات المسلحة لا تزال تستخدم قبل أي شيء آخر كأداة رئيسية لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية في الدول الغربية[2].

- في التاريخ نفسه نقلت وكالة «انترفاكس» الروسية عن قائد الفيلق الاستراتيجي

(1) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 26 نيسان 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 5 آذار 2007.

السابع والثلاثين في سلاح الجو الروسي الجنرال إيغور خفوروف قوله «إن الطائرات القاذفة الروسية قادرة على تدمير عناصر منظومة الدرع الأميركي المضاد للصواريخ المقرر نشرها في أوروبا»[1].

- في التاسع والعشرين من أيار من العام 2007 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن إجراء أول اختبار لإطلاق صاروخ جديد عابر للقارات يمكنه حمل رؤوس حربية عدة. ويمكن تزويد الصاروخ، وهو من طراز «آر. إس-24» بما يصل إلى عشرة رؤوس حربية مختلفة. وسيحلّ محلّ الجيل الأسبق من الصواريخ عابرات القارات مثل «آر. إس 18» و«آر. إس 20». ويمكن للصاروخ الجديد خرق أي درع صاروخي[2].

ونقلت وكالة «إيترتاس» عن النائب الأول لرئيس الوزراء سيرغي إيفانوف قوله: إن «التطويرات التكتيكية والاستراتيجية الجديدة قادرة على التغلّب على أي نظام دفاع صاروخي حالي أو مستقبلي. فمن وجهة النظر الدفاعية الأمنية، إن الروس يشعرون بالأمان»[3].

- في السابع من آب من العام 2007 دخلت في الخدمة أول كتيبة لمنظومة الصواريخ الروسية «س 400» المضادة للجويات في ضواحي موسكو. وهي صواريخ قادرة على تدمير وسائل الهجوم الجوية الموجودة في العالم.

---

(1) وكالة «انترفاكس» الروسية، موسكو، 5/ 3/ 2007.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 29 أيار 2007.

(3) وكالة ايترتاس، موسكو، 29 أيار 2007.

وعُلم أن منظومات هذه الصواريخ، المخصصة للتصدير إلى الخارج، قد يبدأ تصديرها في العام 2009، بعد أن تستخدم في القوّات المسلحة الروسية لمدة سنتين.

وبالفعل، كلّفت كتيبة منها بحماية المجال الجوي لمدينة موسكو وضواحيها.

وتتميّز صواريخ «س 400» بقدرتها على إصابة وتدمير جميع الطائرات والأجهزة الطائرة والصواريخ المجنحة المعادية. ويبلغ أقصى مداها نحو 400 كيلومتر، ويمكن أن يصل إلى ارتفاع يتجاوز 30 كيلومتر. وتتفوق على مثيلاتها الأجنبية، وخاصة الأميركية في التصدّي لوسائل الهجوم الصاروخية[1].

وفي البحر، أجرى الأسطول الروسي تجربتين جديدتين على صواريخ «بولافا-م» الباليستية الحديثة التي تطلق من البحر، والتي يُزود كل منها بعشرة رؤوس نووية[2].

وهذه المنظومات الصاروخية تنتمي إلى الجيل الخامس من أسلحة الدفاع الجوي، بعد أن كانت قوّات الدفاع الجوي الروسية لم تحصل على أسلحة من طراز جديد منذ ما يقارب العشرين عاماً.

وفي السابع من آب من العام نفسه، وفي رسالة عسكرية وجّهتها روسيا في أكثر من اتجاه، صرّح رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال يوري بالويفسكي أن نحو 20 كتيبة في القوّات

(1) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 6 آب 2007.
(2) المرجع نفسه.

المسلحة ستتسلّح بالصواريخ أرض جو من طراز «س 400»، حتى العام 2015[1].

– في الخامس عشر من كانون الثاني من العام 2008، بدأت القوّات البحرية الروسية مشروعها التدريبي الكبير في البحر المتوسط للمرة الأولى منذ 16 عاماً، بمشاركة 4 بوارج حربية كبيرة، بما فيها حاملة طائرات، 7 سفن مساندة و47 طائرة و10 مروحيات. وتبقى البحرية الروسية في البحر المتوسط خلال 71 يوماً تزور خلالها 11 ميناءً بما فيها طرابلس (ليبيا) وبنزرت (تونس) وتولون (فرنسا)[2].

وكانت حاملة الطائرات الروسية «الأميرال كوزنيتسوف» قد نفّذت مشروعاً تدريبياً في بحر الشمال حيث حلّقت طائرات قتالية من طراز «سو 33» فوق أجهزة الحفر التابعة للشركات النفطية النروجية دون أن تتمكّن أجهزة الرادار النروجية من كشفها[3].

وصرّح مصدر في البحرية الروسية أن البحر المتوسط سيشهد مفاجآت «أكثر إثارة» عندما تبدأ التدريبات. كما أكّد أن الطراد «موسكو» يفوق كفاءة ما تملكه دول العالم الأخرى من سفن عسكرية من هذا النوع[4].

– في الثامن عشر من كانون الثاني 2008 أعلنت القوّات الجوية الروسية أن

(1) وكالة أنباء «نوفوستي»، موسكو، 7 آب 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 15 كانون الثاني 2008.
(3) المرجع نفسه.
(4) المرجع نفسه.

جميع أنواع الطائرات الحربية في سلاحها الجوي ستشارك في العرض العسكري الذي سيُقام في الساحة الحمراء في موسكو في 9 أيار من العام 2008، وذلك في ذكرى يوم النصر على النازية[1].

كل هذه المظاهر العسكرية تدعو إلى التأكيد على أن روسيا ستعود قريباً، مع الرئيس فلاديمير بوتين، أو مع الذين سيخلفونه، إلى لعب الدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي السابق في العالم.

و- التدخل في شؤون الجمهوريات السوفياتية السابقة

منذ أوائل 1994 راحت روسيا تتدخل مجدّداً في شؤون الدول التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابق وتلعب دور الشقيق الأكبر والحامي في المداخلات الدولية على أراضيها. وهذا ما دفع بوسائل الإعلام الغربية إلى اتهام روسيا بـ«المطامع الإمبريالية الجديدة». والهدف، حسب هذه الوسائل، هو زيادة الضغط على الجيران وطلب حق التدخل في شؤونهم الداخلية[2].

وأول مظاهر هذا التدخل هو دور روسيا الواقعي والبناء في لجم حالات التأزّم الداخلي للدول المجاورة وتسويتها، أحياناً بموافقة هذه الدول والأطراف المتنازعة. وتستعمل روسيا حق تطبيق الالتزامات النابعة من اتفاقاتها مع الدول المعنية، وضمن إطار أسرة الدول المستقلة وأهمية المنطقة بالنسبة لروسيا.

(1) وكالات الأنباء العالمية، 18 كانون الثاني 2008.
(2) وكالة ساب الروسية، 1 نيسان 1994.

كما تؤكّد موسكو استعدادها للتعاون في هذه المسائل مع هيئة الأمم المتّحدة ومجلس التعاون الأوروبي والمجتمع الدولي بكامله[1].

هذه المحاولات دفعت بالرئيس الكازاخستاني نور الدين نزارباييف إلى الدعوة لإقامة كيان اتحادي جديد يضم البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بعنوان «الاتحاد الأوروبي-الآسيوي». ولا يهدف هذا الكيان إلى استعادة الاتحاد السوفياتي القديم، إنما إلى إقامة علاقات متينة بين الدول، مبنيّة على مبدأ المساواة واحترام سيادة واستقلال الدول وحقوق وخصوصيات كل دولة[2].

ضمن هذا الإطار، ورغم عدم وجود معاهدة لترسيم الحدود بين روسيا وأستونيا والبالغ طولها 481 كلم؛ ورغم إقرار البرلمان الأستوني قانوناً في صيف 1993 يقضي بضم حوالى 2000 كلم من مقاطعتي بسكوف وليننغراد، بدعوة أن الحدود قد رُسمت بصورة اعتباطية بعد انضمامها إلى الاتحاد السوفياتي عام 1940؛ أكّد الرئيس يلتسين أنّ هذه الحدود ستبقى روسيّة وأنه لن يتنازل عن شبر واحد منها[3]. كما تزايدت في روسيا حملة الدفاع عن «الناطقين بالروسية» في جمهوريات البلطيق.

وفي منطقة بحر قزوين صعّدت روسيا حملتها للمطالبة

(1) المرجع السابق.
(2) الديار، العدد 2020، السبت 2 نيسان 1994، ص 22.
(3) نيكولاي أندرييف، يلتسين: لن نتنازل عن أي شبر، الحياة، العدد 11603، الخميس 24/ 11/ 1994، ص 22.

بحصة من نفط المنطقة، في أعقاب توقيع آذربيجان خلال الأسبوع الأول من شهر آب 1994 على عقد مع تكتّل شركات نفط غربية بقيمة 9 مليارات دولار لتطوير حقول النفط فيه. واقترح وزير الوقود والطاقة الروسي يوري شافرانيك تشكيل لجنة متعددة الجنسيات للإشراف على إنتاج هذا النفط(1).

وفي 3 شباط 1993 وقّعت روسيا معاهدة مع جورجيا، بعد أن كان يلتسين قد أعلن مراراً أنه لن يلتقي الرئيس الجورجي شيفاردنادزه قبل أن تتم تسوية النزاع الأبخازي- الجورجي وعودة اللاجئين في أوسيتيا الجنوبية إلى وطنهم. كما أنه أرسل وزير دفاعه غراتشيف إلى تبليسي عندما تفاقم وضع البلاد وتزعزع وضع شيفاردنادزه. وعند طرد قوّات جورجيا من أبخازيا من قِبَل أنصار غمساخورديا، تدخّلت قوّات روسية ودحرت قوّات غمساخورديا، مما أعاد الوضع في جورجيا إلى طبيعته(2). ومنذ ذلك الحين قامت موسكو بحماية حدود جورجيا وإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، ما أعطاها أداة سياسية قويّة للتأثير على عملية تسوية النزاعات الأثنية فيها.

وفي الرابع من تشرين الأول من العام 2006، تطرق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى العلاقات الروسية- الجورجية، بعد أن تأزّمت العلاقات بسبب مشكلة الجواسيس الروس، مؤكّداً أنه

(1) وكالة رويترز، الاثنين 26 آب 1994.
(2) وكالة ساب، السبت 26 آذار 1994.

«لا ينصح أحداً بالتحدث إلى روسيا مع استخدام الاستفزاز والابتزاز»[1].

في الوقت عينه أشار وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف أن البحرية الروسية ستواصل تدريباتها في البحر الأسود، متجاهلة شكاوى دولة جورجيا المجاورة. وقال، رداً على هذه الشكاوى[2]:

«لا ينبغي لأحد أن يتوقع منا رد فعل في كل مرة يعطس فيها نظام الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، وبناءً عليه نغيّر خططنا. هذا لن يحدث».

إلى ذلك، شدّدت موسكو حصارها البري والجوي والبحري على جورجيا في سعي لفرض مزيد من القيود على الزائرين القادمين من روسيا البيضاء. وفي المقابل، أعلن الرئيس الجورجي استعداده لفتح حوار مع روسيا، شرط الحفاظ على استقلال بلاده.

مجلس الدوما الروسي، من جهته، أصدر بياناً جاء فيه[3]:

«في حال واصل النظام الجورجي سياسته المناهضة لروسيا والتي تهدد الاستقرار والأمن في القوقاز، فإن روسيا تملك الحق في اتخاذ تدابير أخرى أشد ضد جورجيا».

وفي روسيا البيضاء، وإثر استفتاء شعبي عام في بداية العام 1995، وقّعت الحكومة

(1) وكالة رويترز، موسكو، 4 تشرين الأول 2006.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 4 تشرين الأول 2006.

(3) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 4 تشرين الأول 2006.

مع روسيا معاهدة لتشكيل اتحاد سياسي جديد بينهما، في أهم خطوة من نوعها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك بحضور بطريرك روسيا ألكسي الثاني. وسعى الرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشينكو من هذه الخطوة إلى الحصول على مساعدة روسيا في حل الأزمة الاقتصادية في بلاده. وجاء ذلك بعد أسبوع من توقيع روسيا اتفاقاً لتوسيع التعاون مع كل من بيلوروسيا وكازاخستان وقرغيزيا[1].

وبالفعل، وفي 23 أيار 1997، وقّع الرئيسان في الكرملين اتفاقاً حول الوحدة بين البلدين، على أن يحتفظ كلٌّ منهما بمؤسساته وقد اعتبرت واشنطن أن قرار الوحدة خطر في أوروبا.

لكن الوفاق بين روسيا وبيلوروسيا لم يدم في عهد الرئيس فلاديمير بوتين. فخلال شهر شباط من العام 2007 تواجهت الدولتان حول مسألة نقل الغاز والنفط، بعد أن فرض الرئيس بوتين على الشقيق الأصفر أسعار غاز من شأنها أن تؤثر على اقتصاد البلاد، في محاولة لإخضاع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو وإضعافه.

وتردد السؤال: هل إن روسيا المؤيدة لميزان القوى، والقوية بأسلحتها الغازية والنفطية، قد قررت أن توسّع أُطرها في أمبراطوريتها السابقة؟ وهل إنها قررت أن تغيّر اللعبة السياسية في العاصمة «مينسك»، من خلال

(1) Irina de CHIKOFF, Biélorussie: la nostalgie du grand frère, Le Figaro, N° 15780, Lundi 15 Mai 1995, p. 5.

إضعاف الرئيس لوكاشينكو المتهم بأنه غير قادر على ضبط تصرّفاته؟

ومنذ انهيار الاتحاد، بدت روسيا كمرجع لحل قضايا دول الاتحاد السوفياتي السابق. فقد عقد في موسكو في أوائل أيلول 1994 اجتماع بين الرئيس الآذربيجاني حيدر علييف والأرمني ليفون تير بتروسيان هدفه إزالة العقبات أمام اتفاق لإنهاء الحرب في قره باخ. كما عُقدت تحت رعاية روسيا سلسلة مفاوضات بين الجانبين طالبا فيها بوضع قوّات فصل روسية في المناطق المتنازَع عليها. وأكّد وزير الدفاع الروسي يومذاك أندريه كوزيريف أن العسكر الروسي هو الوحيد المؤهّل لهذه المهمة[1]. هذه السياسة لاقت نجاحاً كبيراً أدّى إلى وقف القتال وإلى تبادل الأسرى خلال شهر أيار 1996 بمسعى من وزير الدفاع الروسي يومذاك بريماكوف، إثر جولات مكوكية قام بها بين البلدين.

ومن مظاهر النفوذ الروسي في أرمينيا، الصراع الذي خاضته موسكو ضد بلدان الغرب لإعادة تشغيل المحطة الكهروذرية الوحيدة في هذه الجمهورية، والتي كانت قد أُوقفت في 18 آذار 1989، بعد أربعة أشهر من الزلازل الشديدة في أرمينيا.

وفي أوكرانيا، تصاعدت حدّة التوتّر مع روسيا بعد الثورة البرتقالية المدعومة من الولايات المتّحدة، والتي أصبح أقطابها، في بداية العام 2008، أصحاب القرار

(1) الحياة، العدد 11527، الجمعة 9 أيلول 1994، ص 8.

السياسي المطلق في البلاد. فقد أصبح لديهم رئيس الجمهورية والبرلمان وتسعة وزراء يمثلون تيار الرئيس فيكتور يوتشينكو، إلى جانب رئاسة الحكومة بزعامة أميرة «الثورة البرتقالية» يوليا تيموشنكو، مع عشرة وزراء من ائتلافها.

في وجه هذه الحركة، صعّدت موسكو من موقفها. وتخوّف الرئيس بوتين من خطر انتشار الثورات الديمقراطية، بعد أن أعلن وزير الخارجية الأوكراني فلاديمير أغريزكو أن «كييف ستلزم موسكو البدء بالمفاوضات الجادة لجهة سحب أسطولها القابع على شواطئ البحر الأسود في شبه جزيرة القرم الأوكرانية». فقد علّق دبلوماسي روسي كبير على التصريحات الأوكرانية، معتبراً أن على الحكومة الأوكرانية وسياسييها أن «يعوا جيداً حجم ونوع الكلام الذي يختارونه». وأشار إلى الاتفاقات الموقّعة بين الجانبين، محذّراً من أن أي خلخلة باتفاق ما، قد يجعل الاتفاقات الأخرى عرضة للانهيار»[1]. ويوازي حجم وضخامة الأسطول البحري الروسي في المياه الإقليمية للبحر الأسود حجم وضخامة أساطيل جميع البلدان الواقعة على شواطئ البحر الأسود مجتمعة، بما فيها تركيا.

وضمن إطار التعاون، عقدت الدول المستقلة الـ12 في تشرين الأول 1997 اجتماعاً يهدف لإحياء دور

(1) تنص الاتفاقية الموقعة بين روسيا وأوكرانيا على أن الأسطول الروسي يحق له استخدام المياه الإقليمية الأوكرانية لغاية العام 2017، مقابل مبلغ قيمته 97,75 مليون دولار سنويًّا.

المجموعة وتنسيق السياسات الجمركية والسياسة ذات الاهتمام المشترك. وتولى، خلال المرحلة التي تم فيها الاجتماع، الرئيس يلتسين رئاسة المجموعة.

ومع تزايد التدخلات الروسية في البلدان المجاورة تبدو خريطة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق كالتالي:

-جمهوريات البلطيق الثلاث (أستونيا - لاتفيا (لتونيا الحالية) - ليتوانيا): أخّرت روسيا انضمامها إلى حلف شمالي الأطلسي، وصرّح وزير الخارجية الأستوني في نهاية العام 2007 أنه لا يزال منطق السيطرة التي تريد روسيا تطبيقه على الدول المجاورة لها هو هو، فهي لا تحتاج إلى شركاء متساوين، بل إلى توابع.

-بيلوروسيا: يدعو حكّامها الشيوعيون والقوميون إلى الاتحاد مع روسيا وإعادة إحياء الاتحاد السوفياتي.

-أوكرانيا: سيطرت روسيا، بعد فوز قومي روسي بمنصب رئاسة جمهورية القرم التابعة لها.

-جمهوريات القوقاز (جورجيا - آذربيجان - أرمينيا): استنجدت جميعها بموسكو لإنهاء الحروب فيها.

-جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان- أوزبكستان- تركمنستان- قرغيزيا): باستثناء طاجيكستان، هي خاضعة للنفوذ التركي رغم إمساك روسيا بورقة حزب العمّال الكردستاني. إنما، ومع تراجع النفوذ التركي، يبدو أنها ستعود للسيطرة الروسية.

-طاجيكستان: تحكمها

حكومة شيوعية موالية لموسكو ومؤيّدة لإعادة إحياء الاتحاد السوفياتي، كما يتمركز فيها جيش روسي على حدود أفغانستان.

ز-التدخُّل في الشؤون الدولية

إضافةً إلى الدور الروسي في الدول المستقلة، ونظراً لوضع روسيا كقوّة عالمية كبرى وصاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن، تحاول موسكو متابعة لعب الدور نفسه الذي كان الاتحاد السوفياتي السابق يقوم به على الصعيد العالمي، رغم أنّ السياسة الروسية بدت، منذ الانهيار الكبير لهذا الجبّار، في حال من التخبّط والضياع. فالقادة الروس، ومنذ انهيار العالم السوفياتي، وصولاً إلى انتهاء ولاية الرئيس فلاديمير بوتين الثانية في آذار 2008، يتعاملون مع العالم من منطلق القوّة العظمى التي هي على قِدَم المساواة مع الولايات المتّحدة، ويعتبرون أن التفاهم الدولي يجب أن يتمّ في إطار احترام أهداف موسكو ومصالحها، وليس بخضوعها الكامل والتخلّي عن كل المراكز التي تحفظ هذه المصالح.

هذه السياسة أعطت نتائج إيجابية، أبرزها التسليم الأميركي بروسيا كقوّة عظمى لها مكانها في العلاقات التي تعيد حاليًّا تنظيم النظام الدولي في أوضاعه الجديدة. فقد توالت اجتماعات القمّة بين يلتسين وبوش، ثم بينه وبين كلينتون، كما دعيت روسيا إلى نادي السبعة الكبار وأُدخلت إليه بهدف التشاور السياسي. أما الرئيس فلاديمير بوتين، فقد أعاد روسيا إلى مصاف الدول الكبرى التي أصبح لها دور على مجمل الساحة الدولية.

وتجلّى التدخُّل الروسي في الشؤون الدولية الخاصة على المحاور الآتية:

1- المحور الأوروبي

دخلت روسيا على الخط الأوروبي بقوّة، بعد أن كانت قد اضطرّت إلى قبول كل ما حصل في شرق أوروبا وحتى الإقرار بعلاقات دوله مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي. فقد عادت لتقف في وجه انضمام هذه الدول إلى الحلف لأن ذلك يشكّل حصاراً لها، ما أدّى إلى استنباط صيغة «الشراكة من أجل السلام». حتى هذه الصيغة رفضها كوزيريف طالباً إدخال الإصلاحات في بنية الحلف تسمح بتحويله من تحالف عسكري إلى منظّمة سياسية. وبعد هذا التعديل، وقّعت روسيا طلب الانضمام إلى «الشراكة من أجل السلام» في 31 أيار 1995[1].

وتبلور الدور الروسي أيضاً في البوسنة، ففرض على القوى الأوروبية التعامل معه. وأصبحت موسكو محوراً لأي حلّ سياسي مقبول للغرب ولا يتنافى مع الأمن القومي الروسي.

وفي ميدان التقرّب من أوروبا، وقّع الرئيس يلتسين، في 24 حزيران 1994، مع قادة وزعماء الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اتفاق شراكة يفتح الطريق أمام إقامة منطقة تجارة حرّة في نهاية القرن الماضي، ويمثّل خطوة مهمة نحو التعاون الاقتصادي والسياسي بين الجانبين، «ويمنع حرباً

(1) صلاح بسيوني، روسيا وسياستها كقوة تحاول أن تبقى عظمى، السفير، العدد 11819، الأحد 2 تموز 1995، ص 17.

اقتصادية باردة»، على حد قول يلتسين الذي دعا في كلمته خلال الاحتفال إلى «تعميق وتوسيع الاتحاد حتى تتحوّل أوروبا الصغرى إلى أوروبا الكبرى»، مؤكّداً أن «روسيا ستكون شريكاً أميناً شريفاً يمكن الوثوق به»[1]. إلا أن المجلس الأوروبي الذي يضم 32 دولة، عاد وأعلن أن روسيا غير مؤهّلة بعد للانضمام إليه لأن نظامها القانوني لا يفي بمعايير حقوق الإنسان[2].

لكن المنطقة الأوروبية التي تحظى بالاهتمام الاستراتيجي الروسي الأكبر هي، دون شك، أوروبا الشرقية التي تبقى، خلافاً لكثير من حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق في العالم الثالث، من الأولويات بالنسبة لروسيا، لأنها تعتبر في المحيط الجيوسياسي المباشر لها. وتكتسب العلاقة بينهما أهمية قصوى لا سيما وأنّ يلتسين أعطى إشارة واضحة للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية بأنّ روسيا لا تنوي استعادة المعسكر الاشتراكي أو معاقبة الهاربين منه، بل هي مستعدة لبناء العلاقات اعتماداً على الروابط التاريخية والصلات بين الشعوب على أساس جديد مبني على الديمقراطية[3].

وفي عهد الرئيس فلاديمير بوتين، ومنذ آذار من العام 2000، قوي الترابط الروسي- الأوروبي نظراً للنهضة الروسية التي سجّلت

(1) وكالة رويترز، الجمعة 24 حزيران 1994.

(2) وكالة رويترز، الجمعة 7 تشرين الأول 1994.

(3) النهار، العدد 19074، الأربعاء 15 آذار 1995، ص 13.

خلال ولايتي الرئيس بوتين (2000– 2008). سنعمد إلى لحظ بعض من الدور الروسي على المحور الأوروبي، دون أن ندّعي أننا سنذكر جميع ما سجّل من علاقات وأدوار بين الجانبين منذ العام 2000:

ففي العشرين من حزيران من العام 2006، وعلى محور الأزمة النووية الإيرانية، بحث الرئيس بوتين مع رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي الوضع النووي الإيراني، وأعرب عن أمله في إمكان حلّ مواجهة إيران مع الغرب في إطار الوكالة الدولية للطاقة النووية[1]. كما تلازم الموقف الروسي مع موقف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الذين اجتمعوا في فنلندا في الأول من أيلول من العام 2006، لجهة إقامة مزيد من الحوار مع إيران بدلاً من فرض عقوبات عليها[2].

وفي السادس والعشرين من نيسان من العام 2007، ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطابه السنوي حول حال الاتحاد الروسي أمام الجمعية الفدرالية التي تضم مجلسي النواب (الدوما) والشيوخ، فهاجم بشدة عدوانية حلف شمالي الأطلسي. وعلّق مشاركة بلاده في معاهدة القوّات التقليدية في أوروبا، مهدّداً بانسحاب كامل من المعاهدة.

واتهم بوتين بلدان حلف شمالي الأطلسي ببناء قواعد عسكرية على حدود روسيا، مع التخطيط لنشر عناصر من أنظمة الدفاع ضد الصواريخ

(1) وكالات الأنباء العالمية، 20 حزيران 2006.
(2) المرجع نفسه، 1 أيلول 2006.

في بولندا وتشيكيا[1].

وفي كوسوفو، وفيما أيّدت الدول الأوروبية مشروع منح الإقليم استقلالاً تحت إشراف دولي في مرحلة أولى، عارضت روسيا المشروع وساندت حليفتها صربيا في منع استقلال إقليمها الانفصالي عنها. وهدّدت موسكو باستخدام حق النقض، في حال إحالة المشروع إلى مجلس الأمن الدولي للبتّ فيه. وهي تحذّر في حال منح إقليم كوسوفو استقلاله، من انتشار الأمر إلى مناطق أخرى، معتبرةً أن ذلك سيشجّع الحركات الانفصالية في جورجيا ومولدافيا الموالتين لها[2].

على صعيد الطاقة، من المعروف أن روسيا تزوّد ألمانيا ودول أوروبية أخرى بمادة الغاز بواسطة شركة «غاز بروم» الروسية، وذلك عبر خط أنابيب يمتد من روسيا إلى أوروبا الغربية، عبر بحر البلطيق، وبذلك يمكنها ممارسة ضغوط اقتصادية على الدول المعنية.

2- محور الشرق الأقصى

وفي الشرق الأقصى، تطوّر الدور الروسي من خلال الانفتاح على الصين ومساعدتها في ميدان تحديث أسلحتها[3]. فقد وقّع الفريقان اتفاقاً للتعاون العسكري خلال شهر تشرين الأول 1993. كما تطابقت وجهات النظر

(1) وكالة رويترز، موسكو، 26 نيسان 2007.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 1 أيار 2007.

(3) Irina de CHIKOFF, La Chine client militaire de Moscou, Le Figaro, Mardi 16 Mai 1995, p. 4.

الروسية والصينية في العالم الثالث والشرق الأوسط خاصة، ولا سيما في دعم العراق لتخفيض مدة اختبار نظام الرقابة طويل الأمد لمنشآته العسكرية من قِبَل الأمم المتّحدة[1].

وقمّة التطبيع مع الصين جاءت بإعلان مشترك عن انتهاء العداء المتوارث بينها وبين روسيا منذ أيام الاتحاد السوفياتي. فخلال زيارة للرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى روسيا، هي الأولى منذ 37 عاماً، وقّع مع الرئيس يلتسين اتفاقاً، بتاريخ 3 أيلول 1994، تعهّدت فيه كلٌّ من الدولتين بعدم استخدام القوّة ضد الأخرى، أو توجيه صواريخها إلى أراضيها، وعدم الشروع في استخدام السلاح النووي[2]. وفي الإطار نفسه سُوِّي نزاع قديم على ترسيم قسم من حدود متنَازع عليها كانت قد أدّت إلى اشتباكات عام 1969.

كما تخطّت العلاقات موضوع التطبيع لتصل إلى حدود الشراكة الاستراتيجية التحضيرية للقرن 21. فخلال القمّة الروسية- الصينية التي عقدت في بكين خلال الأسبوع الأخير من نيسان 1996، جرى التوقيع على وثيقة تنصّ على إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، بالإضافة إلى 14 اتفاقاً للتعاون المشترك[3].

كتب هنري كيسنجر عن أهمية هذا الاتفاق ما يلي:

(1) الديار، العدد 2242، الأربعاء 16/ 11/ 1994، ص 14.
(2) الحياة، العدد 11520، الجمعة 2 أيلول 1994، ص 8.
(3) وكالة رويترز، الخميس، 25 نيسان 1996.

«إنّ توقيع الاتفاق بين موسكو وبكين يمثّل خروجهما معاً من المثلث الاستراتيجي الذي تطوّر خلال العقدين اللاحقين على انفتاح نيكسون على الصين الذي كانت واشنطن قد احتلّت موقعاً قويًا في المساومات مع روسيا والصين. إنّ إعلان شانغهاي الثاني يرمز إلى نهاية هذا المسار وإلى الجهد المقصود من الصين وروسيا لتقليص خيارات أميركا في آسيا»[1].

كما كتب أيضاً:

«بالنسبة ليلتسين، يرمز هذا الإعلان إلى انبعاث روسيا كلاعب مساوٍ. وبالنسبة للصين فإنّه يخدم، كإشارة إلى واشنطن، أن لا تعتبر ورقة بكين مضمونة. أما بالنسبة إلى روسيا والصين، فيشكّل الإعلان إنذاراً لأميركا حتى لا تتّكل كثيراً على العداء المستحكم بين البلدين»[2].

أمّا رئيس وزراء روسيا فيكتور تشرنوميردين، فقد أكّد أن الصين وروسيا أقامتا شراكة واسعة النطاق تُدخلهما في القرن الحادي والعشرين.

وخلال زيارة الرئيس الروسي يلتسين للصين، وقّع اتفاقاً مع الرئيس الصيني في العاشر من تشرين الثاني 1997 ينهي الخلافات الحدودية بين البلدين. وينصّ الاتفاق على أن تُعيد الصين المناطق السيبيرية الممتدة شرق نهرَي آمور وأوسوري، والتي كانت أمبراطورية المانشو قد انتزعتها من بطرس الأكبر منذ

(1) Thierry de MONTBRIAL, Le rapprochement sino - russe, Le Figaro N° 16400, Jeudi 8 Mai 1997. p.2.

(2) هنري كيسنجر، هيرالد تريبيون، 13 أيار 1996.

ثلاثة قرون. بالمقابل تُعيد روسيا المناطق الحدودية التي كانت قد انتُزِعت من الصين خلال عهد خروتشيف منذ ثلاثين عاماً. وهكذا ينتهي خلاف بين البلدين يعود تاريخه إلى قرون ثلاثة من الزمن[1].

وفي أول حزيران 1997 تساءلت روسيا والصين خلال قمّة مشتركة عن سبب إبقاء نظام عالمي أوحد سائداً، وَدَعَتا إلى قيام نظام عالمي جديد متعدّد الرؤوس.

وعلاوة على التقرّب من الصين، سجّلت السياسة الخارجية الروسية تطوّراً في الشرق الأقصى تمثّل في التقرّب من اليابان إلى مستوى جديد يؤدي إلى حلٍّ نهائي للنزاع الإقليمي الذي كان في السابق يعكّر علاقاتهما. كما تراجعت اليابان عن مطلب عدم تقديم مساعدات لروسيا قبل تخلّيها عن «جزر كوريل» الأربع المتنازَع عليها، والواقعة في شمال اليابان، والتي كانت القوّات السوفياتية قد احتلّتها في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية[2].

كوريا الشمالية أيضاً، أكّدت روسيا مجدداً دعمها لها أمام الحملة العالمية حول إنشاءاتها النووية في بيونغ يانغ. ورغم رفض «سيول» السماح بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية، أعلنت موسكو أنها ستكون ملزمة، وفقاً لمعاهداتها في كوريا الشمالية، بمساعدتها عسكريًّا

(1) Jean Leclerc Du SABLON, Chine - Russie: enfin une frontière, Le Figaro, 16559, Lundi 10/11/1997 ,p. 4.

(2) وكالة رويترز، الجمعة 8 نيسان 1994.

إذا هوجمت بسبب خلافات حول برنامجها النووي. وصرّح نائب وزير الخارجية الروسي في بداية شهر نيسان 1994 بأن بلاده أبلغت هذا القرار إلى الكوريتين والولايات المتّحدة، مؤكّداً أن روسيا، كبلد وريث للاتحاد السوفياتي، عليها التزامات تفرضها معاهدات لا تزال سارية المفعول(1).

ومن مظاهر التقارب الحديث بين روسيا وجبابرة الشرق الأقصى، عقد اجتماع في نيودلهي لوزراء خارجية روسيا سيرغي لافروف والصين لي تشاو شينغ والهند براناب مخريجي، في الرابع عشر من شباط من العام 2007، أكّد خلاله المجتمعون على ضرورة قيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب وأكثر توازناً. وتسعى القوّتان الأسيويتان للحصول على المزيد من إمدادات الطاقة من النفط والغاز التي تسيطر عليها روسيا. وشدّد وزراء الخارجية الثلاثة على أن التعاون بين بلدانهم لا يستهدف مصالح أية دولة أخرى. وأضاف وزير الخارجية الروسي أنه جرى في الاجتماع مناقشة الحلف النووي الإيراني والأوضاع في العراق وغرب آسيا(2).

3- محور الشرق الأوسط

ويأتي أبرز مثال للدور الروسي في العلاقات الدولية من منطقة الشرق الأوسط. فرغم تراجع التأثير السوفياتي منذ 1990، الأمر الذي سمح للتحالف الدولي باستفراد

---

(1) وكالة رويترز، الأحد 27 تشرين الثاني 1994.

(2) وكالات الأنباء العالمية، نيودلهي، 14 شباط 2007.

الحليف العراقي، سجّلت روسيا منذ عام 1994 عودة ملحوظة إلى مسرح الشرق الأوسط. وهي، منذ ذلك الحين، تتحرك من أجل استعادة مركزها ومصالحها في هذه المنطقة التي تعتبرها داخلة في منطقة الجوار المباشر.

أكّد المبعوث الخاص للرئيس يلتسين إلى الشرق الأوسط فيكتور بوسوفاليوك، خلال مقابلة مع وكالة «ساب»، أنّ «البعض لا يقدِّر دائماً أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا. فالولايات المتّحدة تبعد آلاف الأميال عن المنطقة، لكن ما من أحد يشكّك في مصالحها الاستراتيجية. غير أنّ هذه المنطقة بالنسبة لروسيا هي جار قريب، ليس في المعنى الجغرافي فحسب»[1].

وفي ميدان السلام بين العرب وإسرائيل حصلت موسكو على المقعد الشرقي، مقابل واشنطن، كراعية للعملية التي بدأت في مدريد. ورغم مماشاتها لواشنطن منذ عام 1991، راحت منذ 1994 تراجع سياستها الشرق أوسطية لتصبح أكثر استقلالية عن السياسة الأميركية. لقد اعتبرت أوساط روسية أن الانكفاء الروسي عن الشرق الأوسط إثر انهيار الاتحاد السوفياتي هو بمثابة خطأ جسيم ينبغي العودة عنه بأسرع ما يمكن. ويبدو أن هذا الرأي أصبح موقفاً رسميًّا للكرملين، كما أكّد كوزيريف، وزير الخارجية السابق، بأن «روسيا بوصفها دولة عظمى تتحمّل مسؤولية

(1) فيكتور بوسوفاليوك، الشرقان الأوسط والأدنى من نافذة موسكو، الحياة، العدد 12418، الخميس 27 شباط 1997، ص 17.

عن الأمن في منطقة الخليج». وانتقد رد فعل العواصم الغربية على التحرّك الروسي في المنطقة بقوله:

«إنّ وراء ردّ فعلهم هذا عدم استعدادهم للاعتراف بدور غيرهم في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية»[1].

هذه العودة الروسية تمثّلت في العراق خاصة حيث أصبحت روسيا القوّة الخارجية الأولى التي يعتمد عليها في مواجهة القرارات الدولية العقابية. فقد مارست موسكو كل ما تستطيع من ضغوطات من أجل رفع الحظر عن البلاد ومنع اجتياحها من قبل قوّات التحالف في العام 2003. كما حذّرت موسكو من العواقب الوخيمة للهجوم الصاروخي على الأراضي العراقية، إثر الهجوم العراقي على أربيل لمساعدة الزعيم الكردي البرزاني بتاريخ 31 آب 1996. فقد قال أناتولي تشوبايس، كبير موظّفي مكتب الرئيس يلتسين، إن الرئيس «أبدى جدّية كاملة حيال موقف واشنطن السياسي المحفوف بالعواقب»[2]. وخلال شهر أيلول 1996 وجّه يلتسين تحذيراً جديداً إلى الولايات المتّحدة بسبب ضرباتها التحذيرية ضد العراق، كما عارضت روسيا التدخّل الأميركي والبريطاني في العراق في تشرين الثاني 1997 إثر طرد المفتّشين الأميركيين منه.

وتتوازى هذه العلاقة مع

(1) محمد دياب، روسيا والشرق الأوسط، النهار، العدد 18994، الخميس 24/ 11/ 1994، ص 80.

(2) وكالة رويترز، الأربعاء 4 أيلول 1996.

العراق مع علاقة أخرى مميّزة مع إيران تمثّلت بالوقوف ضد الضغوط الأميركية لحصارها سياسيًّا واقتصاديًّا. فقد أكّدت موسكو مع بداية عام 1995 أنّها بدأت بالفعل بناء محطة كهرونووية في إيران بكلفة 800 مليون دولار رغم طلب وزير الخارجية الأميركي كريستوفر من نظيره الروسي بإلحاح توضيحات عن عقود الأسلحة الروسية مع إيران(1).

وفي شهر تشرين الأول 1997 دعا الكونغرس الأميركي إلى فرض عقوبات على مؤسّسات روسية متّهمة بتسليم إيران تكنولوجيا عسكرية تمكّنها من صنع صواريخ باليستية، وذلك رغم نفي يلتسين تقديم أية مساعدة نووية أو باليستية لإيران(2).

كما سجلت مبادرات أخرى نحو الشرق الأوسط اعتباراً من العام 1994 أي منذ قضاء يلتسين على خصومه في البرلمان وتأكيده «أنّه على روسيا أن تشارك بنشاط في حلّ جميع القضايا الدولية الكبيرة». فإثر مجزرة الحَرَم الإبراهيمي في الخليل، سارعت موسكو إلى اقتراح عقد قمّة دولية في مدريد بهدف إطلاق عملية السلام مجدداً، الأمر الذي رفضته إسرائيل فوراً كونها ترغب متابعة المحادثات الثنائية(3).

وخلال الفترة نفسها، راحت موسكو تبحث عن

(1) Pierre ROUSSELIN, Moscou propose la convocation d'une deuxième conférence de Madrid, Le Figaro 10/3/1993, p. 3.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 24 تشرين الأول 1997.

(3) Jean - Christophe PLOQUIN, Retour pragmatique au M.O., la Croix 23/3/1994, p. 6.

مرتكز جديد لسياستها في المنطقة، فزار رئيس أركانها ميخائيل كوليسينكوف سوريا لمباحثات في هذا الشأن. وخلال دورة مجموعة العمل الدولية لاستثمار الثروة المائية في الشرق الأوسط التي عقدت في بكين في تشرين الأول 1993، عرض الوفد الروسي مشروع ضمانة متكاملة لتحلية مياه البحر بالتوازي مع توليد الكهرباء وإنتاج المواد الخام المعدنية، بدلاً من شركتين إسرائيليتين تتصرّفان بصورة احتكارية للثروة المائية في إسرائيل[1].

وعلى صعيد الأزمة الفلسطينية، طالبت روسيا بالمشاركة في أي قرار يتعلّق بمدينة القدس معتبرة ذلك حقًّا لها، الأمر الذي رفضته إسرائيل. ونقل هذه المطالبة إلى المسؤولين الإسرائيليين رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية فيكتور بوسوفاليوك الذي زار بيروت ودمشق وعمان وتل أبيب[2].

وحول العلاقة بين لبنان وروسيا، كتب ألكسندر سميرنوف أنّ «العلاقات بين البلدين، التي تعتمد على قاعدة متينة من التقاليد الخارجية والتعاطف والاحترام والتعاون بين الشعبين الروسي واللبناني، لها آفاق رحبة»[3].

ومن مظاهر أهمية الشرق الأوسط، خاصة الإسلامي، إلى روسيا سجّلت الرسائل

(1) الديار، الجمعة 10/ 6/ 1996، ص 8.
(2) الحياة، العدد 11514، السبت 27 آب 1994، ص 3.
(3) ألكسندر سميرنوف، العلاقات الروسية، نظرة إلى الماضي، الديار، الخميس 18 آب 1994، ص 21.

الشخصية التي وجّهها الرئيس يلتسين إلى الزعماء العرب، ومنهم الملوك فهد وحسين والحسن الثاني وأمير الكويت والرئيس مبارك، وتطرّق فيها إلى تطوّر الأوضاع في البوسنة مؤكّداً على أنّ موسكو «بعيدة عن التعاطي مع النزاع بوصفه مجابهة على أساس ديني، وأنها تسعى للإسهام في إيجاد مخرج من دوامة الإبادة المتبادلة دون أن تؤيد واحداً من الأطراف المتنازعة»[1].

وبعد تسلّم بريماكوف وزارة الخارجية، سجّلت خلال عام 1997 ثلاثة أحداث رئيسية تظهر بوضوح استقلالية القرار الدولي في الشرق الأوسط عن السياسة الأميركية، لا بل تعتبر تحدّياً له. هذه الأحداث هي: اتفاق الغاز مع العراق، والانفتاح على إيران، والقيام بوساطة بين سوريا وإسرائيل من خلال زيارة بريماكوف في شهر تشرين الأول 1997.

هذا الدور الروسي أصبح أكثر تمايزاً عن الموقف الأميركي، منذ العام 2000، مع الرئيس فلاديمير بوتين الذي أراد إعادة اتصالات روسيا المباشرة مع أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط، رافضاً المتابعة بلعب دور المساند والداعم لواشنطن. وهكذا، بعث برسائل متعددة إلى العرب وإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة يُصرّ فيها على استعادة دور بلاده في

(1) فيكتور بوسوفاليوك، روسيا والعالم الإسلامي، الحياة، العدد 11881، السبت 2 آب 1995، ص 17.

الحاضر والمستقبل، بعدما سُلب منها. فأبرز قوة في العالم، التي يمكنها موازاة الانحياز الأميركي إلى إسرائيل والوقوف إلى الجانب العربي في الصراع، هي روسيا.

ومن مظاهر عودة الدعم الروسي للعالم العربي نذكر:

ـ لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في جنوب روسيا، في الخامس عشر من أيار من العام 2006[1].

ـ تزويد روسيا لسوريا بالسلاح المتطور وخاصة في ميادين الطيران والأسلحة المضادة للطائرات منذ العام 2007.

ـ استقلال الرئيس بوتين في مواقفه عن الموقف الأميركي، بالنسبة لدعم إيران في إكمال بناء محطة بوشهر النووية وتزويد إيران بكميات من اليورانيوم المخصّب. كذلك معارضة فرض عقوبات على طهران قبل استكمال الضغوطات الدولية السلمية عليها.

ـ خلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى موسكو في الثاني من تشرين الثاني من العام 2006، واجتماعه مع الرئيس فلاديمير بوتين، أكّد هذا الأخير على أن «مصر من أولويات سياساتنا الخارجية، وهي من أبرز شركاء روسيا في العالم العربي»[2].

(1) وكالات الأنباء العالمية، 15 أيار 2006.

(2) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 2 تشرين الثاني 2006.

ـ في الثامن عشر من كانون الأول من العام 2006، زار الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد موسكو، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس بوتين حول الوضع في الشرق الأوسط وفي وسائل حل الأزمات فيه[1].

ـ في التاسع عشر من حزيران من العام 2007، بدأت سوريا باستلام خمس طائرات حربية روسية من طراز «ميغ 31»، بموجب عقد وُقِّع في العام 2006[2]. وتعتبر هذه الطائرات من أفضل المقاتلات في العالم ويمكنها التحليق في كل الظروف. وهي مجهزة بصواريخ يزيد مداها عن 200 كيلومتر، ويمكنها أن تصيب، بالتزامن، 24 هدفاً.

ـ في السابع عشر من آب من العام 2007 نقلت صحيفة «تبزافيسمايا غازيتا» الروسية معلومات عن توقيع روسيا عقداً ببيع 50 نظاماً «بانتسبر» إلى سوريا، التي تسلمت فعلاً النظام المضاد للجويات «بانتسير ـ أس 1 اي» (الدرع) أو "SA-22" حسب مصطلحات حلف شمالي الأطلسي[3].

ويتألف هذا النظام من راجمة صواريخ مضادة للطائرات محمولة على عربة مدولبة، تضم 12 صاروخاً ومدفعين من عيار 30 ملليمتراً ورادارا. يبلغ مدى الصاروخ 1200 متر في حده الأدنى

(1) وكالات الأنباء العالمية، 18 كانون الأول 2006.

(2) صحيفة «كومرسانت» الروسية، الثلاثاء 19 حزيران 2007.

(3) وكالات الأنباء العالمية، موسكو 17 آب 2007.

و20 ألف متر في حده الأقصى. ويتم تدمير الأهداف على ارتفاعات تتراوح بين 15 متراً و15 كيلومتراً.

4 – محور حلف شمالي الأطلسي

يحظى هذا المحور باهتمام روسي خاص نظراً لأهميته الأمنية والجيوستراتيجية. فبعد محادثات طويلة عارضتها روسيا توصُّلاً إلى تهديد للحلف الأطلسي في حال قرّر التمدد شرقاً، عاد وزير خارجية روسيا أندريه كوزيريف، خلال استقباله الأمين العام للأمم المتّحدة، وأكّد في نيسان 1994 أن بلاده جاهزة لتوقيع مبادرة «الشراكة من أجل السلام» التي اقترحها حلف شمالي الأطلسي[1].

إنّما، وبعد شنّ غارات من قبل طائرات الحلف على مواقع صرب البوسنة في 16 و17 نيسان، عاد كوزيريف وطالب بإبرام اتفاق بين روسيا والحلف يكون أكثر جدية من مشروع الشراكة من أجل السلام، ويمنع بالتالي اتخاذ إجراءات عسكرية من جانب واحد، «إنما باعتماد صيغة جديدة تسمح لروسيا بالاعتراض على ما لا تراه مناسباً كونها دولة عظمى وتلعب دور الربط بين الشرق والغرب»[2].

وبتاريخ 24 أيار 1994 اجتمع وزراء دفاع دول الحلف في بروكسل مع

(1) وكالة رويترز، الجمعة 1 نيسان 1994.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد 17 نيسان 1994.

نظيرهم الروسي بافل غراتشيف. وبعد أن سمعوا منه اقتراحات بلاده حول صيغة التعاون العسكري المقترح، أجمعوا على ضرورة التجاوب ومنح روسيا وضعاً مميّزاً. وهكذا تمّ تمييز روسيا عن الـ18 دولة الأوروبية الشرقية التي أبرم الحلف معاهدات معها[1].

إثر ذلك، أكّد وزير الدفاع الأميركي أنّ هذا الاتفاق سيضع أسس النظام الأمني الأوروبي في القرن الحادي والعشرين يكون حلف شمالي الأطلسي مركزه. كما كتب أندريه كوزيريف يومذاك[2]:

«إني مقتنع بأن الاتحاد السوفياتي والحلف، اللذين يفتحان الآن فصلاً جديداً في علاقاتهما، سيعملان بانتظام وبلا كلل لبناء أوروبا أكثر أمناً واستقراراً».

وبقيت روسيا مصرّة على التعاون مع الحلفاء دون الموافقة على توسيع الحلف شرقاً ليضم دولاً سوفياتية سابقة. ففي الذكرى الخمسين للانتصار على النازية، التي نظّمتها روسيا في 8 أيار 1995، وجّه يلتسين تحذيراً جديداً إلى الحلف معارضاً توسّعه شرقاً. ومما قاله:

«على قادة اليوم أن يأخذوا بعين الاعتبار درساً من

(1) الحياة، العدد 11420، الأربعاء 25 أيار 1994.

(2) أندريه كوزيريف، روسيا وحلف شمالي الأطلسي: شركة من أجل أوروبا موحَّدة وسلمية، مجلة حلف الأطلسي، الأربعاء 17 آب 1994.

السياسة الدولية يفيد بأن التمييز والعزلة التي تمارسها الأحلاف أدّت إلى اندلاع حرب أو قادت إلى شفير الهاوية النووية»[1].

وفي 21 آذار 1997، ورغم إصرار روسيا على معارضة توسيع الحلف شرقاً، اختُتمت قمّة هلسنكي بين الرئيسين يلتسين وكلينتون بنصر روسي. فقد قبلت واشنطن بزيادة دور موسكو على صعيد المؤسسات الدولية مقابل توقيعها على ميثاق حيال توسيع الحلف. وحدّد الرئيسان انضمام روسيا إلى نادي باريس والدول الصناعية السبع ومنظّمة التجارة العالمية خلال 1998[2]. كما حضر يلتسين قمّة دنفر للدول الصناعية السبع، وذلك بصفة كاملة فأصبح عدد الدول ثماني.

وبقيت روسيا تتبع سياسة الدول العظمى في وجه محاولات التوسّع، مستغلّة هذا التوجّه خلال حملة الانتخابات الروسية، ملوّحة بتشكيل قوّة عسكرية موحّدة مع روسيا البيضاء، إذا مضى حلف شمالي الأطلسي في خطط توسيع عضويته. وأكّد يلتسين، خلال الحملة الانتخابية نفسها على أن توسيع الحلف شرقاً يعارض مفهوم إقامة نظام أمني لكامل أوروبا.

كما أن المصالحة مع

(1) وكالة الصحافة الفرنسية الإثنين 8 أيار 1995.

(2) وكالة رويترز، الجمعة 21 آذار 1997.

Bauduin Bollaert, Le G7 devient G8, Le Figaro N° 16437, Vendredi 20 Juin 1997, p. 1.

الحلف، التي جرت خلال عام 1997، لم تمنع روسيا من إظهار اعتراضها على عدم مشاورتها خلال معالجة أزمة صربيا[1]. إلا أنه، ورغم التحذيرات الروسية، اجتمع أعضاء الحلف في مدريد في الأسبوع الثاني من تموز 1997 وقرّروا الموافقة على الأمور الآتية:

- انضمام بولندا والمجر وتشيكيا للحلف بنهاية عام 1999.

- إبقاء الباب مفتوحاً لانضمام رومانيا وسلوفينيا إليه.

وبالفعل انضمت إلى حلف شمال الأطلسي في الثاني عشر من آذار من العام 1999 كل من هنغاريا وبولندا وتشيكيا[2]. مع هذا الانضمام، الذي اعتبرته روسيا توسّعاً نحو الشرق، اقتربت حدود حلف شمالي الأطلسي من الأرض الروسية. إلا أن هذا لم يخلق المشكلة الأساسية بين الحلف وروسيا برئاسة الرئيس بوتين. لكن هذه المشكلة ستبرز من خلال الدرع الصاروخية. فقد أصرَّت الولايات المتّحدة على نشر درع صاروخي مضاد للصواريخ عابرات القارات في دولتين، كانتا تتبعان للاتحاد السوفياتي وانضمتا بعد انهياره إلى الحلف الأطلسي. هذا الدرع، الذي سيركّز في بولندا وتشيكيا، بات يهدّد، مع مطلع العام 2008، علاقاتهما

(1) Isabelle Lassere, Mauvaise humeur russe, le Figaro, 16510, Samedi 14/9/1997,p. 2.

(2) Quid 2006, op.cit, p.1035.

بجارهما الأكبر أي روسيا. وقد ردّت روسيا على المحاولات الأميركية لاستخدام الأرض الأوروبية لتهديد أمنها بتعليق مشاركتها، في 26 نيسان من العام 2007، في معاهدة القوّات التقليدية في أوروبا، مهدّدة بانسحاب كامل منها[1]. وكانت هذه المعاهدة قد أُبرمت بين حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو في العام 1990 وأدّت إلى تخفيض حجم جيوش الحلفين في أوروبا. وصرّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقوله: «أعتقد أن من الضروري إعلان قرار رسمي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوّات التقليدية في أوروبا، حتى تقوم كل دول «الناتو» بإقرارها والبدء بتبنّيها بشكل صارم كما تفعل روسيا اليوم من طرف واحد. فبلدان «الناتو» تبني قواعد عسكرية على حدودنا. والأدهى أنهم يخططون أيضاً لنشر أنظمة الدفاع ضد الصواريخ في بولندا وجمهورية تشيكيا»[2]. وأشار إلى أن روسيا ستنظر في إمكانية الانسحاب من المعاهدة كليًّا إذا فشلت المفاوضات التي اقترحها مع دول حلف شمالي الأطلسي في تهدئة مخاوف موسكو بهذا الشأن.

وفي إقليم كوسوفو، ومنذ حملة القصف الجوي التي شنّتها طائرات حلف شمالي الأطلسي، والتي وضعت حدًّا للنزاع الذي شهده الإقليم في

(1) وكالات الأنباء العالمية، موسكو، 26 نيسان 2007.

(2) وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي»، موسكو، 26 نيسان 2007.

عامي 1998 و1999، تتواجه روسيا مع قوّات الحلف ومع العالم الغربي. ففيما ينتظر أن يبتّ مجلس الأمن الدولي، خلال العام 2008، في مشروع قرار ينصّ على منح إقليم كوسوفو استقلالاً عن صربيا، حليفة روسيا، وتحت إشراف دولي في مرحلة أولى؛ يلاقي هذا المشروع معارضة شديدة من روسيا، الحليف الكبير لصربيا التي تعارض استقلال إقليمها. وتهدد موسكو باستخدام حق الفيتو ضد مشروع هذا القرار[1].

وفي أوروبا الشرقية، حذّر الرئيس فلاديمير بوتين، في الأول من أيار من العام 2007، حلف شمالي الأطلسي لنشره آلاف الجنود في رومانيا وبلغاريا بشكل يخالف اتفاقات نزع السلاح التي وقّعها الاتحاد السوفياتي السابق.

وهكذا، ورغم سياسية التعايش في أوروبا بين روسيا وحلف شمالي الأطلسي، فإن اختلالاً في ميزان القوى النووية في القارة الأوروبية بدأت ملامحه، من خلال مشروع الدرع الصاروخي التي يسعى الجانب الأميركي في الحلف إلى إقامته في دولتين من دول أوروبا الشرقية، خلال العام 2008. وهذا ما قد يعيد أوروبا إلى الحرب الباردة، التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق، والتي قد تعود بين الجبار الروسي والجبار الأطلسي لتهيمن على العالم مجدداً.

(1) وكالات الأنباء العالمية، 1 أيار 2007.

5- محور النظام العالمي الأوحد

بتاريخ 6 أيلول 1996، وإثر التدهور العسكري في شمال العراق والضربة العسكرية الأميركية، تلقّت الولايات المتّحدة وبريطانيا هزيمة في مجلس الأمن مصدرها التهديد الروسي باستخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار يدين التدخّل العراقي في أربيل. وقد أصرّ المندوب الروسي سيرغي لافروف على موقفه رغم الاجتماعات المكثّفة بين مندوبي الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا[1].

هذا الموقف الصارم ترجم يومذاك الرغبة الروسية في الاستقلال، وحتى معارضة الجبّار الأميركي الأوحد المهيمن على مقدّرات العالم. وهو نتيجة جهود طويلة منذ 1994، لتحقيق هذا الاستقلال في المواقف الدولية، وبالتالي تأكيد القدرة على لعب دور الجبّار الثاني على صعيد الأحداث العالمية. فإذا عدنا في التاريخ إلى عام 1994، أمكننا تسجيل سلسلة من المواقف التي تترجم الاستقلالية الروسية هذه.

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ 25 آذار 1994 أنّ «الكرملين يضاعف مبادراته الدبلوماسية غير المنتظرة، منذ أن قام بدور عرّاب الصرب في البوسنة، وصولاً إلى اقتراحه عقد مؤتمر دولي حول كوريا الشمالية وهي مبادرات تؤدّي بنظر واشنطن إلى خلط الأوراق في

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 6 أيلول 1996.

مجال التعاون مع الولايات المتّحدة»[1].

فبعد أن نصّبت نفسها وصيًّا على نهضة روسيا منذ زوال الاتحاد السوفياتي في كانون الأول 1991، وجدت الولايات المتّحدة نفسها بعد سنتين ونيِّف مع شريك غير متوقَّع، تسعى دبلوماسيته الهجومية إلى إرضاء شعور قومي متنامٍ، أكثر من الالتزام بمحور التعاون بين موسكو وواشنطن. وهذا ما دفع وزير الدفاع الأميركي يومذاك ويليام بيري إلى حد الإعراب عن اعتقاده بأنّ «روسيا لم تعد تُطلع الولايات المتّحدة على كامل مبادراتها الدبلوماسية»[2].

ومنذ ذلك الحين، تتابعت المواقف الروسية التي تعيد الزمن إلى أيام الحرب الباردة، نذكر منها اللقاء الذي عُقِد في البيت الأبيض بتاريخ 20 حزيران 1994 بين الرئيس كلينتون ورئيس وزراء روسيا تشيرنوميردين للبحث في انضمام روسيا إلى قمّة الدول الصناعية في إيطاليا. كما تعهّد البلدان بوقف إنتاج البلوتونيوم لغايات عسكرية[3]. ومنها قرار مجلس الدوما الروسي الذي أوصى بإلغاء التدريبات المشتركة بين الجيشين الروسي والأميركي في جنوب الأورال رغم الإعلان عن هذه المناورات من قِبَل الرئيس يلتسين[4].

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة 25 آذار 1994.
(2) الديار، العدد2013، السبت 16/ 3/ 1994، ص 22.
(3) وكالة رويترز، الجمعة 21 حزيران 1994.
(4) نيكولاي أندرييف، بدء المناورات الروسية الأميركية، الحياة، =

أمّا وزير خارجية روسيا الأسبق أندريه كوزيريف، فقد وجّه تحذيراً إلى الولايات المتّحدة بعدم رفع حظر الأسلحة عن مُسلِمي البوسنة، مشيراً إلى أنّ «خطوة كهذه قد تدفع العالم إلى حرب عالمية جديدة»[1]. في هذا الوقت ذكر مسؤول أميركي أنّ بلاده تشعر بالقلق لأنّ روسيا لا تقوم بتدمير رؤوس الحرب النووية بالسرعة اللازمة، موضحاً أنّ الروس دمّروا منذ 1992 حوالى ألف رأس فقط من ترسانتهم النووية البالغة 10 آلاف رأس نووي. وجاء هذا التخوّف رغم الأمر الذي أصدره يلتسين في 13/ 3/ 1994 بتغيير مرمى الصواريخ النووية الموجّه نحو الولايات المتّحدة وبريطانيا[2].

وتُعتبر قضية مبيعات الأسلحة الروسية نقطة خلاف مع واشنطن، التي تخشى أن يؤدّي ذلك إلى اختلال موازين القوى الإقليمية وزعزعة الاستقرار في مناطق حيوية للأمن القومي الأميركي؛ في حين تجد موسكو نفسها مضطرة لبيع السلاح لتدعيم اقتصادها وتجارتها الخارجية. علاوة على ذلك فشلت الولايات المتّحدة في إقناع روسيا بالتوقيع على اتفاق دولي لحظر الأسلحة الكيميائية. حتى معاهدة ستارت 2، الموقَّعة عام 1993، لم يقرّها البرلمان

= العدد 11520، الجمعة 2/ 9/ 1994، ص 8.

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 14 حزيران 1994.

(2) الديار، العدد 2192، الثلاثاء 27 أيلول 1994، ص 15.

الروسي[1]. ورأى السناتور الأميركي سام نان رئيس لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ أن «التحدّي الأهم الذي تواجهه الولايات المتّحدة في مجال الأمن القومي في السنوات العشر المقبلة هو في التعاون مع روسيا، للسيطرة على أسلحتها النووية».

كما أن هناك منافسة شديدة بين الولايات المتّحدة وروسيا على الفوز بعقود وصفقات الأسلحة إلى دول جنوب شرق آسيا، خاصة بعد أن أوضحت تايلاندا، في شباط 1997، أنّها ترغب في شراء الطائرات الروسية ميغ 29 التي تستطيع أن تحمل صاروخ جو- جوّ متوسط المدى[2].

ومن مظاهر الخلاف الروسي الأميركي موقف كلّ من البلدين من موضوع توسيع حلف شمالي الأطلسي. ظهر هذا الخلاف إلى العلن خلال قمّة الأمن والتعاون في بودابست في 5 كانون الأول 1994 حين أكّد يلتسين رفض روسيا انضمام دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى الحلف. وقد وصف مسؤول أميركي تصريحات يلتسين بـ«القاسية»، معبّراً عن دهشته لموقفه المتشدّد، رغم حرص واشنطن على شرح نواياها في شأن توسيع الحلف إلى الروس. وخلال هذه القمّة، حمل يلتسين بعنف على «سعي

(1) وكالة رويترز، الجمعة 5 نيسان 1996.

(2) نبيل زكي، الحرب التجارية الأميركية الروسية في ذروتها، الشرق الأوسط، العدد 6654، السبت 9/ 2/ 1997، ص 17.

واشنطن لفرض هيمنتها على الساحة العالمية»، مؤكّداً أنّ «مصير العالم لا يمكن أن يتقرّر في عاصمة واحدة»[1].

بالعلاقات مع روسيا، بعد فشل قمّة موسكو»[2]. أما هنري كيسنجر فقد كتب يومذاك بمرارة[3]:

وخلال قمّة يلتسين- كلينتون في موسكو خلال شهر أيار، عاد الرئيس الروسي للتشدّد، وذلك من خلال استعراض القوّة التي حاربت في الشيشان بحضور كلينتون وفي الساحة الحمراء. وأكّد، بنفس المناسبة، أن روسيا لم تقدّم أية تنازلات حول المساعدات العسكرية لإيران أو توسيع حلف شمالي الأطلسي، ممّا دفع بالسناتور بوب دول إلى مطالبة الكونغرس بـ«إعادة النظر

«أثار حضور كلينتون احتفالات يوم النصر في موسكو مشاعر متناقضة... وحصل اجتماع يلتسين- كلينتون في لحظة من الغياب الكبير لليقين في العلاقات الروسية- الأميركية. هناك خلافات حول الشيشان والمبيعات النووية لإيران وتوسيع الحلف الأطلسي، وفي شكل أعمق تكشف زيارة موسكو النقص في التوازن في السياسة الخارجية للإدارة الأميركية».

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 6 كانون الأول 1994.

(2) Irina de CHIKOFF, Face à Moscou, l'amertume américaine, Le Figaro, N° 15778, Vendredi 12 Mai 1995, p. 4.

(3) هنري كيسنجر، بدائل من سياسة كلينتون الروسية، الهيرالد تريبيون في 15/ 5/ 1995.

وقمّة الخلاف الروسي- الأميركي تجسّدت في إعلان موسكو عن دعمها لترشيح بطرس غالي لولاية ثانية للأمانة العامة للأمم المتّحدة، ممّا وضعها في موقف معارض تماماً لموقف واشنطن التي كادت أن تكون معزولة في هذه المعركة. فقد أكّد وزير الخارجية الروسي بريماكوف بتاريخ 16 تموز 1996 أنّ «غالي هو المرشّح الوحيد في غياب مرشّحين آخرين»[1]. وهذا الموقف وضع روسيا إلى جانب الصين ودول أفريقيا والعالم النامي ضدّ الولايات المتّحدة التي تقول إنّ غالي لم يعمل ما فيه الكفاية لإصلاح المنظّمة الدولية.

هذه المظاهر الخلافية والتي تؤكّد رغبة روسيا في استعادة دور الاتحاد السوفياتي السابق في النظام الدولي الحالي، وبالتالي التوازي مع الولايات المتّحدة الأميركية في التأثير في الأحداث الدولية، ازدادت قوةً مع إدارة الرئيس فلاديمير بوتين، خاصة بعد أن تمكّن من دفع عجلة الاقتصاد الروسي قدماً، ومن إعادة إظهار القوّة العسكرية الروسية التي تعزّزت برًّا وبحراً وجوًّا، تقليديًّا ونوويًّا.

فمنذ الأشهر الأولى من العام 2007 تضاعفت الخلافات بين روسيا والولايات المتّحدة لتشمل مواضيع شتى، من وضع كوسوفو، إلى الدرع الصاروخية المضادة للصواريخ، إلى متابعة تزويد إيران بالتقنية النووية، إلى الانتقادات الأميركية بشأن مواضيع داخلية روسية كحقوق

(1) السفير، العدد 7441، الأربعاء في 17 تموز 1996، ص 12.

الإنسان والديمقراطية وتركيز السلطات في الكرملين والقمع التي تتعرض له تظاهرات المعارضة بانتظام من قبل قوّات الأمن.

فعلى صعيد الدرع الصاروخية، تعارض موسكو نشرها في أوروبا معتبرة أن ذلك سيغيّر توازن القوى في القارة الأوروبية وسيعيد إطلاق «سباق التسلح». فقد حذّر الرئيس بوتين، في الأول من أيار من العام 2007، من مخاطر تحويل أوروبا إلى «برميل بارود»، منتقداً السياسية الأحادية الأميركية ومنظّمة حلف شمالي الأطلسي لنشرها آلاف الجنود في رومانيا وبلغاريا بشكل يخالف، على حدّ اعتباره، اتفاقات نزع السلاح التي وقّعها الاتحاد السوفياتي السابق[1].

وعلى صعيد إقليم كوسوفو، تعارض روسيا مشروع القرار الذي تدعمه الولايات المتّحدة وينصّ على منح الإقليم استقلالاً عن صربيا تحت إشراف دولي.

وفي موضوع الملف النووي الإيراني، عارضت روسيا، منذ العام 2006، وما زالت تعارض، مع بداية العام 2008، فرض عقوبات على إيران بسبب سياستها النووية قبل استنفاد الحوار معها[2].

وظهرت منافسات جديدة بين روسيا والولايات المتّحدة. ففي خطوة تشبه التجاذب والتنافس بين الجبّارين، اندلع سباق محموم بينهما حول من يستكشف ويسيطر على القطبين

(1) وكالات الأنباء العالمية، 1 أيار 2007.
(2) وكالات الأنباء العالمية، 18 كانون الثاني 2008.

الشمالي والجنوبي، فتمكّن العلماء الروس، في الثالث من آب من العام 2007، من غرس علم روسي في القطب الشمالي على عمق أربعة آلاف متر في المحيط المتجمد الشمالي، يقابل العلم الأميركي الذي ما زال يرفرف على القطب الجنوبي في قاعدة « اموندسن- سكوت» التي ترتفع ألفي متر.

واستخدم الروس لهذه الغاية غواصتين صغيرتين «ميرا 1 وميرا 2»، في عملية غطس دامت ثماني ساعات وأربعين دقيقة. وكانت الغواصة ميرا 1 تنقل نائبين روسيين وعالم روسي[1].

وفي الفضاء، ما زالت الدولتان تتنافسان، إذ أعلنت وكالة الفضاء الروسية عن إطلاق مركبة التموين الروسية «بروغوس» إلى المحطة الفضائية الدولية، منطلقة من قاعدة بايكونور في كازاخستان، وعلى متنها نحو 5,2 أطنان من الماء والأغذية والمحروقات والمعدات التقنية[2].

وفي البحار الدافئة، التي كانت روسيا تحاول تاريخيًّا بلوغها لا سيما مع القياصرة الكبار، نقلت وكالات الأنباء الروسية، في الثالث من آب من العام 2007، عن قائد البحرية الروسية الأميرال فلاديمير ماسورين بأن البحرية الروسية يجب أن يكون لها وجود دائم في البحر المتوسط[3]. وأشار ماسورين

(1) وكالات الأنباء العالمية، 3 آب 2007.

(2) المرجع نفسه.

(3) وكالات الأنباء الروسية، موسكو، 3 آب 2007.

إلى أن موسكو قد تسعى إلى استخدام سوريا كقاعدة لعملياتها في البحر المتوسط. وهذا الإجراء سيغضب الولايات المتّحدة التي تواصل مقاطعة النظام السوري.

علاوة على الوجود الروسي الدائم في البحر الأبيض المتوسط، نظمت البحرية الروسية أكبر مناورة تدريب لها في خليج بسكاي في المحيط الأطلسي، مقابل الساحل الغربي لفرنسا والساحل الشمالي لأسبانيا. وأعلنت وكالة «إيتارتاس» الروسية للأنباء، في الثاني والعشرين من كانون الثاني من العام 2008، أن قاذفتين روسيتين استراتيجيتين من طراز «توبوليف 160»، المعروفة باسم «بلاك جاك» والبعيدة المدى، توجهتا إلى الخليج المذكور للمشاركة في هذه المناورة. وكانت قد انضمت إلى المناورة القاذفات الاستراتيجية «توبوليف 95» التي يطلق عليها حلف شمالي الأطلسي اسم «الدب». كما سبق وانضم إلى المناورة طائرات وسفن حربية وسفن رصد الغواصات في الأسطول الشمالي وأسطول البحر الأسود. واعتبرت تجربة الاختبار الصاروخي الجوي في هذه المناورة أول تجربة روسية قبالة سواحل عضوين في حلف شمالي الأطلسي، واستعراض للقوة العسكرية لموسكو على الساحة الدولية من قبل الرئيس فلاديمير بوتين[1].

وكانت روسيا قد كثّفت تدريبات قواتها خلال العام 2007 وبداية العام 2008،

(1) وكالة «ايتارتاس»، موسكو، 22 كانون الثاني 2008.

وأحيت مهمات القاذفات الاستراتيجية، في إطار مساعٍ دبلوماسية وعسكرية أوسع نطاقاً «لاستعادة الاحترام والنفوذ في العالم»، كما صرّح الكولونيل ألكسندر درويشفسكي من القوات الجوية، في الأول من شباط من العام 2008[1].

وأكّد درويشفسكي أن أكثر من 40 طائرة شاركت في التدريبات في القطب الشمالي، مدعومة من قاذفتين استراتيجيتين من طراز «توبوليف 95»، وست قاذفات من طراز «توبوليف 22M3».

في المقابل، اعتبرت الولايات أنه ليس لروسيا أية حقوق خاصة تحت البحر في المنطقة القطبية الشمالية. كما أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أن بلادها ستراقب الأجندة العسكرية الروسية لمعرفة ما إذا كانت موسكو ترغب في التعاون حول المقترحات التي قدّمتها واشنطن بشأن الدرع الصاروخية. كما انتقدت رايس «التركيز القومي للسلطة» في أيدي بوتين[2].

وخلال زيارة لوزيرة الخارجية الأميركية ولوزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إلى موسكو في الرابع عشر من تشرين الأول من العام 2007، فشل الجانبان في التوصّل إلى اتفاق حول المنظومة المضادة للصواريخ، الأمر الذي أدّى إلى توجيه تحذير إلى روسيا من الوزير

(1) وكالة «انترفاكس»، 1 شباط 2008.

(2) وكالات الأنباء العالمية، 14 تشرين أول 2007.

غيتس الذي قال: «إن روسيا ستضرّ بمصالحها في أوروبا إذا علقت بشكل أحادي معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا»[1].

من جهته، هدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بانسحاب بلاده من الاتفاق السوفياتي- الأميركي حول القوّات النووية المتوسطة[2]. واستهزأ بوتين بالخطر الإيراني، وهو الحجّة الأميركية لنشر الدرع الصاروخية، مقترحاً نشر الدرع الأميركية «فوق القمر»، فيما دعا وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف الولايات المتّحدة إلى تعليق المشروع، محذّراً من أن روسيا ستعرقله إذا نشر[3]. أما النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي سيرغي ايفانوف، فقد اتهم، في الثامن من تموز من العام 2007، الولايات المتّحدة بالسعي لإقامة «جدار برلين جديد» بسبب خططها لنشر عناصر الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا. وقدّم إيفانوف اقتراحاً تاريخيًّا يقضي بإيجاد نظام موحّد مضاد للصواريخ بحلول العام 2020، مع مساواة جميع الأطراف المشاركة في مراقبته[4]. وجاء هذا الاقتراح بعد اقتراح الرئيس بوتين على واشنطن استخدام قاعدة غابالا الرادارية الروسية في آذربيجان كبديل عن إقامة موقع رادار

(1) المرجع السابق.

(2) وهي معاهدة نووية تعود إلى فترة الحرب الباردة.

(3) وكالات الأنباء العالمية، 14 تشرين الأول 2007.

(4) وكالة الصحافة الفرنسية، موسكو، 8 تموز 2007.

في تشيكيا وعشرة صواريخ اعتراضية في بولندا[1].

كلّ هذه المواقف الروسية المعارضة للتيار الأميركي العالمي تدفعنا للاعتقاد أنّ روسيا تحاول فعلاً استعادة دور الجبّار السوفياتي في التوازنات الدولية.

إنّما، هل تملك روسيا إمكانات سياستها هذه؟

خلاصة

تفرض الإجابة على هذا التساؤل تحليلاً منطقياً لجملة معطيات، منها عوامل القدرة القومية الروسية، بما فيها الاقتصاد، والقدرة العسكرية، والمعطيات الجيوستراتيجية؛ يُضاف إليها حيوية القيادة العليا وتطوّر علاقاتها بدول العالم النامي. كما تفرض مقارنتها بنفس العوامل لدى القوى العالمية التي تتقاسم حاليًّا التأثير على الساحة الدولية، ولا سيما الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأقصى، خاصة الصين واليابان.

فروسيا يتعارضها حاليًّا اتجاهان، الأول يؤكّد أنها ليست مجرّد دولة عالمية، إنّما نموذج بديل ومتميّز للحياة. إنّها حضارة في ذاتها وهوية ينبغي الاعتراف بها بالدرجة نفسها التي يُعترف بها للغرب ولأوروبا. هذا الاتجاه، الذي يدعو إلى أن تكون وجهة روسيا متميّزة عن الغرب وأشدّ اتفاقاً مع تقاليدها ومصالحها، تجسّد في انتخابات 1991 حين حصل المتشدّد جيرينوفسكي على 7 ملايين صوت، وفي وصول الزعيم الروسي فلاديمير بوتين إلى

(1) وكالات الأنباء العالمية، 3 تموز 2007.

الرئاسة في العام 2000 والتجديد له في العام 2004.

والاتجاه الثاني يرى في روسيا مكمّلاً للغرب الأوروبي ويطالب باندماجها اللاحق في المجموعة الأوروبية. فروسيا، وفق زعماء هذا التيار، هي جزء متكامل من حضارة أوروبية واسعة.

لكن يبدو أن روسيا اختارت، مع الإدارة الحالية وعلى رأسها الرئيس فلاديمير بوتين، أن تسير بخيار التيار الأول الذي يدفعها إلى موازنة الولايات المتّحدة والغرب في الأهمية والتأثر.

كتب الجنرال ليبيد في العام 1997 عن إهانة الغرب لروسيا[1]:

«يخطئ زعماء حلف الناتو في سعيهم للحصول على موقف استراتيجي أفضل يمكّنهم من إجراء حوار مع الطرف الروسي... فإنّ دفع روسيا بهذا الاتجاه لا يساعد على تثبيت الاستقرار وإقرار الأمن... فالهجمة التي تتعرّض لها روسيا حاليًا تشكّل عامل توحّد يساهم في تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول الأمن القومي».

من جهة أخرى، تواجه روسيا اليوم مشكلة إنجاز ثلاثة تغييرات مختلفة، الأول الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، والثاني من اقتصاد مركزي موجّه إلى اقتصاد السوق، والثالث من أمبراطورية يمتد تاريخها عبر

(1) الجنرال ألكسندر ليبيد، الغرب يهين روسيا ويتصرف من موقع المنتصر، الشرق الأوسط، العدد 6686، الأربعاء 19/ 3/ 1997، ص 9.

أربعة قرون إلى دولة قومية حديثة.

ورغم هذه المهمّة الصعبة، نرى أنّ حيوية السياسة الخارجية الروسية وعلاقاتها المتطورة مع بلدان العالم الثالث وطروحاتها العقائدية وخطاب زعمائها السياسي؛ علاوة على تقنياتها المتطوّرة خاصة في ميدان التسلّح ولا سيما النووي منه؛ كلها عوامل تؤهّلها لفرض وجهة نظرها في المعادلات الدولية. وبإمكان روسيا اللعب على التوازنات الدولية الحالية عبر اتجاهات عدة:

أ- إقامة تحالفات مع قوى عالمية بارزة بهدف تشكيل مجموعة ضغط دولي مهمة.

ب- دعم دول العالم النامي التي تحاول فرض نفسها في محيطها ومساعدتها في ميادين التسلّح، خاصة النووي والكيميائي.

ج- تزعّم قوى الرفض لهيمنة النظام العالمي الأوحد.

د- دعم الحركات اليسارية والعقائدية الأصولية والعرقية وتشكيل مرجعية دولية داعمة لهذه التيارات.

هـ- التدخّل سياسيًّا وعسكريًّا في محيطها المباشر واعتبار الدول والمناطق التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابقة كمنطقة تأثير خاص بها.

و- فرض حضورها في مجلس الأمن، إن بالتحالف مع الدول غير دائمة العضوية فيه والتي يستهويها النموذج الروسي، أو من خلال استعمالها حق الفيتو الذي منحه لها ميثاق الأمم المتّحدة.

ز- إعادة العالم إلى نظام الاستقطاب الثنائي وحتى إلى

نظام الحرب الباردة التي سادت منذ الستينات وحتى عام 1991.

ومع بداية العام 2008، وبعد أن تمكّنت روسيا من السيطرة على خبراتها المدفونة وحلّ معظم المشكلات التي اعترضتها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والتي ذكرناها في هذا الفصل، وتمكّنت من دفع اقتصادها قدماً وتعزيز قدراتها التنافسية ودعم عملتها وتحقيقها احتياطاً بالعملات الأجنبية بقيمة 312 مليار دولار؛ وبعد أن وحّدت تياراتها المختلفة وشقّت طريقها عبر نظام الاقتصاد الحّر واقتصاد السوق؛ وبعد أن ضبطت ساحتها النووية وعزّزت ترسانتها بصواريخ جديدة وضبطت حركات الانفصال وأوقفت الحروب الأهلية على الساحة السوفياتية السابقة؛ وبعد أن أنهت المشكلات العرقية والعقائدية والدينية في محيطها؛ وبعد أن حسّنت صورتها الخارجية لجهة المافيات والفساد، وبعد أن خرجت من التبعية الاقتصادية للغرب وخاصة الولايات المتّحدة الأميركية؛ يبدو أنها تستعد فعلاً لاستعادة دور الاتحاد السوفياتي السابق لأن عوامل قدرتها القومية وإمكاناتها الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والديمغرافية، ووعي قياداتها وعلى رأسها فلاديمير بوتين، يمكّنونها من ذلك.

* * *

ملحق رقم 23

لائحة بردود فعل الجمهوريات السوفياتية

الجمهورية	التاريخ	الموقف
جمهورية روسيا	19 آب	أصدر الرئيس يلتسين مرسوماً أعلن فيه أن تسلّم يانايف السلطات الرئاسية غير شرعي ودعا للعصيان المدني.
أوكرانيا	20 آب	أدانت الانقلاب وأعلنت أن قرارات الحكم الجديد باطلة في أراضيها.
مولدافيا	20 آب	أدانت الانقلاب.
جورجيا	20 آب	أعلنت عدم قانونية الانقلاب وأذاعت بياناً لالتزام الهدوء.
كازاخستان	20 آب	مماثل.
ليتوانيا	20 آب	ناشدت عسكرييها بعدم الاشتراك وأعلنت استقلالها.
لاتفيا	20 آب	أعلنت أن «لجنة الدولة» غير شرعية - وأعلنت استقلالها.
أستونيا	20 آب	وجّهت نصائح للعصيان المدني معلنة استقلالها.
قرغيزيا	20 آب	كلّفت قوّاتها الداخلية بحماية منشآتها.

ملاحظات

1- أدانت الانقلابات علانية 9 جمهوريات سوفياتية من أصل خمس عشرة.

2- وقفت ضد الانقلاب أهم الجمهوريات وأكبرها وأغناها، وخاصة روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوكرانيا. ووقف ضده أقوى رجل في الاتحاد السوفياتي بوريس يلسين.

ملحق رقم 24

لائحة الجمهوريات السوفياتية مع قدراتها القومية (عند انهيار الاتحاد)

الجمهورية	الجيوستراتيجيا (1991)	الاقتصاد	مختلف	عدد السكان (2005) (بالملايين)
1- روسية الاتحادية	- 148,04 مليون نسمة من العرق السلافي - اللغة الروسية - 17065000 كلم2	- أكبر الجمهوريات وأغناها. - إنتاج البترول والغاز الطبيعي والمعادن والكهرباء. - في سيبيريا فقط 58,7% من احتياط البترول العالمي و41% من الحديد و 88% من المانغنيز و 54% من البوتاس و 25 من الأخشاب. - زراعة وتربية ماشية متطورة. صناعات الأخشاب والأقمشة والغذاء والجرّارات.	- تمتد من البلطيق إلى الباسيفيك حتى حدود الصين مع سيبيريا وحوضي الدنيير والفولغا. المدخول الفردي: 5000 دولار في السنة.	143,2[1]

(1) Quid, 2006, op.cit, p 1979-1980..

2- أوكرانيا	- 52 مليون نسمة (أوكراني 73,6%، روسي 21,1%، أقليات يهودية، بولونية، مولدافية، بلغارية وهنغارية). - اللغة الأوكرانية - 6030200 كلم. 2	- أهم مناجم الحديد والفولاذ والفحم الحجري. - إنتاج ضخم من القمح. 1/ 5 إنتاج الاتحاد: السكر2/ 3، الذرة 2/ 3، البطاطا 1/ 4، الخنزير 1/ 3. - 20% من إنتاج الكهرباء الاتحادي. - 40% من إنتاج الفولاذ الروسي، 50% من الحديد. 35% من الفحم الحجري. - صناعات معدنية ثقيلة. - فرو صناعي، زئبق، مانغنيز، زنك.	- بلاد سهلية غنية التربة. - أكبر مساحات زراعة القمح. - مناطق صناعية هامة. - المدخول الفردي: 3700 دولار في السنة	46,5
3- أوزباكستان	- 22,7 مليون نسمة (أوزبكي 70% مع أقليات روسية، تترية، كازاخستانية، طاجكستانية، كورية). - 447400 كلم. 2	- إنتاج البترول والغاز الطبيعي والنحاس. - أبرز منتجي القطن. - تربية مواشي، فرو أستراكان. Astrakan - مناجم ذهب، بوكسيت، صلصال أبيض، رخام، بوتاس، كبريت، ملح، رمال.	- المدخول الفردي: 1600 دولار في السنة.	26,6
4- كازاخستان	-16,9 مليون نسمة (روس 37,5%، كازاخستاني 36% وأقليات ألمانية وأوكرانية وتترية. -2717000 كلم2	- أكثر من 90 منجماً (حديد، نحاس، رصاص، زنك، فحم حجري، بترول، فوسفات). -معدات بناء. -سماد، جلود، مواشي، حبوب، قطن، أرز، شمندر سكري، كروم.	يستعمل قسم من أراضيها للتجارب النووية. - المدخول الفردي: 3100 دولار في السنة.	14,8

5- بيلوروسيا	- 10,30 مليون نسمة (روس بيض 79%، روس 13,1%، أقليات بولونية، أوكرانية). -207600 كلم2	- معدات ميكانيكية، تصنيع المعادن، صناعة السيارات، فحم حجري، تورب، ملح طبيعي، بوتاس، خشب متفحم، نغيد حمري، حبوب، خضار، لحوم، حليب وبيض.	-روسيا البيضاء (البياض) وعنوان السلاف الغربيين. - المدخول الفردي: 4800 دولار في السنة.	9,8
6- آذربيجان	- 7,3 مليون نسمة(70% آذربيجانية، 8% أرمن، 5,6% روس) -86800كلم2	- بترول (30 مليون طن، 250 ألف برميل يوميًا). - غار طبيعي، حديد، ملح، مصافي بترول (70% من الاتحاد). -معدات بناء، صناعات ميكانية وكيميائية وإلكترونية، زجاج، بورسلين، أخشاب، عنب، حبوب، فاكهة، شاي، قطن. - أكثر الجمهوريات إنجاباً وأكثرها نسبة وفاة أطفال (80%).	- المدخول الفردي: 2900 دولار في السنة.	8,4
7- جورجيا	4,456 مليون نسمة (جورجيا 68,6%، أرمنياً 9% ، روسيا 7,4%، أقليات آذربيجانية ويونانية ويهودية وكردية وأوكرانية وغيرها) -69700 كلم2	- صناعات منجمية لا سيما المانغنيز. - الأسمدة، الجلود، الورق، الطاقة المائية. - صناعات البناء والميكانيك، عنب، فواكه، زراعات استوائية، شاي. - مواشي.	- المدخول الفردي: 3700 دولار في السنة.	4,5

8- طاجكستان	- 5,8 مليون نسمة (طاجاكستانية60%، أوزبكية 23، روسية 7,5%). - 143100كلم2	- فحم، غاز، بترول، رصاص، زنك، ألمنيوم، ملح طبيعي. - مناجم، صناعات خفيفة. - قطن، حرير، فاكهة حبوب.	- المدخول الفردي: 1700 دولار في السنة.	6,5
9- قرغيزيا	- 4,4 مليون نسمة (قرغيزي 50%، روسي 21,5%، أوزبكي 12%، أوكراني 3,1%). -198500كلم. 2	- فحم حجري، زئبق، أنتيموان، رصاص، زنك، بترول، غاز طبيعي -يورانيوم. - مواشي (غنم، أحصنة، مؤصلة، مواشي قرنية). - فاكهة، زراعة الكرمة. - نباتات صناعية. - قطن 73 ألف طن سنويًا. -حبوب 1909000 طن سنويًا.	- المدخول الفردي: 2100 دولار في السنة.	5,3
10- مولدافيا	-4,360 مليون نسمة (مولداف 64%، أوكرانيون 13,8%، روس 12,9%، أتراك مسيحيون 3,5%، يهود 2%). - 33700كلم2	- صناعات غذائية. - صناعات أجهزة دقيقة. - أحذية. - تربية المواشي. - نباتات عطرية. - عنب، دوار الشمس.		4,2
11-ليتوانيا	- 3,723 مليون نسمة (ليتواني 80%، روسي 9,3%، بولوني 7,7%، بيلوروسي 1,7% مع أكراد ويهود). -65200كلم. 2	- الصناعات الكيميائية والمعدنية والبحرية. -بترول (26 بئرًا)، أسمدة، ورق، تراب عضوي كهرماني. - صيد الأسماك والزراعة وتربية المواشي. - لحوم، حليب، شمندر سكري وبطاطا.	- اللغة الرسمية الليتوانية منذ 1989 - الديانة الكاثوليكية	3,4

12- تركمانيا	- 4,5 مليون نسمة (تركماني 70%، روسي، 9,5%، أوزبكي 8,5%، كازاخستاني 2,9%). - 448100كلم 2.	- بترول، غاز طبيعي، صوديوم. - تصنيع المعادن وصناعة الغاز. - صناعات كيميائية وبتروكيميائية. - إنشاءات ميكانيكية. - حرير، قطن (أبرز زراعاتها: 1272000 طن سنويًا).	- 13 مقاطعة. - المدخول الفردي: 2800 دولار	4,8
13- أرمينيا	- 3,7 مليون نسمة (أرمن أرثوذكس مع أقلية آذريبجانية مسلمة 5,3%). - 29800 كلم 2.	- الصناعات المعدنية والكهربائية. - صناعة النبيذ. - الحبوب. - أصغر الجمهوريات مساحة. - جبلية وصعبة وقاحلة. - اللغة الرسمية الأرمنية.		3
14- أستونيا	- 1,583 مليون نسمة (أستوني 65%، روسي 30,3%، بيلوروسي 1,6%، أوكراني 1,3%). - 45100 كلم 2.	- الغابات والأخشاب (10% من المساحة). - النضيد الحمري Chiste Bitumineux (3/5 إنتاج الاتحاد السوفياتي). - الطاقة الكهربائية، الصناعات الغذائية (زبدة، لحوم، أسماك)، الورق، الأسمدة، المنسوجات، المعلبات، الحليب، والبيض.	- أقل كثافة سكانية. - تقع على بحر البلطيق. - اللغة الرسمية الأستونية. - 1520 جزيرة مليئة بالغابات، 10% من مساحتها.	1,3

15- لتونيا (لاتفيا سابقاً)	- 2,687مليون نسمة (لاتفي 54%، روسي 33,8%، بيلوروسي 4,8%، بولوني 4%، أوكراني 3,4%) - 63700 كلم2.	- صناعات متطورة لاسيما سكك الحديد ومواد البناء. - صناعات كهربائية وبتروكيميائية وبحرية. - حركة تجارية نشطة عبر مرافئ عديدة. - صناعات الكتب، تصنيع المعادن. - حبوب، بطاطا. - تربية الماشية.	

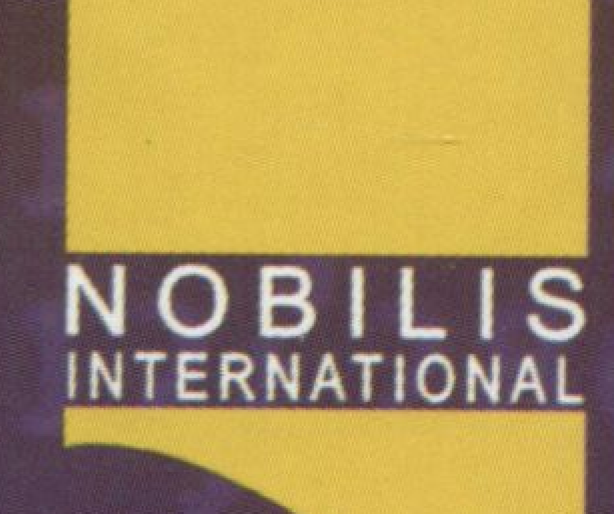
فهرس المجلد الثالث

الفصل الخامس:

ملحق رقم (21)

الفصل السادس


Bibliotheca Alexandrina
12372290


NOBILIS
INTERNATIONAL